

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية
لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين
(دراسة حالة: محافظة نابلس 1994-2006)

إعداد

نذير أحمد مصطفى حسين

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية،
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2007م

منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية
لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين
(دراسة حالة: محافظة نابلس 1994-2006)


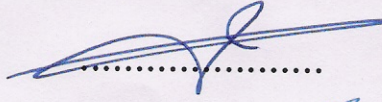
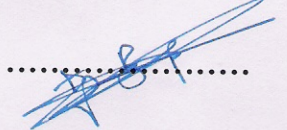
إعداد

نذير أحمد مصطفى حسين

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2007/7/9، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

	رئيساً	أ.د. عبد الستار قاسم	-1
	ممتحناً خارجياً	د. حماد حسين	-2
	ممتحناً داخلياً	د. حسن تيم	-3

الإهداء

إلى والدي

إلى والدتي

إلى إخوتي

إلى زوجتي

إلى أبنائي

الشكر والتقدير

أتوجه بكل الشكر والتقدير إلى الذين مدوا لي يد العون والمساعدة ليرى هذا العمل المتواضع النور.

كل الشكر والتقدير لأستاذي: الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم الذي لم يدخر وسعا في توجيهي وإرشادي في كل خطوة من خطوات هذه الأطروحة، وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة.

وكل شكري وتقديري إلى الصديق فاروق شرف على مؤازرته وعلى ما قدمه من مساعدة.

المحتويات

الصفحة	الموضوع
ة	
ت	الإهداء
ث	الشكر والتقدير
ج	المحتويات
د	فهرس الملحقات
ذ	الملخص باللغة العربية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها
2	1.1 مقدمة
4	2.1 مشكلة الدراسة
6	3.1 فرضيات الدراسة
6	4.1 أهمية الدراسة
7	5.1 أهداف الدراسة
8	6.1 حدود الدراسة
8	7.1 مصطلحات الدراسة
10	8.1 منهجية الدراسة
10	9.1 أدوات الدراسة
11	10.1 الدراسات السابقة
13	11.1 أقسام الدراسة
15	الفصل الثاني: مفهوم التربية المدنية وماهيتها
16	1.2 مدخل
18	2.2 مفهوم التربية المدنية
23	3.2 أهداف التربية المدنية
28	4.2 فلسفة التربية المدنية
30	5.2 التربية المدنية والديموقراطية
34	6.2 أبعاد التربية المدنية
40	7.2 مصادر التربية المدنية
46	8.2 مؤسسات التربية المدنية

52	الفصل الثالث: التوجهات الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني
53	1.3 مدخل
56	2.3 ضرورة التربية المدنية الفلسطينية
58	3.3 الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني
60	1.3.3 المرحلة الأساسية الدنيا
64	2.3.3 المرحلة الأساسية العليا
76	4.3 واقع التربية المدنية التعليمي
77	1.4.3 دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية
81	2.4.3 دور المعلم في التنشئة الديمقراطية
87	5.3 إشكاليات التربية المدنية الفلسطينية
88	1.5.3 إشكالية الإطار المفاهيمي لمنهاج التربية المدنية
89	2.5.3 إشكالية المناخ الاجتماعي السائد
91	الفصل الرابع: صراع البيئة المجتمعية الفلسطينية مع الديمقراطية
92	1.4 أسباب الصراع المجتمعي مع الديمقراطية
93	1.1.4 اختلاف المفاهيم والمعتقدات
100	2.1.4 التناقض بين النظرية والتطبيق
104	3.1.4 الخصوصية الفلسطينية
105	1.3.1.4 البعد الداخلي للخصوصية الفلسطينية
106	1.1.3.1.4 اتفاق أوسلو والصراع الديمقراطي
110	2.1.3.1.4 السلطة الفلسطينية والصراع الديمقراطي
117	3.1.3.1.4 مؤسسات المجتمع المدني والصراع الديمقراطي
120	2.3.1.4 البعد الخارجي للخصوصية الفلسطينية
121	1.2.3.1.4 الاحتلال الإسرائيلي
122	2.2.3.1.4 الموقف الدولي
124	2.4 التنشئة الديمقراطية والصراع المجتمعي مع الديمقراطية
125	1.2.4 دور التعليم في حل الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية

الصفحة	الموضوع
130	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
132	1.5 مناقشة النتائج والتوصيات
133	1.1.5 نتائج الدراسة
136	2.1.5 توصيات الدراسة
141	المراجع
150	الملحقات
a	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق
150	ملحق رقم 1. أهم الكلمات المرتبطة بالمفاهيم الديموقراطية في منهج التربية المدنية للمرحلة الأساسية
151	ملحق رقم 2. أعداد المصورات والرسومات في مقررات التربية المدنية للمرحلة الأساسية
152	ملحق رقم 3. أسئلة المقابلات
154	ملحق رقم 4. أسماء مدرسي التربية المدنية ومديري المدارس الذين تمت مقابلتهم في محافظة نابلس

منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية
لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين
(دراسة حالة: محافظة نابلس 1994-2006)

إعداد

نزير أحمد مصطفى حسين

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد الستار قاسم

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور التربية المدنية الفلسطينية في التنشئة الديمقراطية في صفوف مرحلة التعليم الأساسي التي يدرس فيها منهاج التربية المدنية الفلسطيني. انبثقت دوافع هذه الدراسة من حداثة منهاج التربية المدنية في منظومة التعليم الفلسطيني، بما اشتمل عليه من توجهات نحو تعزيز مفاهيم ديمقراطية لدى الطلاب، ولما يمكن أن تلعبه التربية المدنية من دور فاعل إذا تم ربط موضوعاتها ربطاً سليماً بخطط التنمية الشاملة والمستدامة التي تعتبر التنمية السياسية من أهم مداراتها.

تعتبر التربية المدنية ضرورة مجتمعية فلسطينية في ظل توجهات عالمية نحو عملية التحول الديمقراطي. كما أنها ضرورة يفرضها الوضع الفلسطيني والخصوصية الفلسطينية. ذلك يقتضي توجهها واستعدادها فلسطينياً للمباشرة في تأسيس بنية تحتية للتربية المدنية تتعهدا بتنشئة ديمقراطية، في إطار نظام تربوي فاعل، يتصف بالشمولية والمنهجية والحداثة يراعي بنية وطبيعة المجتمع الفلسطيني بانتمائه العربي الإسلامي استعداداً للدولة الفلسطينية المنشودة.

منذ أن طرح منهاج التربية المدنية كمقرر مستقل في المدارس الفلسطينية عانى من إشكاليتين رئيسيتين: تتمثل الإشكالية الأولى في عدم وضوح الإطار المفاهيمي والفلسفي الذي استند إليه المنهاج، ينجم عن ذلك وجود حالة من عدم الانسجام بين المدرس والمادة الدراسية والذي ينعكس أثره على الطالب. أما الإشكالية الثانية فقد فرضها المناخ الاجتماعي الفلسطيني السائد في المجتمع الفلسطيني المتأثر بتداعيات الاحتلال الإسرائيلي، والوضع السياسي الفلسطيني.

تشكل هاتان الإشكاليتان عائقين أمام التنشئة الديمقراطية التي تسهم في تلبية حاجات المجتمع الفلسطيني.

طرحت الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني من منطلق أنها مطلب تقرضه ضرورات العصر الحاضر، لذلك جاءت المفاهيم الديمقراطية في المنهاج أكثر مقارنة للطروحات الديمقراطية الغربية دون البحث عما يقاربها في الفكر العربي الإسلامي التي تحكم المجتمع الفلسطيني. إن طرح المفاهيم الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني بتوجهاتها الغربية التحررية "الليبرالية" الرأسمالية من شأنه أن يخلق صراعا في المجتمع الفلسطيني مع الديمقراطية نظرا لاختلاف المفاهيم والمنطلقات بين مجتمعين مختلفين تمام الاختلاف في الدين، والثقافة، والحضارة، والتاريخ، (والأيديولوجيا)، ونظام الحكم وغيرها من العوامل.

إن أهم ما خلصت إليه الدراسة، هو أن أهم ما يجب أن يراعيه منهاج التربية المدنية الفلسطيني في مجال التنشئة الديمقراطية، أن الديمقراطية ليست أنموذجا جاهزا يمكن تطبيقه بمفهومه الغربي في المجتمع الفلسطيني. لذلك فإن التنشئة الديمقراطية الفلسطينية يجب أن تراعي أن النموذج الديمقراطي المستهدف تطبيقه يجب أن يناسب في نظرياته وتطبيقاته قيم المجتمع الفلسطيني وعقيدته وتقاليدته وتراثه وظروفه الخاصة.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهداف الدراسة

5.1 أهمية الدراسة

6.1 حدود الدراسة

7.1 مصطلحات الدراسة

8.1 منهجية الدراسة

9.1 أدوات الدراسة

10.1 أدبيات الدراسة

11.1 أقسام الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 مقدمة

يعتبر التعليم أحد أسس التنمية السياسية والتي تعتبر بدورها من أهم مدارات العملية التنموية المستدامة في المجتمع. لذلك كانت وما زالت عملية تطوير العملية التعليمية وتحديثها وعصرنتها ضمن أولويات اهتمام الدول والمجتمعات على مر العصور. في هذا الإطار عانت العملية التعليمية في فلسطين على مدى تاريخها وحتى قدوم السلطة الفلسطينية من صعوبات ومعوقات حدت من تطورها ومواكبتها للتطورات العالمية. أثر الاحتلال الإسرائيلي تأثيراً فاعلاً في العملية التعليمية الفلسطينية بما اتبعه من سياسات مبرمجة هدفت إلى تعطيل مسيرتها وعدم تقدمها. عانى المنهاج الدراسي إبان الإشراف الإسرائيلي عليه من تغييب مفاهيم أساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتاريخية والحضارية، ومن تغييب تام لبعض المناهج الدراسية المهمة، منها منهاج التربية المدنية، نظراً لأهميته في تأسيس وعي مجتمعي يستجيب لمتطلبات العصر وتحديات المستقبل.

تنتمي التربية المدنية إلى التربية المستمرة، وهي بتعريفها العام لا تتعدى إطار تعريف التربية لجان بياجيه (J.Piaget)، بأنها " مجموعة عمليات النمو والتكيف مع البيئة لحل المشكلات القائمة ". إلا أن علم التربية المدنية في العصر الحالي اتسع ليشمل موضوعات مستحدثة أوجدها التطور التقني بما أحدثه من تغيرات في نسق الحياة بكافة جوانبها، وما أدخله من عادات وسلوكيات لم تكن معروفة من قبل⁽¹⁾. ذلك يقع ضمن أهداف التربية كما حددتها المجموعة الفرنسية للتربية الحديثة والتي تتمثل في: أن تساير التربية الحديثة الحياة الحاضرة،

(1) عبد الله مجيدل: التربية المدنية. دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية.

<http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-010htm>. Visited at(28/9/2006)

وأن يكون هدفها المستقبل الذي سيعيشه أطفال اليوم، وأن تشارك في تحديد وخلق الإنسان ومجتمع الغد⁽¹⁾.

تتطوي التربية المدنية على المفاهيم والقيم الأساسية المعمول بها في مجتمع ديمقراطي والمتمثلة في حفظ الحريات والحقوق، والمشاركة الفاعلة، واحترام الآخر والإقرار بوجوده، والتعرف إلى أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني والسياسي وجماعات المصالح وغيرها. إن أهم ما يعنيه مفهوم التربية المدنية هو المواطنة الجيدة. تهتم المواطنة الجيدة بإعداد المواطن ذي السلوك المدني المرغوب فيه، المنفتح على الحضارات، المتفاعل مع الأحداث في محيطه المحلي والدولي، يحترم رأي الآخر ومبادئ حقوق الإنسان، يعمل على غرس قيم التسامح وإرساء دعائم الديمقراطية، يعمل على تعزيز العلاقات بين المواطن والدولة. إن أهم ما تهدف التربية المدنية إلى تحقيقه هو بناء المواطن المبادر والمسؤول والفاعل في العملية الديمقراطية بمفهومها الشامل.

إن موضوع التربية المدنية حديث النشأة فرضته التطورات العديدة التي شهدها العالم منذ أواخر القرن العشرين في كافة المجالات والتي كان أبرزها على المستوى السياسي التحولات السياسية الدولية والإقليمية نحو الديمقراطية. أصبحت الديمقراطية سمة العصر الحاضر، يتضح ذلك من خلال التوجهات والتحولات الديمقراطية الدولية في العالم. إضافة إلى ظهور أنظمة ومشاريع جديدة تعزز هذه التوجهات مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير، والنظام العالمي الجديد، والتي أثرت تأثيرا مباشرا في المجتمعات العالمية، ذلك ما جعل العديد من دول العالم تعيد النظر في نهجها واستراتيجياتها⁽²⁾. نظرا لعمليات التداخل بين المحلي والعالمي التي فرضتها طبيعة التطورات التقنية والمعلوماتية الاتصالية، لم تعد الديمقراطية مفهوما عالميا مقتصرًا على الغرب، بل إنها أصبحت مفهوما محليا قابل للممارسة من خلال تداول مفرداتها الثقافية واكتساب دلالاتها

(1) مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

http://www.mokarabat.com/s1997.htm#_ftn4 . Visited at (19/1/2006)

(2) فاروق حسن شرف: آفاق التعليم الافتراضي الفلسطيني ودوره في التنمية السياسية (نحو جامعة افتراضية فلسطينية).

رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. 2006. ص 2

إن هناك حاجة في الوطن العربي إلى التربية المدنية، وهذه الحاجة تصبح أكثر إلحاحاً في الحالة الفلسطينية، ليس فقط من أجل مسايرة التطورات العالمية التي شهدتها العالم، بل إنه في ظل الخصوصية الفلسطينية، والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الناجمة عن الاحتلال، الإسرائيلي تصبح التربية المدنية أكثر إلحاحاً، وضرورة مجتمعية لمواجهة مخططات الاحتلال، وممارساته القمعية التي تستهدف الإنسان الفلسطيني وبنيتة بكافة جوانبها الاجتماعية والسياسية.

حتى يمكن للتربية المدنية الفلسطينية أن تسهم في إعداد وبناء المواطن الفلسطيني المتمتع بالوعي والمنتمي لوطنه وعروبته ودينه، لا بد من الأخذ في الاعتبار أن يكون هناك معايير فلسطينية للتربية المدنية تراعي الخصوصية الفلسطينية، وتستقي مبادئها من الفلسفة العامة للمجتمع الفلسطيني المنبثقة من الدين الإسلامي والثقافة العربية بمفهومها الشامل.

يمكن للتربية المدنية الفلسطينية أن تكون مدخلاً فلسفياً جديداً يسهم في وجود فلسفة تربوية فلسطينية، - في ظل وجود أزمة تربوية موروثية، وغياب فلسفة تربوية فلسطينية واضحة- تدعم وترسخ بنية ديمقراطية تدعم بناء الدولة الحديثة المنشودة، وتستطيع الصمود أمام الظروف الدولية المعاصرة، وما ينجم عنها من تداعيات وانعكاسات تؤثر في مستقبل الأمة. إن نجاح واستدامة التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني يمكن أن يتحقق من خلال تنشئة اجتماعية وسياسية تستند إلى المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية للمجتمع، التي تتولاها كافة المؤسسات المجتمعية الرسمية وغير الرسمية.

2.1 مشكلة الدراسة:

فرضت التطورات العالمية في عصر ثورة الاتصالات والعولمة على دول العالم، خاصة الدول النامية، توجهات نحو التغيير وإحداث إصلاحات، وكانت التوجهات نحو الأخذ بالديمقراطية محور اهتمام الكثير من الدول كمظهر من مظاهر الإصلاح. أصبحت التربية المدنية تحتل الأولوية كمصدر للتنشئة الديمقراطية ليس على مستوى المفهوم فحسب، وإنما على مستوى السلوك اليومي لأفراد المجتمع خاصة الطلبة الناشئين من خلال نشاطها الذي يعتمد على المشاركة الفاعلة بين الطلاب والمعلمين من جهة، وبين الطلاب أنفسهم من جهة أخرى.

جاءت فلسطين من بين الدول التي استحدثت منهاجاً للتربية المدنية يهدف إلى ترسيخ القواعد الديمقراطية كأساس للتحوّل الديمقراطي. وكانت مدارس المرحلة الأساسية هي الحيز التطبيقي لتطبيق منهاج التربية المدنية.

تلعب التنشئة الديمقراطية الفلسطينية دوراً مهماً من شأنه أن ينعكس إيجابياً على المجتمع الفلسطيني، وعلى السياسة العامة للحكومة داخلياً وخارجياً، فهي تعزز مفهوم المواطنة والانتماء، مما يكون لها أثراً على السلوك الفردي والجماعي نحو تحقيق التنمية السياسية التي يمكن أن تظهر واضحة من خلال تزايد الإقبال على المشاركة السياسية من أجل تحقيق المصلحة العامة.

يعتبر منهاج التربية المدنية حديث الطرح في مسيرة التعليم الفلسطيني نظراً لحدوث المناهج التعليمية الفلسطينية والتي باشرت السلطة الفلسطينية طرحها منذ عام 1994م. من هذا المنطلق ونظراً للوضع الفلسطيني وظروف الاحتلال ومؤثراته العامة في كافة أفراد الشعب الفلسطيني سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ونفسياً، فإن الحكم بشكل نهائي على ما حققته التربية المدنية من تقدم وتحوّل ديمقراطي يبقى قاصراً.

لذلك فإن هذه الدراسة تحاول أن تطرق مجالاً مهماً من مجالات التنمية السياسية من خلال الوقوف على درجة مساهمة وانعكاسات وأثر منهاج التربية المدنية الفلسطيني المطبق في صفوف المرحلة الأساسية على التنشئة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. هل يسهم منهاج التربية المدنية الفلسطيني في تنشئة طلاب المرحلة الأساسية في المدارس

الفلسطينية تنشئة ديمقراطية؟

2. هل تستند التنشئة الديمقراطية الفلسطينية في منهاج التربية المدنية إلى معايير فلسطينية

تراعي الخصوصية الفلسطينية، ومبادئ الدين الإسلامي والثقافة العربية؟

3. هل هناك اهتمام كافٍ من الطلاب والمدرسين بمادة التربية المدنية لينعكس ذلك بالإيجاب على الممارسة الديمقراطية؟

4. هل تعتبر المعالجة الديمقراطية في منهج التربية المدنية كافية لتحقيق الممارسة الديمقراطية الحقة لدى طلاب المرحلة الأساسية؟

5. هل يسهم تدريس التربية المدنية في التنمية السياسية؟

6. هل هناك صراع مجتمعي فلسطيني مع الديمقراطية؟

3.1 فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- إن تدريس منهاج التربية المدنية الفلسطيني من شأنه أن يسهم في تعزيز عملية التحول الديمقراطي ممارسة وتطبيقاً بغض النظر عن واقع المدرسة والمجتمع والقيادة السياسية.
- إن الصورة الديمقراطية في منهاج التربية المدنية للمرحلة الأساسية غير واضحة المعالم.
- تستند كثير من المفاهيم الديمقراطية الواردة في منهاج التربية المدنية الفلسطيني إلى مفاهيم ديموقراطية غربية.
- هناك صراع في المجتمع الفلسطيني مع الديمقراطية بمفهومها الغربي.

4.1 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية بناء الإنسان المواطن الذي تقع عليه أعباء النهوض الحضاري وبناء الأوطان. فلا تنمية أو تطوير يمكن أن يتم إذا لم نبدأ بالإنسان. وتعد التربية هي المعنية بهذا التوجه الذي يقتضي الاهتمام بكافة جوانب الشخصية الإنسانية، المعرفية، والسلوكية، والنفسية، والصحية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

يرى الباحث أن التربية المدنية ربما تكون من أفضل وسائل بناء الشخصية المتوازنة والمواطن الفاعل المدرك لدوره الأخلاقي والوطني والقومي والحضاري والإنساني، والمبادر بالعمل والفعل والسلوك لممارسة هذا الدور. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل في:

- تكتسب هذه الدراسة أهمية من حيث كونها تطرق موضوعا جديدا يهتم المجتمع الفلسطيني في مجال التنشئة الديمقراطية ودور منهاج التربية المدنية في إعداد الناشئة للممارسة الديمقراطية.
- أنها تسلط الضوء على دور التربية المدنية وأثرها في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة الأساسية، وكيفية ملاءمتها على أرض الواقع رغم وجود مسببات الصراع المجتمعي مع الديمقراطية.
- عرض النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تفيد المهتمين بموضوع التربية المدنية بشكل خاص والمناهج المختلفة بشكل عام وتقييمها وتحليلها.
- عرض النتائج التي يمكن أن تساعد مخططي ومنفذي منهاج التربية المدنية لتعزيز نقاط القوة فيه، ووضع آليات وخطط لمحاولة علاج نقاط الضعف أينما وجدت في عناصر المناهج المختلفة.

5.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف:

- المساهمة في تطوير منهاج التربية المدنية الفلسطيني ليكون معززا لعملية التحول الديمقراطي التي تتسجم مع الواقع الفلسطيني والمبادئ الإسلامية والثقافة العربية.
- المساهمة في تعزيز العلاقة الإيجابية بين التربية المدنية والتنمية بمفهومها الشامل، وتصحيح العلاقة السلبية بينهما إن وجدت.

- المساهمة في تطوير الوعي الوطني والسياسي والاجتماعي بين الطلبة والمعلمين والتربويين.
- المساهمة في نشر المفاهيم المختلفة حول المواطنة والديمقراطية والمناهج والدولة والمجتمع.
- العمل على وضع أرضية من أجل الانطلاق من خلالها بالأبحاث والدراسات حول التربية المدنية.

6.1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: مناطق السلطة الفلسطينية ممثلة بمدارس المرحلة الأساسية حيث يطبق فيها المنهاج، وستكون مدارس محافظة نابلس ممثلة للحدود المكانية نظرا لوحدة منهاج التربية المدنية في كافة أرجاء الوطن.
- الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية بين عام 1994 حتى الوقت الحاضر وهي الفترة التي انحصر فيها تطبيق منهاج تعليمي فلسطيني، ويبقى المجال مفتوحا على المستقبل.

7.1 مصطلحات الدراسة:

سوف ترد في هذه الدراسة مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي يجب توضيحها للقراء وهي:

- التربية المدنية: يرى الباحث أن تعريف التربية المدنية في مجال هذه الدراسة أنها عبارة عن عملية تربوية تثقيفية يرتبط نشاطها بمنظومة الثقافة المدنية لخلق وعي مجتمعي بحقوق وواجبات الأفراد المختلفة في المجتمع.
- منهاج التربية المدنية: هو المنهاج المطبق في كافة مدارس مناطق السلطة الفلسطينية من خلال مقررات التربية المدنية في المرحلة الأساسية، والذي يحتوي على مفاهيم، وحقائق، وأنشطة، وقيم، وتقويم، وأشكال، ورسوم، وصور.

- المنهاج المدرسي: اصطلاحاً يعني: الوسيلة التربوية التي تحقق الأهداف المتوخاه⁽¹⁾.
- الديمقراطية: هي حكم الشعب للشعب في أصل تعريفها الإغريقي. ومن تعريفات الديمقراطية الحديثة هناك من عرفها على أنها أسلوب حياة شامل، بمعنى أنها تشمل كل النواحي الاجتماعية، والفكرية، والثقافية، والسياسية، وغيرها⁽²⁾، وهناك من عرضها بأنها المساواة، والعدالة، واحترام كرامة الفرد وحرية في الاختيار لمخلوق إنساني مميز عن باقي المخلوقات الأخرى⁽³⁾.
- التنشئة الديمقراطية: يرى الباحث أن التنشئة الديمقراطية عبارة عن عملية تربوية مقصودة وموجهة تهدف إلى خلق وعي لدى طلاب المرحلة الأساسية في المدارس الفلسطينية بالمفاهيم الديمقراطية وإعدادهم لممارستها بشكل ينسجم مع الواقع الفلسطيني والمبادئ الإسلامية والثقافة العربية.
- المرحلة الأساسية: هي المرحلة الدراسية التي يتم فيها تدريس مقررات التربية المدنية في المدارس الفلسطينية، وهي تشمل الصفوف الدراسية من الصف الأول الأساسي وحتى الصف التاسع الأساسي.
- المواطنة: تعني الصلة أو الطريق القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم بها، بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها. وأنها وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة⁽⁴⁾.

(1) محمد السكران، أساليب تدريس الاجتماعيات، ط1، دار الشروق، الأردن، 2000، ص31.

(2) لطفي زغلول، تمكين الشباب، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، (د.م). مركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل والمركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة. دورة 1998/4-1999/4.

(3) إبراهيم ناصر، التربية المدنية (المواطن) ط1، الأردن-عمان:مكتبة الرائد. 1994. ص142.

(4) نبيل الصالح، وعزمي بشارة، ما هي المواطنة، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994، ص3.

- مبدأ فصل السلطات: هو مبدأ ديمقراطي يتشكل من خلاله النظام السياسي في الدولة حسب هذا المبدأ يتم الفصل بين ثلاث سلطات أساسية لكل نظام سياسي هي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية⁽¹⁾.

8.1 منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى. من خلال المنهج الوصفي يتم وصف الواقع والتعبير عن كميته بما يمكن من التحليل والتفسير والمقارنة والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات. أما منهج تحليل فيمكننا من تحليل ما تمخض عنه المنهج الوصفي، كما يمكن من تحليل منهاج التربية المدنية وبذلك يكون معززا لنتائج وتوصيات الدراسة.

9.1 أدوات الدراسة:

يفتضي التعمق في موضوع هذه الدراسة استخدام الأدوات البحثية الملائمة التي من شأنها أن تخدم الدراسة وتثريها، وفي ما يلي عرض لهذه الأدوات:

- الملاحظة المحددة: من خلال الملاحظة المحددة يتم تسجيل المعلومات حول مجتمع الدراسة من مدرسين وطلاب وإدارة مدرسية، وفي هذا النطاق يتم التعرف إلى المنهاج الدراسي من خلال حصر جميع أجزاء منهاج التربية المدنية للمرحلة الأساسية (من الصف الأول الأساسي حتى التاسع الأساسي) للعام 2005-2006م، وتحليل محتوى كل كتاب منها من خلال تحليل المفاهيم والأشكال، والرسوم، والأنشطة، والخبرات، والتقويم، وعمل جداول بأعداد أهم الكلمات المرتبطة بالمفاهيم الديمقراطية، وبأعداد الرسومات والمصورات الواردة في منهاج التربية المدنية.

- المقابلة: تعتبر المقابلة مصدرا مهما لجمع المعلومات من مصادرها، حيث سيتم التركيز على إجراء المقابلات مع المدرسين ومديري المدارس.

(1) نبيل الصالح، وعزمي بشارة، فصل السلطات، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994، ص5.

10.1 الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة من بواكير الدراسات البحثية في مجالها، ولكن هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لموضوع التربية المدنية بشكل عام دون التعرض لأثرها في الديمقراطية. هناك دراسة (إبراهيم ناصر، 1994) تحت عنوان **التربية المدنية (المواطنة)**، حيث هدفت هذه الدراسة إلى التمييز بين الثقافة والتثاقف والتنقيف وركزت على أساسيات التربية المدنية من الدولة، الحكومة، السلطات الثلاث، والدستور، والقانون، وإلى موضوع العادات والتقاليد والطبقات الاجتماعية. وكذلك ركزت على التربية الاجتماعية من تفاعل وضبط وتنشئة اجتماعية أيضاً، وبشكل أساسي على موضوع المواطنة، والوطنية، والقومية، والعدالة، والديمقراطية. انتهت بموضوع عن الوعي الوطني للإنسان، والتربية العامة، ومستقبل التربية الوطنية. ويؤخذ على هذه الدراسة أنها تناولت كل موضوع من هذه المواضيع بشكل سطحي ومبدئي ولم تتعمق له بالشكل المطلوب بالإضافة إلى أنها دراسة نظرية ولم تركز على الجانب التطبيقي.

هناك دراسة أخرى ل (نبيل الصالح وعزمي بشارة، 1994) بعنوان **المواطنة**، تناولت موضوع المواطنة في المجتمع الفلسطيني، حيث اقتصرت على تعريف المواطنة، وأهم المسؤوليات المترتبة عليها، بالإضافة لحدودها، جاءت هذه الدراسة غير كافية وتاريخية بشكل أساسي.

هناك دراسة (مؤتمر التربية المدنية في العالم العربي، 1994) الذي عقد في لبنان بدعوة من المركز اللبناني للدراسات والمؤسسة الدولية للإدارة والتدريب، وبدعم من الوكالة الكندية للإنماء الدولي. جاءت الدراسة تحت عنوان التحديات المشتركة وسبل التعاون المستقبلية. أجمع المؤتمر على أن منهاج التربية المدنية في الوطن العربي في حالة خطيرة من الضعف، ولا تتوفر برامج للأجيال الصاعدة التي تنتقل لها المعارف والسلوكيات، يعمق هذا الضعف الهوة بين المجتمع والدولة، ويحد من عملية تطوير المجتمع المدني، وترسيخ أسس الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. خلص المؤتمر في النهاية إلى أن هذه المشكلة وهذا الضعف لا يقعان على عاتق الحكومات فقط، إنما هناك دور للمؤسسات الأهلية والإعلام والأحزاب السياسية، وقد شدد

المؤتمرون على ضرورة تطوير المناهج والمواد والأساليب التعليمية المدرسية لتواكب التطورات العلمية والتربوية في العالم. ذلك ما ينعكس أثره بالإيجاب على المجتمع.

هناك دراسة أخرى قام بها مجموعة من الكتاب والمفكرين، منهم، منير أبو عسلي وأسعد دياب وآخرون، بعنوان: (الأهداف العامة والخاصة لمادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، 1995) حيث وضعوا أهدافاً عامة وخاصة لكل من مادة التربية الوطنية والمدنية في الجمهورية اللبنانية، اعتبرت الدراسة أن الإنسان هو الغاية الأساسية كونه كائناً اجتماعياً في جوهره، وبأن شخصيته لا تتحقق إلا ضمن إطار الجماعية، وركز الدارسون على إعداد المتعلم إعداداً خلقياً وتعريفه على عالم المهن وإعداده إعداداً دورياً، وتنمية الروح الاجتماعية لديه. وتبقى هذه الدراسة محدودة كونها تتناول حالة خاصة، وهي "المجتمع اللبناني"⁽¹⁾.

إضافة إلى الدراسات العربية السابقة اهتمت العديد من الدراسات الأجنبية بموضوع التربية المدنية. من هذه الدراسات دراسة (هدج، 2000) (Hodge, 2000) بعنوان التربية المدنية في المدارس (Civic Education in schools)، حيث أورد فيها رؤية (بتس، Butts) في تعريفه للتربية المدنية، الذي يرى أنها تتضمن تنمية مهارات صنع القرار حول القضايا العامة والمشاركة في الشؤون العامة، وأنها بذلك تمثل أساس المجتمع السياسي الديمقراطي. وهناك دراسة (إيفانز، 2000) (Evans, 2000) بعنوان المواطنة والتعليم بعد سن السادسة عشرة Citizenship and Learning After Sixteen، حيث عرف فيها التربية من أجل المواطنة بأنها التربية التي تعمل على تزويد المواطن بالمعرف الأساسية المتعلقة بالقواعد المؤسسية، أي تعريفه بحقوقه وواجباته.

ومن الدراسات الأجنبية من تناول علاقة التربية المدنية بالديموقراطية، منها دراسة (تولي، 2000) (Tooley, 2000) بعنوان الإصلاح التربوي Reclaiming Education، حيث بينت الدراسة أن التربية المدنية عميقة الجذور، فقد كانت أسسها موجودة في الحضارات القديمة المختلفة. ظهر اهتمام الفلاسفة من أمثال أرسطو وهيوم ولوك وميل وغيرهم بالتربية المدنية

(1) المركز التربوي للبحوث والإنماء: التربية الوطنية والتنشئة المدنية. بيروت 1998. (كتاب للصف الأول ثانوي).

من أجل المواطنة، حيث أكدوا على ضرورة تزويد المواطنين بالمعرفة المفاهيمية من أجل المشاركة الديمقراطية. وفي دراسة (باربر، 1997) (Barber,1997) بعنوان التربية من أجل الديمقراطية Education for Democracy، جاء فيها أن التربية المدنية تعود في جذورها إلى التربية التحررية التي تهدف إلى إعداد الأفراد للمواطنة الحرة. وجاء في دراسة (بتس، 2000) (Butts,2000)، تحت عنوان التربية من أجل المواطنة: دروس على الأمريكيين تعلمها Education for civitas: The Lessons Americans Must Learn، أن الولايات المتحدة منذ نشأتها وظفت مؤسساتها التعليمية نحو إعداد مواطنيها للمواطنة ودعم قيم ومبادئ الديمقراطية الدستورية.

11.1 أقسام الدراسة:

تنطوي هذه الدراسة على خمسة فصول تتناول الموضوعات التالية :

الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها: عبارة عن تعريف بالدراسة ومشكلتها وفرضياتها وأهميتها وأهدافها والدراسات السابقة وأقسام الدراسة.

الفصل الثاني: مفهوم التربية المدنية وماهيتها: وهو المدخل النظري للدراسة. حيث تم تناول مفهوم وتعريفات التربية المدنية، وأهدافها، وفلسفتها، وعلاقتها بالديموقراطية، وأبعادها، ومصادرها، ومؤسساتها.

الفصل الثالث: التوجهات الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني: في نطاقه يتم تناول ضرورة التربية المدنية في المجتمع الفلسطيني، والديموقراطية في منهاج التربية المدنية في المرحلة الأساسية، وواقع التربية المدنية التعليمي من خلال تناول دور المدرسة ودور المعلم في التنشئة الديمقراطية، وإشكاليات التربية المدنية الفلسطينية المتمثلة في إشكالية الإطار المفاهيمي وإشكالية المناخ الاجتماعي السائد.

الفصل الرابع: الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية: حيث تم تناول عوامل الصراع المجتمعي مع الديمقراطية، ودور التنشئة الديمقراطية في هذا الصراع من خلال مناقشة دور التعليم في حل هذا الصراع.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

الفصل الثاني

مفهوم التربية المدنية وماهيتها

- 1.2 مدخل
- 2.2 مفهوم التربية المدنية
- 3.2 أهداف التربية المدنية
- 4.2 فلسفة التربية المدنية
- 5.2 التربية المدنية والديموقراطية
- 6.2 أبعاد التربية المدنية
- 7.2 مصادر التربية المدنية
- 8.2 مؤسسات التربية المدنية

الفصل الثاني

مفهوم التربية المدنية وماهيتها

1.2 مدخل

يعتبر مصطلح التربية المدنية حديث النشأة، إذ بدأ يتشكل مفهومها ودلالاتها المعاصرة في القرن الثامن عشر بعد الثورة الصناعية؛ نتيجة للتحويلات الاجتماعية والمجتمعية التي أفرزتها تلك الثورة وما أحدثته من انقلاب جذري وشامل في المفاهيم الأساسية سواء الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية. تولد عن هذه التحويلات ظهور مفاهيم اجتماعية مغايرة لتلك التي كانت سائدة في المراحل التاريخية السابقة في عصر التسلط الاجتماعي وعصر الإقطاع. بدأ مفكرو العصر الصناعي ينادون بالحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع وبدأت تظهر وتحدد مفاهيم جديدة في الوعي المجتمعي مثل المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

إن خلق وعي مجتمعي بحقوق الأفراد وواجباتهم يقتضي ترسيخ قيم اجتماعية بمدلولاتها الشاملة في الوعي الفردي، ذلك يتم من خلال أطر علمية منهجية يقوم بوضع لبناتها مفكرو المجتمع ويتم تطبيقها من خلال المؤسسات المختلفة التي تشرف عليها وترعاها الدولة.

منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، تزايد الاهتمام العام -الرسمي والشعبي- بفكرة المجتمع المدني الحديثة، وأصبح ينظر إليه كقناة وآلية تعمل على تمكين الأفراد والجماعات من ممارسة الأنشطة في المجال العام بشكل مستقل عن المؤسسات الحكومية. ارتبط ظهور فكرة المجتمع المدني وازدياد حجم الأنشطة المرتبطة بها بانتهاء النظم السياسية الشمولية وبروز التحويلات السياسية والاقتصادية في غالبية دول العالم، وهو ما أطلقت عليه بعض الأدبيات الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم.⁽¹⁾

(1) دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الخاصة بـ التعليم من أجل مواطنة ديمقراطية إعداد: د. فؤاد الصلاحي

يعتبر المجال التعليمي التربوي أحد أهم الأطر العلمية المنهجية التي تعمل على بناء الفرد وتنشئته اجتماعيا وسياسيا ومعرفيا وثقافيا، فالتعليم هو أهم الدعائم الأساسية والرئيسية لتقدم الأمم وازدهارها، وهو بمفهومه التربوي الشامل يشكل أساسا لهوية المجتمع وثقافته. وهو يرتبط بالتنمية الشاملة والمستدامة، إذ يعتبر مصدرا مهما من مصادر التنمية البشرية بما يوفره من قوى بشرية مؤهلة وقادرة على تحمل المسؤولية في مسيرة البناء والتطور المجتمعي. إن كفاءة وفاعلية النظام التعليمي في هذا المجال ترتبط ارتباطا وثيقا بجودة عناصر مدخلاته، ويتحقق ذلك من خلال منهاج دراسي قائم على فلسفة خاصة منبثقة عن الفلسفة العامة للمجتمع.

ينبغي للعملية التعليمية أن تتناول شخصية المواطن - من منطلق أن الإنسان هو الغاية النهائية للتربية- تناولا متكاملًا، وقد اهتمت الأمم التي تسعى إلى الرقي والتقدم بالتطوير المستمر لنظمها التعليمية لتجاري المتغيرات المستمرة والمتسارعة في كافة المجالات العلمية والتعليمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ذلك ما يدفع الحكومات والمؤسسات للاهتمام بالعملية التعليمية، وجعلها في مقدمة الأولويات المجتمعية وفقا لخطط استراتيجية بعيدة المدى.

تعتبر المدرسة الحديثة البيئة الاعتيادية للتربية والتنشئة المدنية، وهي الحيز البنائي لتحقيق أهداف التربية المدنية باعتبارها حاضنة الأجيال في مرحلة البناء والتنشئة، كما أنها تعتبر مهد تعلم وتعليم الديمقراطية وممارستها والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التربية المدنية. لذلك يقع على عاتق المدرسة توظيف مبادئها لتطبيق منهج التربية المدنية بطريقة منظمة وهادفة ومخططة تربويا؛ من أجل الوصول إلى مجتمع مدني، وفق معايير الطرح الديمقراطي الذي يحقق لأفراده وجماعته ومؤسساته ما يصبون إليه في إيجاد الإنسان الاجتماعي الصالح والمُصلح لذاته ولأفراد مجتمعه.

إن المناهج الدراسية من أهم الركائز التي يتم من خلالها تحقيق أهداف العملية التعليمية، لأنها تعالج الموضوعات الدراسية من كافة الجوانب الرئيسة التي تهتم المجتمع، علميا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. حتى تستطيع المناهج الدراسية أن تحقق أهدافها المرجوة لا بد لها أن تستجيب لحاجات المجتمع المحلي، وأن تساير حاجات العصر ومتطلباته. ويمكن أن يتحقق

ذلك من خلال اعتماد أساليب البحث العلمي، وتشجيع الحوار الإيجابي الهادف، واتباع منهجية التعاون الجماعي، وتعزيز الاتصال والتواصل بين المعلمين والطلبة من جهة، وبينهم وبين المجتمع المحلي من جهة أخرى.

اضطرت دول كثيرة إلى تطوير نظمها التعليمية في ظل ظرفيات العولمة والمجتمع المدني وضرورات التحديث، والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتحولات السياسية الدولية والإقليمية والعالمية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وظهور أنظمة ومشاريع عالمية وإقليمية تدعو إلى تعميم الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور مناهج دراسية ذات مفاهيم خاصة تهدف إلى ترسيخ قيم اجتماعية تؤدي إلى مجتمع سليم مدرك لواجباته ومتحملاً لمسؤولياته.

إن التربية المدنية في المجال التربوي عبارة عن منهج دراسي مبرمج بدأ يحتل مكانة بين المناهج الدراسية المعاصرة بهدف تنمية الثقافة المدنية في الممارسة الديمقراطية وحفز مشاركة المواطنين في صنع قيادة التغيير. تركز التربية المدنية على العقل والروح والسلوك، بما تتطوي عليه علومها من قيم معرفية ووجدانية، ومهارات سلوكية يمكن أن تظهر من خلال الممارسة العملية، وبما تتطوي عليه أيضاً مضامين سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

تمتلك التربية المدنية من الوسائل والأدوات ما يجعل منها وسيلة مهمة لترسيخ أسس المواطنة الصالحة في نفوس الطلبة، والتركيز على بناء الشخصية القادرة على مواجهة المستقبل، وإعدادها للقيام بدور إيجابي فاعل وكفؤ في المجتمع. من هذا المنطلق ينبغي التعاطي مع التربية المدنية كمنهج دراسي يعزز السلوك الإيجابي، ويرسخ المفاهيم الإيجابية مقابل القضاء على المفاهيم السلبية.

2.2 مفهوم التربية المدنية

تناولت العديد من الأدبيات مفهوم التربية المدنية بالتعريف من زوايا مختلفة. يلاحظ أن هناك اتجاهين للتعريفات المتعلقة بالدراسة. الاتجاه الأول يحمل الطابع المقارن، والاتجاه الثاني يحمل

الطابع المعرفي، ويمكن تناول كليهما بالتوضيح في ما يلي:

الاتجاه الأول، الطابع المقارن: يمكن تلخيص تعريفات هذا الاتجاه من خلال الأمثلة التالية:

يعرف المعجم الموسوعي التربية المدنية Civic Education بأنها "باب من أبواب التربية يتناول شؤون المجتمع العامة ومشكلاته ويهدف إلى خلق رأي عام مستنير عن طريق بث المعلومات الاجتماعية الضرورية في مختلف الحقول الاقتصادية والصحية والسياسية والتربية والاجتماع والدين وغير ذلك.⁽¹⁾ من خلال هذا التعريف، يرى المعجم الموسوعي أن التربية المدنية عملية تربوية تثقيفية يرتبط نشاطها بمنظومة الثقافة المدنية من أجل خلق وعي مجتمعي عام بالحقوق المختلفة لأفراد المجتمع. ويلاحظ أن هذا التعريف أغفل الواجبات المترتبة على المواطنين مقابل ما يتمتعون به من حقوق.

يعرف السيد عليوي التربية المدنية بأنها " التشكيل الثقافي بهدف تكوين المواطن وإشاعة الديمقراطية، وترسيخ التنمية المتواصلة والمشاركة المتتورة في إطار حكم صالح بكل شروطه ومقوماته".⁽²⁾ يرى هذا التعريف أن للتربية المدنية دورا تثقيفيا يتضمن المعارف والقيم والاتجاهات والعادات والسلوك، والمقصود هنا نقل الثقافة السياسية والمدنية لأفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم وأعمارهم من أجل تربية الشخصية المدنية المشاركة مشاركة فعالة في تطوير المجتمع وتنميته.

يعرف رسمي رستم التربية المدنية بأنها " عملية تهدف إلى توعية الفرد بحقوقه وواجباته الإنسانية، وتنمية قدراته على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع ومؤسساته، وتحمل المسؤولية، وتقدير إنسانية الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات ونحو الآخرين، وتمثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، والانفتاح على الثقافات العالمية، والمشاركة الإيجابية في

(1) فريد النجار، المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية (إنجليزي-عربي) مكتبة لبنان، ص20

(2) السيد عليوه: التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب. المواطنة والديموقراطية. القاهرة: مركز القرار

للاستشارات. 2001. ص.75-76

الحضارة الإنسانية.⁽¹⁾ يرى هذا التعريف في التربية المدنية أنها عملية توعوية لحقوق المواطنين وواجباتهم للمشاركة السياسية والمدنية في البناء المجتمعي، ولتعزيز المواطنة الديمقراطية والقيم الإنسانية، ليس نحو الذات فحسب، بل نحو الآخرين كذلك، بما يعني الاعتراف بدور الآخر في تعزيز العمل الجماعي. ويوسع التعريف مجال التربية المدنية والمواطنة لتشمل بعدا جديدا هو المواطنة العالمية، والدعوة إلى الانفتاح على الثقافات العالمية والتفاعل معها.

ويعرف الصلاحي التربية المدنية بأنها مصطلح يشير إلى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية المنهجية التي تتضمن إكساب الأفراد وعيا سياسيا واجتماعيا يتمحور حول تعزيز المواطنة المدنية وتنمية الأفراد معرفيا وثقافيا بطبيعة المجال السياسي الذي يعيشون فيه وكيفية تفعيل أدوارهم وممارستهم.⁽²⁾

وفي تعريف (بتس Butts) للتربية المدنية يرى أنها تمثل الأساس للمجتمع السياسي الديمقراطي والنظام الدستوري، وأنها تتضمن تنمية مهارات صنع القرار حول القضايا العامة والمشاركة في الشؤون العامة.⁽³⁾ وهذا يتقارب مع تعريف مركز التربية المدنية الأمريكي Center for Civic Education من أن التربية المدنية في المجتمع الديمقراطي هي الإعداد للحكم الذاتي الديمقراطي Democratic Self Government المتمتع بالديمومة والقوة.⁽⁴⁾

من خلال تحليل التعريفات السابقة يمكن القول أن هناك مقاربة كبيرة بين التربية المدنية والتربية السياسية من حيث اهتمامها بإعداد المواطن سياسيا، مع عدم إغفال ما بينهما من فارق يتمثل في أن التربية السياسية تعنى بتربية المواطن سياسيا بما يخدم مجتمعه السياسي بغض

(1) رسمي عبد الملك رستم: دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية. 2001. ص. 92.

(2) فؤاد الصلاحي (28/3/2006) <http://www.wrft.net/cedy/>

(3) Hodge. J. **Civic Education in Schools**. ERIC digest. ERIC Clearing house for Social Studies/ Social Education ED 301531. 10/8/2000. PP. 1-2

(4) Center for Civic Education. **The Role of Civic Education: A Report of the Task Force on Civic Education**, a paper delivered at the Second Annual White House Conference on Character Building for Democratic, Civil Society, Washington, DC: May, 19-20, 195 P.7. <http://www.civiced.org>

النظر عن نظام الحكم وأيديولوجية المجتمع. أما التربية المدنية - حسب ما تشير التعريفات السابقة- فتعنى بإعداد الفرد للعيش في المجتمع وفقا لنظام حكم ديموقراطي دستوري.

الاتجاه الثاني، الطابع المعرفي: يمكن تلخيص تعريفات هذا الاتجاه من خلال الأمثلة التالية:

يعرف عبد الرحمن نشوري التربية المدنية بأنها "مجموعة من الخبرات المدنية في مفاهيم وقيم مهارات واتجاهات وممارسات تعزيز الجانب المدني لدى التلاميذ في مختلف جوانب الحياة المدنية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكونوا أيضا فاعلين مستقبلا على بناء مؤسسات المجتمع والارتقاء به على أساس مبدأ الحقوق والواجبات.⁽¹⁾ من جانب آخر يرى إبراهيم ناصر أن التربية المدنية تكون بمعرفة الذات والقدرة والاستعداد، وإدراك طبيعة وبنية المجتمع من حولنا، وبذلك يمكن التعامل مع المعطيات المحيطة بوعي وفهم، ويسهل التفاعل بين أفراد المجتمع، وتأدية كل فرد في المجتمع لدوره المطلوب من خلال تأدية واجبه المنوط به، مما يسهم في تطوير المجتمع.⁽²⁾ من ناحية أخرى يعرف (إيفانز Evans) التربية من أجل المواطنة Education for Citizenship بأنها التربية التي تتطلب تزويد المواطن بالمعارف الأساسية حول القواعد المؤسسية Institutional Rules، أي الحقوق والواجبات، وهي في هذا الإطار ينبغي أن تتضمن تعليما ينمي القدرات الأساسية للمشاركة الفعالة اجتماعيا وسياسيا.⁽³⁾

إن التعريفات السابقة تتفق في رؤيتها للتربية المدنية بأنها عملية تربوية ذات إطار معرفي مفاهيمي، تخلق وعيا لدى المواطن بحقوقه وواجباته العامة. أما التعريفان الثاني والثالث فيريان أنها تنطوي في الوقت نفسه على المشاركة الفعالة مما يتطلب تمتع الفرد بالمعارف والقدرات الأساسية التي تتطلبها المشاركة، كاستقلالية التفكير، والقدرة على تكوين الرأي الذاتي المستقل والدفاع عن هذا الرأي، إلى غير ذلك من القدرات.

(1) عبد الرحمن نشوري Visited at (28/3/2006 <http://www.almuallem.net/maga/mostabalg76.htm>)

(2) إبراهيم ناصر، مرجع سابق. ص 67.

(3) Evans, K, **Beyond the Work-related Curriculum: Citizenship and Learning After Sixteen**. Richard Baily(9ED). Teaching Values and Citizenship across Curriculum. London: London & Sterling Kogan Page. 2000. P. 158.

وهناك بعد آخر تتطوي عليه بعض التعريفات والذي يتضمن بعد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، والذي تنصدره المجموعة الاستشارية للتربية من أجل المواطنة وتعليم الديمقراطية في المدارس البريطانية، إذ تعرف التربية الفعالة من أجل المواطنة بأنها تعني وجود ثلاثة أشياء مترابطة ومتداخلة هي: تعليم الأطفال السلوك المسؤول اجتماعيا داخل حجرة الدراسة وخارجها، ونحو مسؤولي السلطة ونحو بعضهم بعض، وأن يصبحوا متعاونين داخل مدارسهم وفي مجتمعهم المحلي، وأن يشاركوا بفعالية في الحياة العامة من خلال إكسابهم المهارات والقيم الضرورية لذلك، أي أن يصبحوا مثقفين سياسيا.⁽¹⁾ ذلك يشير إلى أن التربية المدنية تتطوي على أبعاد تتمثل في المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية، والتعاون المجتمعي، والثقافة السياسية.

كما أن هناك بعدا قانونيا لبعض التعريفات إذ يعرفها بعضهم على أنها عبارة عن برنامج تعليمي يصمم من أجل المواطنة في مجتمع ديمقراطي دستوري، يهدف إلى تعليم الطلبة أسس المواطنة المشاركة والمسؤولية يشارك فيها متطوعون قانونيون. يتناول البرنامج التعليمي للتربية المدنية في هذا المجال: نظام الحكم ومؤسساته ومبادئ القانون، ومؤسسات المجتمع المدني ودورها وأهميتها.⁽²⁾

من خلال التعريفات المعرفية للتربية المدنية، يُرى أن التربية المدنية تتداخل مع مفاهيم تربوية كثيرة، وهي من أساسيات العملية التربوية بمفهومها العام. وهي بذلك مفهوم عام ينضوي تحته عدد كبير من المفاهيم الأخرى، وهي كذلك تمثل صيغة تربوية ذات رؤية متكاملة لبناء الإنسان، بما تتضمنه من مفاهيم التنشئة السياسية والأخلاقية والقيمية والاجتماعية والشخصية وغير ذلك من المفاهيم.

من خلال الاتجاهين السابقين بطابعيهما المقارن والمعرفي، يرى الباحث أنه يمكن الخلوص إلى ما تعنيه التربية المدنية، بأنها تلك العملية التربوية المقصودة والممنهجة والموجهة التي تهدف

(1) Wilkins, C.: **Citizenship Education Richard Bailey** (ED). Teaching Values and Citizenship Across Curriculum. Kogan page. London: London & Starling. PP. 19-25

(2) Wright. V. D. **From Risk to Resiliency: the Role of law related Education**. Calabasas CA: Center for Civic Education. 1999. P. 5. <http://www.civiced.org/cbframe.html>

إلى إعداد الإنسان وتنمية شخصيته بكافة جوانبها، وإعداده للمواطنة الديمقراطية الفعالة كمهارة وسلوك، تقوم على أساس الحقوق والواجبات، من خلال تنمية الإحساس الفردي والجماعي بالمسؤولية، وإكساب الفرد قيم الانفتاح على الثقافات والحضارات الإنسانية، بما يدعم مفهوم المواطنة العالمية، ويعزز الديمقراطية بمفهومها الشامل، المتضمن لبعدين أساسيين هما: البعد السياسي والبعد الاجتماعي.

3.2 أهداف التربية المدنية:

ترتبط أهداف التربية المدنية ارتباطاً وثيقاً بالأهداف العامة للمنظومة التربوية في المجتمع، التي تتطلب محصلتها النهائية إعداد المواطن الصالح. لذلك فإن تحقيق هدف المواطنة الصالحة يعتبر في مقدمة أولويات العملية التربوية.⁽¹⁾

التربية المدنية هي أحد أهم فروع التربية العامة المشاركة في تحقيق الهدف العام للعملية التربوية من خلال أهدافها الخاصة. ويلخص ميخائيل براك الهدف من التربية المدنية في أنها عملية تأهيل مواطن الغد في دولة ديمقراطية، وهذا الهدف يتحقق من خلال تربية المواطن وتحليه بالعديد من الصفات، منها: الانتماء للدولة والمجتمع، أن يكون على دراية واعية بالمصطلحات الأساسية للنظام الديمقراطي ومحدداته، قادراً على فهم معنى الحياة وتعقيدها في مجتمع ديمقراطي، وقادراً على فهم ما يدور حوله من أحداث لاتخاذ المواقف المسؤولة التي تتطلبها طبيعة الحدث، وبذلك تتحقق المشاركة الفعالة التي تتطلبها المواطنة الإيجابية.⁽²⁾

إن للتربية المدنية أساليبها وطرقها التربوية لتحقيق أهدافها التي تسعى من خلالها إلى تزويد أفراد المجتمع بالخبرات العديدة والمتنوعة التي تؤهلهم لتحمل المسؤولية والاضطلاع بمهامهم المجتمعية. وهي في ظل سعيها الدؤوب لتحقيق أهدافها في ظل عالم ديناميكي متغير تسعى إلى تجديد أساليبها وطرائقها نحو مزيد من التجديد والابتكار في الممارسات التربوية. وهذا ما يبدو

(1) عبد الله محيدل: التربية المدنية. دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية.

<http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-010htm> Visited at (2/4/2006)

(2) نفس المرجع

في تطلع التربويون الدائم نحو تحقيق المثل العليا للمجتمع بالبحث الدؤوب عن أفضل البدائل التي تضمن تحقيق الغايات النبيلة.

إن تحقيق أهداف التربية المدنية وتطويرها يقتضي مساهرة ركب التقدم الحضاري العالمي في كافة الميادين للإفادة من الفرص المتاحة التي ينعكس أثرها إيجابيا على المجتمع، وتجنب مخاطر التقدم التي يمكن أن ينعكس أثرها سلبا على البنية المجتمعية المحلية. إن التطور التقني، والتقدم الكبير في وسائل الاتصالات والمواصلات لها تأثيراتها - الإيجابية والسلبية- على الأمم، خصوصا الدول النامية منها، فقد قصرت المسافات، وأغت الحواجز بين الأمم والشعوب المختلفة، وأصبحت أكثر قربا وتوصلا، وأصبح انتقال المعارف والمعلومات والمؤثرات أسرع من أي وقت مضى. في هذا المجال، لا يمكن إغفال أثر العولمة التي تسعى من خلالها الدول المتقدمة إلى الهيمنة الحضارية على الدول الفقيرة والأقل تقدما بدواعي مختلفة، والتي أهمها عمليات التتميط المختلفة بدعوى التقارب الحضاري، ومحاولة فرض أنماط معينة من أساليب الحكم والديموقراطية الغربية التي لا تناسب كثيرا من الدول. لكن ذلك لا ينفي أن العولمة فرص ومخاطر، مما يتحتم معه الاستفادة من فرصها المتاحة وتجنب مخاطرها.

لا يتم تحقيق أهداف التربية المدنية إلا من خلال وجود منهاج تربوي مدني تكون التربية المدنية أهم أسسه. وأن يكون المنهج الدراسي للتربية المدنية دائم الحداثة والتطوير لمواكبة التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المجتمعية المحلية والبيئة الدولية، بحيث تصبح مناهج ذات صبغة عملية تطبيقية، تربي الطلبة وتنمي المعلمين على تطبيق مبادئ المواطنة والديمقراطية.⁽¹⁾

ذلك يفرض على كافة القائمين على العملية التربوية إعداد منهج للتربية المدنية يحقق أهدافها والتي يمكن إجمال أهمها في:

- رفع نسبة المعرفة والتثقيف لدى الطلبة بالمجالين السياسي والاجتماعي.

- التأكيد على نزعة التجديد في أنماط العلاقات والتفاعلات المحلية والدولية.
- ترسيخ ثقافة التسامح والتفاهم ونبذ العنف في نفوس الطلبة وتوجيههم نحو تبني ثقافة متحررة من النزعات العصبوية والفئوية.
- تربية الطلبة على مبدأ احترام القانون وسيادته وحقوق الأفراد.
- تنمية عاطفة الولاء للوطن لدى الطلبة من خلال إكساب الطلاب جملة من القيم المدنية والحضارية كالحرية والعدالة وتحمل المسؤولية.⁽¹⁾
- تعريف الطلبة بالمفاهيم الحديثة والمبادئ المرتبطة بالديموقراطية مثل: الحكم الصالح والمساءلة والمحاسبة والشفافية وغيرها.
- ربط التعليم المدرسي بالحياة وتوجيهه نحو التطبيق والممارسة العملية.⁽²⁾
- تربية الفرد على تنظيم علاقته بمواطني الدولة، وعلاقته بالهوية المدنية والبيئة السياسية، بحيث يربى الفرد على قيم واتجاهات تنعكس على سلوكه الذي هو جزء من المواطنة الصالحة.⁽³⁾
- إعداد جيل واع بالأخطار المحدقة بوطنهم، والتحديات التي يواجهها الوطن، وتعبئتهم لمواجهة تلك الأخطار والتحديات بما يخدم المصلحة المدنية.
- إعداد المواطن المتمتع بالشخصية الناضجة متكاملة النمو بكافة أبعادها الأخلاقية والعقلية والانفعالية والاجتماعية.⁽⁴⁾

(1) عبد الرحمن نيشوري، مرجع سابق، internet

(2) أحمد رأفت، أحمد عياطرة وآخرون، التربية المدنية، قضايا وإشكاليات، الشبكة العربية للتربية المدنية، 2002، ص72

(3) مجدي زامل، خليل عطية، مفاهيم التربية المدنية وحقوق الإنسان في عمليتي التعليم والتعلم، ط1، مركز الإعلام والتنسيق التربوي، 2004، ص12

(4) عابدة الصعدي، رسالة ماجستير عن تقييم كتب التربية المدنية في سوريا ولبنان، جامعة القديس يوسف، 1997، ص19.

- تنمية الشعور بالانتماء إلى الأسرة لدى الفرد، وتقدير دور الأهل، وذلك عن طريق إكسابه أساليب التعامل الصحيحة مع أفراد الأسرة، والتفاعل الإيجابي معهم. (1)
- تنمية مفهوم الاعتراف بوجود الآخر في المجتمع، ووعي المتعلم أن للآخر حقوقاً لا تقل عن حقوقه، واحترام حريات الآخرين وملكياتهم كشرط ضروري لتمتعه بحريته، والحفاظ على ملكيته وذلك في إطار الصف والمدرسة والحي. (2)
- تأهيل المواطن الفذ في دولة ديمقراطية، (3) أي أن يكون مهتماً بمن حوله، ذا رأي ويمتلك القدرة على التعبير عن رأيه، منتمياً لوطنه وأمته، ناقداً واعياً قادراً على التأثير لتغيير الواقع.
- إعداد المتعلم إعداداً خلقياً منسجماً مع طبيعة مجتمعه، يتم هذا الإعداد من خلال المدرسة، بحيث يكتسب الطالب من خلالها وعياً اجتماعياً للتيارات الفكرية والثقافية السائدة في المجتمع والعالم وكيفية التعامل معها. (4)
- نشر ثقافة المدنية بين التلاميذ وتعريفهم بأهم مفرداتها والتي أهمها: العمل الجماعي، المساواة، التسامح، احترام الآخر، تعدد الآراء والأفكار، تعدد الانتماء السياسي والاجتماعي، إدارة الاختلافات بطرق سلمية، نبذ العنف، الابتعاد عن العصبوية والفئوية، الوعي بحقوق المواطنة، التضامن والمساندة والعطاء، والمشاركة السياسية.

من خلال عرض الأهداف السابقة، نجد أنها تتمحور حول إكساب الفرد الأنماط السلوكية الاجتماعية المختلفة التي تساعده على التكيف مع بيئته الطبيعية والاجتماعية باعتبار أن الإنسان هو الهدف الغائي للتنشئة بكافة اتجاهاتها وتوجهاتها. وهنا يكون للتربية المدنية دورها الفعال

(1) منير أبو عسلي وأسعد دياب وآخرون، الأهداف العامة والخاصة لمادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، جمهورية لبنان، 1995، ص 18

(2) نفس المرجع، ص 18.

(3) ميخائيل براك: التربية المدنية في إسرائيل

<http://www.adalah.org/newsletter/ara/sep05/ar1.doc> Visited at (21/4/2006)

(4) دور المناهج في مواجهة العنف http://www.amanjordan.org/aman_studies Visited at (18/10/2006)

من خلال دورها التنقيفي التوعوي. إن الثقافة تملك القدرة على صنع التغيير والتحول، مما يعني خلق إنسان ومجتمع جديدين. كما تكشف هذه الأهداف عن توجهات الدولة وإرادتها في تمكين التلميذ من تعليم يدعم لديه الوعي الوطني من خلال دراسة القيم المدنية التي تؤكد على الوضع القانوني والسياسي والاجتماعي في إطار الكيان السياسي الأشمل.

إن العرض السابق الذي تناول أهم الأهداف التي ينبغي على التربية المدنية أن تسعى لتحقيقها تواجهه العديد من الصعوبات والتحديات والمعوقات التي تحد من قدرة التربية المدنية على تحقيقها على مستوى التطبيق العملي. ولا بد من التنويه في هذا المجال أن التغلب على تلك الصعوبات والمعوقات هو خارج عن نطاق وظيفة التربية المدنية وقدرتها، وذلك نظرا لتعددتها وتشعبها وارتباطها باتجاهات وتوجهات عديدة محلية وخارجية، تتمثل في الفرد ذاته وثقافته الخاصة وسلوكياته، وبالمؤسسات السياسية والاجتماعية، وتأثير العوامل الخارجية.

نستعرض في ما يلي أهم التحديات والمعوقات التي تحد من تحقيق أهداف التربية المدنية:

- الافتقار إلى القدوة الحسنة: إن للقدوة الحسنة تأثيرا إيجابيا في المجتمع ككل، فالالتزام من جانب المسؤول مهما كان موقعه المؤسسي أو الأسري ينعكس إيجابيا على أفراد المجتمع ويدفعهم إلى الالتزام مما يساعد على تحقيق الأهداف التربوية بشكل عام. أما إذا افتقر المجتمع إلى القدوة الحسنة فسيكون لذلك انعكاساته الخطيرة على المجتمع ويؤثر سلبا في تحقيق أهداف التربية المدنية وذلك لوجود خلل بين النظرية والتطبيق.
- المحسوبية والفتوية وسوء الإدارة: إن المجتمع المتسم بهذه الصفات يعاني من فساد سياسي وإداري، وهذا ما ينعكس أثره على المجتمع بشكل عام وعلى العملية التربوية بشكل خاص، ففقد الشيء لا يعطيه.
- سيادة ثقافة العنف: إن المجتمع الذي تسود فيه ثقافة العنف يعتبر مجتمعا منفلتا خارجا عن سيادة القانون، ومهددا للبنية المؤسسية التي تميز الدولة والمجتمع. لذلك تواجه التربية صعوبة كبيرة في إعداد الأجيال على احترام القانون والمواطنة الصالحة.

- كثرة الأحزاب السياسية: إن كثرة الأحزاب السياسية في المجتمع يشير إلى تعدد توجهاتها الفكرية التي قد ينجم عنها تناقضات فكرية وسياسية خاصة إذا ما كانت هذه الأحزاب أو بعضها ذات أيديولوجيات لا تتناسب مع التوجه والفكر المجتمعي.
 - الأزمات الاقتصادية في المجتمع: الأزمات الاقتصادية تشير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والذي بدوره ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي في المجتمع، والذي يؤدي إلى كثرة الانقلابات السياسية أو التداول غير السلمي للسلطة مما يكون له أثر على أهداف التربية المدنية وأهدافها.
 - تهميش دور المرأة: إن تهميش دور المرأة وعدم حصولها على حقوقها الكاملة في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعني تعطيل شريحة مجتمعية كبيرة، مما يعني من الناحية العملية عدم شمول أهداف التربية المدنية لقطاع مجتمع كبير ومؤثر.
 - المؤثرات الخارجية: إن للتقدم التقني وثورة الاتصالات والعولمة والانفتاح العالمي وذوبان الحدود بين الدول مؤثراته التي غالبا ما ينعكس أثرها سلبا على المجتمع خاصة في بلدان العالم الثالث. يزداد سقف تطلعات أفراد المجتمع في العالم الثالث خاصة الشباب منهم، ويزداد ميلهم نحو تقليد المجتمعات المتقدمة بشكل يؤثر في الثقافة المدنية التي تسعى التربية المدنية لترسيخها بين التلاميذ. ذلك ما يشكل صعوبة في تحقيق أهداف التربية المدنية.
- إن التغلب على العوائق السابقة مرتبط ارتباطا وثيقا بعوامل سياسية اقتصادية واجتماعية وعلمية وثقافية. تتعلق العوامل السياسية بالإصلاح السياسي والاجتماعي في المجتمع، والاقتصادية تتعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية ورفاه المجتمع، والعلمية تتعلق بمستوى التقدم العلمي والتوجه نحو الاستفادة من التطور العلمي العالمي لتكوين بنية علمية ذاتية منتجة تحد من الاعتماد الكلي على العالم الخارجي، والثقافية تتعلق بإيجاد بنية ثقافية محلية تفخر بكل ما هو وطني وتشجعه، والتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

في هذا الإطار ينبغي أن لا يفوتنا دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق أهداف التربية المدنية والتغلب على معوقاتهما، فهي تؤدي نشاطا يرتبط عضويا بفلسفة المجتمع المدني التي تتضمن قيما ثقافية تشكل محفزات ودوافع لسلوك الأفراد وأنشطتهم. إن تبلور ونضج المجتمع المدني يساهم في تكوين الشخصية الكيانية المستقلة للمجتمع وأفراده التي تقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان وتداول السلطة وسيادة الشعب.

4.2 فلسفة التربية المدنية

الفلسفة جزء من حضارة كل أمة،⁽¹⁾ وهي رصيد للمعرفة الإنسانية بكافة جوانبها،⁽²⁾ لذلك لا يمكن فصل الفلسفة والتنحي بها عن أي مجال معرفي، سواء كان علميا أم سياسيا أم اقتصاديا أم اجتماعيا أم ثقافيا. ولعل التربية من أهم الحقول المعرفية التي ترتبط بها الفلسفة ارتباطا وثيقا.

تمثل الفلسفة التربوية بعدا اجتماعيا منبثقا عن فلسفة المجتمع التي تركز عليها استراتيجيات العملية التربوية بعموميتها والتي من خلالها يمكن تحديد السياسات التعليمية، وصياغة الأهداف العامة والخاصة التي تسعى السياسة العامة إلى تحقيقها من خلال المؤسسات التربوية العاملة في الدولة.⁽³⁾

تنبثق فلسفة التربية المدنية عن الفلسفة التربوية العامة في الدولة، فهي تعمل على بناء أفراد المجتمع من خلال تزويدهم بالخبرات التي تؤهلهم للاضطلاع بمهامهم وتأدية دورهم المجتمعي بالشكل الأفضل.⁽⁴⁾ وتزويدهم بالقيم الاجتماعية والأخلاقية التي يبني عليها مستقبل علاقاتهم

(1) يوسف كرم: تاريخ الفلسفة المدنية، ط1، مصر: دار المعارف، 1985، ص60.

(2) الموسوعة الحرة ويكيبيديا الفلسفة (www.wikipedia.org Visited at (18/10/2006)

(3) محمد حرب: الإدارة الجامعية. الأردن- عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 1998. ص39.

(4) أحمد رأفت وآخرون، مرجع سابق، ص73.

ببيئتهم المجتمعية، التي تهدف إلى إقامة علاقات إيجابية وبناءة بين الفرد والفرد من ناحية، وبين الأفراد والمجتمع من ناحية أخرى.⁽¹⁾

تستند فلسفة التربية إلى المصادر الدينية والأخلاقية والفلسفية والمدنية والقانونية التي تسعى إلى أن تنمي في أفراد المجتمع ثقافة المشاركة والفاعلية وروح المبادرة، والاعتراف بالآخر واحترامه، والاعتراف بالتنوع والتعددية، والتسامح ونبذ العنف. كما أن فلسفة التربية المدنية تشكل دعامة اجتماعية ونفسية وقانونية تحفز الأفراد على المشاركة السياسية والاجتماعية. كما تشكل فلسفة التربية المدنية أساساً وقاعدة لعلاقة المواطن بالسلطة وبمؤسساتها السياسية، فهي تعتبر من أهم مسارات المشاركة السياسية التي يقوم عليها التطور والتحول الديمقراطي وبناء الدولة الحديثة. في إطار سعي فلسفة التربية المدنية إلى تحقيق المصالح العامة فإنها في ذات الوقت تسعى إلى تحقيق المصالح الخاصة للأفراد، ذلك من العمل على إرساء أهمية العمل الجماعي في نفوس التلاميذ، وتزويدهم بثقافة مدنية تدعم تحقيق الديمقراطية والمواطنة المتساوية، يتعلم من خلالها التلميذ سبل التعبير عن حقوقه ومصالحه الخاصة والدفاع عنها.

إضافة إلى ارتباط فلسفة التربية المدنية بالفلسفة التربوية العامة فإنها ترتبط كذلك بفلسفة المجتمع المدني التي تشكل في مجملها ثقافة مدنية مخالفة للثقافة التقليدية، والتي من خلالها يدخل الفرد في شبكة علاقات وتفاعلات جديدة يمارس من خلالها مهام وأنشطة متعددة يتعلم منها الحوار والتفكير العقلاني، ويكتسب مهارات ومعارف مجتمعية محلية وعالمية، مما يعزز ثقة الأفراد بأنفسهم، وينمي شخصيتهم لتكون شخصية فاعلة ومشاركة تنمويًا وسياسيًا على المستويين المحلي والوطني، وقادرين على تحمل المسؤولية.

خلاصة القول أن فلسفة التربية المدنية تحقق أهدافها من خلال دراسة برامج ومناهج ذات دلالة خاصة. حيث يدرس التلميذ العديد من القيم والمفاهيم والأفكار الحديثة ليست مرتبطة باكتساب المعارف فحسب، وإنما ذات علاقة بمنظومة التصورات حول الإنسان والعالم والمجتمع،

(1) مصطفى العوجي، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الاحتراف، ط1، المركز التربوي، الرياض، 1985، ص115-116.

وعلاقة الفرد بالدولة والمجتمع، فهو يدرس مفهوم الدولة ودولة القانون ومؤسسات الدولة والدستور، وحقوق الإنسان، ومفهوم المواطنة، وعلاقة المجتمع بالتشريعات ونظام العلاقات الدولية، وتنوع الثقافات وتسامح الحضارات، وغيرها من المناهج التي تهدف إلى تأصيل الكيان الوطني من خلال مشروع تحديثي يتناول الأفكار والتصورات التوجهات العامة.

5.2 التربية المدنية والديموقراطية⁽¹⁾

هناك من أصبح يربط الحياة المعاصرة بالديموقراطية، بعيدا عن جذورها التاريخية والفلسفية، وإنما بملامحها العملية التي تحترم الرأي والرأي الآخر. إن تدنى الوعي الديمقراطي ومنظومته الثقافية في أي مجتمع من المجتمعات يؤدي إلى سيطرة الفكر التقليدي الذي بدوره يشكل اتجاهها ووعيا مضادا للحدثة، بمعنى سيطرة واستمرارية النظم الأبوية والشمولية. وهذا ما ينعكس سلبا على عملية التنمية السياسية خاصة في بعدها الثقافي والمعرفي .

إن بناء الديمقراطية وترسيخ مقوماتها يتوقف على الوعي بضرورتها ومدى الحاجة إليها، فهي لم تعد مفهوما مجردا، بل أصبحت واقعا يمارسه الفرد مع آخرين في مجتمعه المحلي، يتم من خلالها احترام حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني. ذلك يتطلب العمل على تأصيلها في البناء الفكري والسلوكي والثقافي للفرد والمجتمع.

إن للتربية المدنية دور مهم في دعم وترسيخ وبناء الديمقراطية، فهي وسيلة تثقيف وتوعية تهدف إلى إكساب الأفراد ثقافة عامة حول العديد من المفاهيم الحديثة في المجتمعات المعاصرة مثل: المواطنة وحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحقوق السياسية والديموقراطية والمشاركة السياسية وغير ذلك من المفاهيم المجتمعية الحديثة. فالتربية المدنية تشكل البعد الرئيسي في ترسيخ قيم المواطنة وحقوق الإنسان وبناء المجتمع المدني. وهي بما تتطوي عليه من دور في التنشئة السياسية والاجتماعية تؤدي إلى إكساب الأفراد وعياً سياسياً يمكنهم من تحقيق وتفعيل المشاركة السياسية التي هي جوهر العملية الديمقراطية من حيث كونها مؤشرا إيجابيا يعبر عن

(1) مرجع سابق

صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع. في ذات الوقت فإن ضعف المشاركة السياسية تشكل قيوداً على التطور الديمقراطي وبناء المجتمع المدني. بمعنى آخر، يمكن القول أن التربية المدنية هي وسيلة للتنشئة السياسية التي مهمتها تعميق المفاهيم الجديدة في وعي الأفراد والمجتمع لخلق ثقافة سياسية حديثة وخلق وعي جمعي ينتشر في أوساط كل أفراد المجتمع من أجل تحقيق تكامل بين البناء السياسي الحديث ومنظومة القيم الثقافية الداعمة له.

يتضح من خلال العرض السابق وجود علاقة بين التربية المدنية والسياسة، بما يعني وجود هذه العلاقة بين التربية المدنية واحترام الآخر، والتساؤل المطروح هنا حول طبيعة هذه العلاقة، بمعنى أي منهما يؤدي للآخر، هل التربية المدنية تؤدي إلى احترام الآخر والديموقراطية، أم أن الديمقراطية تؤدي إلى التربية المدنية؟

إن الإجابة عن التساؤل السابق تهدف إلى توضيح طبيعة العلاقة بين التربية المدنية والديموقراطية، وأهمية تلازم هذه العلاقة وأهميتها في بناء الوعي المجتمعي الديمقراطي. ذلك يتضح من خلال مفهوم وتاريخ التربية المدنية السابق عرضه ومن خلال ملامح مسارها على المستوى العالمي.

إذا كان المجتمع المدني هو الواقع الاجتماعي الذي تتجسد من خلاله الديمقراطية، فإن التربية المدنية هي الصيغة التربوية البديلة لتعزيز الديمقراطية ونشر ثقافتها.⁽¹⁾ فقد كانت التربية المدنية - كما المجتمع المدني - موجودة في الحضارات القديمة على اختلافها وتنوعها - وإن لم تكن تحت ذات المسمى - منذ الأشكال الأولى والبداية للتربية. فقد وجه الفلاسفة والمفكرون اهتمامهم منذ نشأة الجماعة السياسية نحو دراسة الكيفية التي يتم من خلالها إعداد الفرد نفسياً وعقلياً للمشاركة في حياة الجماعة وتحقيق أهدافها. وقد ظهر الاهتمام بالتربية المدنية من أجل المواطنة في كتابات العديد من الفلاسفة من أمثال أرسطو وهيوم ولوك وميل حيث أكدوا على

(1) مصطفى قاسم: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية. ط1. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 2006، ص77.

حاجة المواطنين للمعرفة المفاهيمية العميقة من أجل المشاركة الديمقراطية الواعية إضافة إلى المعرفة من خلال الفعل السياسي.⁽¹⁾

إذا أخذنا الحضارة الإغريقية كواحدة من هذه الحضارات وكمثال عليها، نجد أن كبار فلاسفة هذه الحضارة مثل أفلاطون وأرسطو كان اهتمامهم موجها نحو تربية الطبقة الحاكمة، وخلق الإنسان المخلص للمدينة، والذي يكرس اهتمامه من أجل الصالح العام لها.⁽²⁾

من ذلك يمكن القول أن جذور التربية المدنية تعود إلى التربية التحررية التي كانت توجهاتها نحو إعداد الأفراد للمواطنة الحرة.⁽³⁾ كذلك فإن التربية المدنية كفكرة كانت حاضرة في نظام التعليم العام حين نشأته، حيث نجد أن الكاتب الأمريكي (جيفرسون Jefferson) يبين في كتاباته أن الهدف من تعميم نظام التعليم العام هو إعداد الأفراد للمواطنة والديموقراطية، وتعليم الحرية والمسؤولية وتعهدهما بالرعاية. ويرى كذلك أن حقوق ومسؤوليات المواطنة الديمقراطية يجب أن تحدد بالقانون، وأن يتم تعهدها بالتربية المدنية المشتركة والثقافة الحقوقية.⁽⁴⁾ وفي هذا الإطار يتفق إبراهيم ناصر مع توجه جيفرسون حيث يرى أن التربية المدنية تبحث في مكونات ومحتويات وعناصر القانون المدني العام وحقوق الإنسان، حيث ورد ذلك في قوانين وأنظمة وشرائع الأمم على اختلاف مشاربها ومعتقداتها وانتماءاتها. لذلك فإن للتربية المدنية قيمة إنسانية عامة بالإضافة لقيمتها المدنية، وبذلك تكون التربية المدنية عملية مطلقة تضم الزمان والمكان والإنسان. من هذا المنطلق فهي تعالج حاضر المجتمع الإنساني ونظمه الاجتماعية وأنظمتها السياسية ومكوناته الثقافية من أجل إيجاد المواطن المنتمي. إن ثقافة

(1) Tooley, J. : **Reclaiming Education**. London and New York: . London and New York Cassell. 2000. P. 137

(2) عبد المنعم المشاط: **التربية والسياسة**. القاهرة: دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992، ص 5.

(3) Barber, B. **Education for Democracy. The Public Purpose of Education and schooling**. San Francisco: jossy Bass publishers. 1997. PP 28-29.

(4) Butts, F, R: **The Mortality of Democratic Citizenship: Goals for Civic in Republics Third Century**. 2000. P.6. <http://www.civiced.org/morality/morality-toc.html>

التربية المدنية توجه الإنسان لأن يحكم نفسه بنفسه، ويشارك الآخرين في اتخاذ القرار ليصبح مواطناً ديمقراطياً ومشاركاً فاعلاً في الحياة العامة.⁽¹⁾

من هذا المنطلق، نجد أن دول العالم بشكل عام - المتقدمة والنامية- لجأت إلى استثمار وتوظيف مؤسساتها التعليمية في الإعداد للمواطنة وتعزيز قيم ومبادئ الديمقراطية. فالولايات المتحدة الأمريكية توجهت منذ نشأتها - وما زالت- إلى استثمار مؤسساتها التعليمية في إعداد مواطنيها للمواطنة ودعم قيم ومبادئ الديمقراطية الدستورية، ولم يقف توجه الولايات المتحدة عند هذا الحد، بل إنها وظفت المؤسسات التعليمية في نفس الإطار لإعداد المهاجرين القادمين إلى الولايات المتحدة وفقاً للثقافة الديمقراطية الأمريكية.⁽²⁾ كما أن كثيراً من الدول النامية وظفت نظمها التعليمية بعد نيلها الاستقلال نحو تفعيل المواطنة الديمقراطية، وتوجيه مواطنيها نحو المشاركة الفعالة.

في الوقت الحاضر، ومع دخول القرن الحادي والعشرين، عصر العولمة والثورات العلمية والمعلوماتية والتقنية والتحويلات الاقتصادية الكبرى وانبعثت الديمقراطية على المستوى العالمي، نجد أن التربية المدنية بدأت تحظى باهتمام كبير في كافة المجتمعات على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها ودرجة تقدمها سواء لدعم الانتقال إلى النظم الديمقراطية وتفعيل المجتمع المدني أو لمواجهة تحديات المواطنة الديمقراطية.⁽³⁾ هذا ما يقتضي مزيداً من التوجه الدولي نحو إصلاح النظم التعليمية لتستجيب للتطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل جعل الديمقراطية منهاجاً حياتياً ينعكس أثره الإيجابي على الممارسة السياسية، ولبناء المواطن الذي يعي حقوقه وواجباته لتحقيق المواطنة الصالحة والفاعلة. ذلك يتحقق من خلال التربية من أجل المواطنة عبر المؤسسات التربوية المختلفة.

(1) إبراهيم ناصر، مرجع سابق ص42.

(2) Butts, F. R. **Education for Civitas: The lessons Americans Must Learn.** A paper delivered at the Hanna Collection on the Role of Education. Hoover Institution. Stanford University. May. 1997.P.2. <http://www.civiced.org>

(3) السيد عليوه: مرجع سابق. ص. 160.

إن العرض السابق يقود إلى استنتاج وهو أن العلاقة بين التربية المدنية والديموقراطية لا تتدرج في إطار العلاقة السببية، إنما هي علاقة تكامل وتطابق وتماهي بينهما، بما يعني أن وجود الديموقراطية الحقيقية يؤدي إلى وجود التربية المدنية الفاعلة، وعندما توجد التربية المدنية الحقة يمكن تعزيز وترسيخ الديموقراطية كفكر وسلوك على أرض الواقع.

6.2 أبعاد التربية المدنية

أكدت الأدبيات التربوية من خلال تعريفاتها المختلفة للتربية المدنية على العديد من الأبعاد الأساسية للتربية المدنية مثل المواطنة والديموقراطية وحقوق الإنسان والسلام والتعددية الثقافية والهوية الثقافية والصالح العام والثقافة السياسية وغيرها من الأبعاد. في هذا الإطار نتناول أهم هذه الأبعاد التي تعبر عن فلسفة التربية المدنية، ويتشكل منها مفهومها، وتنبثق منها أهدافها وتوجهاتها واتجاهاتها.

1- المواطنة:

المقصود بالمواطنة، المواطنة الصالحة والفعالة. إن فكرة المواطنة ليست جديدة أو مستحدثة، إذ تعود إلى أصول يونانية ورومانية،⁽¹⁾ ومنذ ذلك الحين تطور مفهومها عبر الزمن وتطور معه المفهوم الديموقراطي ومدى المشاركة السياسية، وهي تقوم على فكرة الولاء والانتماء للدولة أو النظام المدني.⁽²⁾

تأتي أهمية المواطنة كبعد من أبعاد التربية المدنية في كونها وظيفة ذات أعباء ومسئوليات يتحملها المواطن، بل إنها تعتبر أعلى وظيفة في الدولة. هذا المعنى أكد عليه كل من الرئيسين الأمريكيين ترومان وكارتر بعد انتهاء مدة ولايتهما الثانية من أنهما عائدان لممارسة وظيفتهما كمواطنين.⁽³⁾

(1) جان توشار آخرون: تاريخ الفكر السياسي. ترجمة علي مقلد. بيروت: الدار العالمية للنشر والتوزيع. 1997. ص 1

(2) Wilkins, C, OP, Cit, P.14

(3) Branson, M, S. **Making the Case of Civic Education, Education Young people for Responsible Citizenship.** A paper presented at the Conference for Professional Development of Program Trainers, Manhattan Beach. California , Feb. 25, 2001. P. 5

إن المواطنة الصالحة والفاعلة لا يتم اكتسابها بالتقليد أو وجود الرغبة أو تناقلها العفوي عبر الأجيال، إنما يجب أن يتم ذلك من خلال تعليمها كأى مادة تعليمية أخرى. إن تعليم المواطنة الفعالة ينمي في الأفراد المعرفة والفهم والسلوك الواعي والنفذ الإيجابي، مما يؤهلهم لأن يكونوا مواطنين يتحلون بروح المسؤولية، قادرين على المساهمة في إحداث التغيير المجتمعي من خلال الممارسة الديمقراطية.

تعتبر التربية المدنية المجال المؤهل الذي يمكن من خلاله تعليم أفراد المجتمع المواطنة الواعية والفاعلة، مما يقوي فيهم الروح الديمقراطية وروح المشاركة.

2- الصالح المجتمعي العام:

يقصد بالصالح العام تحقيق مصلحة المجتمع ومصلحة أفراده ككل. يقع على عاتق الدولة ككيان سياسي عبء تحقيق الصالح العام، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الإيمان والإسهام الفردي والجماعي بأهميته وضرورته، وتغليب الصالح العام بمفهومه الواسع على المصلحة الفردية الضيقة مع ضرورة التوفيق بينهما. إن ذلك يقتضي كما يرى مونتيسكيو في مجال آخر تحلي الأفراد بما سماه " الفضيلة المدنية" حتى لا يتحول أمر تغليب الصالح العام إلى نوع من هوس التضحية بالذات، بل أن يكون هناك " تفضيلاً قوياً ومقصوداً للخير العام"⁽¹⁾ إن ما هو مهم في هذا المجال، وحتى لا يفقد المواطن البوصلة، أن يتم تعريف الصالح العام ضمن خطوط عريضة ينص عليها الدستور، أو المواثيق التي تحظى بإجماع وطني.

تلعب التربية المدنية من خلال المدرسة دوراً رئيساً في دعم فكرة الصالح العام بما تقدمه من مفاهيم وأنشطة ومهارات، والتأكيد على ممارسة التربية من أجل المواطنة والخير العام المشترك، وتربية المواطن الذي يخدم الصالح العام من خلال منح الطالب الفرصة لتحمل

(1) كاترين اوسبيتز: الفضيلة المدنية- المواطنون المصلحون واللامصلحون. السلوك الحضاري والمواطنة في

المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، تحرير: إدوارد س. بانفيلد، ترجمة سمير عزت نصار. الأردن- عمان: دار

النسر للنشر والتوزيع. 1994. ص.39

المسئولية، وتشجيع صنع القرار واتخاذها، والعمل التطوعي والتعاون، والمشاركة النشطة في الخدمة المجتمعية. ذلك يكون مؤشرا على الممارسة الديمقراطية الصحيحة والواعية.

3- التعددية الثقافية:

تتميز المجتمعات الحديثة بتنوع ثقافي غير مسبوق نتيجة لمؤثرات يتمثل أهمها في ثورة الاتصالات والعولمة اللتين تساهما في خلق مجتمعات مفتوحة، تقوم على وسائل الإعلام وتقنية المعلومات، مما أحدث تغييرات وتأثيرات مجتمعية على المستوى العالمي. ذلك أدى إلى ظهور فكرة المواطنة العالمية ذات التعدد الثقافي والتنوع الحضاري.⁽¹⁾

إن من أهم أهداف العملية التعليمية الحديثة هو تحقيق الموضوعية، أي الحياد وعدم التحيز لأي تيار فكري ضد التيارات الأخرى.⁽²⁾ ذلك ما يتوافق مع أسس التربية المدنية في المدرسة التي يقدم منهجها تعليما يقوم على أسس تربوية ديموقراطية في حماية التنوع، وتعدد الثقافات.

إن في اعتبار التعددية الثقافية بعدا من أبعاد التربية المدنية إذ ينبغي أن تكون التربية فعالة في دعم التعددية الثقافية من خلال مسيرتها لتطورات العصر الحاضر ومفاهيمه الحديثة كالعولمة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والقرية الكونية وغيرها، وأن تدعم الاستراتيجيات التعليمية مبادئ التنوع والاختلاف من خلال مناهج التربية المدنية.

4- الهوية الثقافية:

تعرف الهوية الثقافية بأنها السمات العامة التي يختص بها مجتمع أو شعب معين وتميزه عن غيره من الشعوب، وهي عبارة عن مجموعة من الخبرات التي تكتسب عبر الزمن، تساعد الإنسان على الحفاظ على قيمه وأخلاقه وسلوكياته.⁽³⁾

(1) Skinner, G and McCollumn, A. **Values Education, Citizenship and the Challenge of Cultural Diversity. Teaching Values and citizenship across curriculum.** London: London and Starling. Kogan Page. P. 149-150.

(2) عبد المنعم المشاط: **التعليم والتنشئة السياسية. مستقبل التربية العربية.** المجلد الأول. العدد 2. نيسان/ابريل 1995. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان. 1995. ص 107.

(3) المجالس القومية المتخصصة: **التربية والعولمة،** تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. الدورة السابعة والعشرون. أيلول/سبتمبر 1999 - تموز/يوليو 2000.

إن تحليل التعريف السابق يطرح تساؤلاً مهماً فيما إذا كانت الهوية الثقافية تتعارض مع التعددية الثقافية. تشير أدبيات التربية المدنية إلى أن لا تعارض بينهما. ما يؤيد ذلك هو تنوع وتداخل الهويات الثقافية في المجتمعات الديمقراطية على أساس العديد من العوامل مثل: الدين والنوع والعرق والجنسية، ومع ذلك تبقى هناك الهوية المشتركة لمواطني الدولة، وهي الهوية المدنية التي تجمع المواطنين في نظام سياسي ديمقراطي، ويشتركون فيها بقدر متساو على الرغم من التنوع والانتماء.⁽¹⁾

إن انتفاء التعارض بين التعددية الثقافية والهوية الثقافية لا يعني انعدام التأثير أو أن الهوية الثقافية غير مهددة على الإطلاق خاصة في المجتمعات الفقيرة والنامية. في ظل العولمة التي تفرض تغييرات وطرقاً بديلة للحياة، وأنساقاً تؤثر في القيم والمعتقدات، والانفتاح الثقافي، فإن كثيراً من المجتمعات معرضة للاختراق الثقافي.

إن المحافظة على الهوية الثقافية هو من أسس العملية التربوية، لذلك تلعب التربية المدنية دوراً حاسماً في دعم الهوية الثقافية وترسيخها في نفوس الأفراد، وهي تلعب دوراً ليس فقط في إكساب الأفراد مناعة ضد "الاجتياح الثقافي"، بل لها أيضاً دور تأثيري في الثقافات الأخرى، خاصة إذا تم الأخذ بإيجابيات العولمة، واقتناص فرصها، فالعولمة بالرغم من مخاطرها فهي ثنائية الاتجاه في التأثير.

5- الثقافة السياسية والتربية السياسية:

يمكن تعريف الثقافة السياسية حسب كريك Crick بأنها مجموعة مركبة من المهارات والمعلومات والاتجاهات ذات التأثير المتبادل، والتي يتم اكتسابها من خلال النقاش السياسي العام، ومعتقدات كافة الأطراف، ذات التأثير على أفراد المجتمع، والتي تؤدي إلى الفهم العملي للمفاهيم الحياتية واللغة السائدة.⁽²⁾

(1) Skinner, G and McCollum, Op. Cit. P. 199

(2) Crick, B. **Essays on Citizenship**. London, New York Continuum. 2000. P. 11

تتطوي الثقافة السياسية ذات المضمون الديمقراطي على العديد من الأفكار والمفاهيم الايجابية المهمة مثل، المساواة والحرية، وعدالة التوزيع، والولاء المجتمعي، والمشاركة السياسية والمجتمعية، والاعتراف بالآخر، والتعددية السياسية والفكرية وغيرها من المضامين المجتمعية ذات التوجهات الفكرية الايجابية.(1)

يرتبط مفهوم الثقافة السياسية بالتربية السياسية التي هي من مستجدات العصر الحديث ومتطلباته. إن التغييرات السياسية الجذرية المعاصرة التي شملت عددا كبيرا من دول العالم، جعلت العديد منها تهتم اهتماما مباشرا بتطوير البنية الاجتماعية والنظام الجماعي بشتى الطرق، منها التربية السياسية. لذلك غدت التربية السياسية ضرورة بالنسبة للدول، فهي تمد أبناء الوطن بالفكر الذي يساعد على التطور والتقدم، ويحصنهم ضد المؤثرات السلبية الخارجية، من خلال تعزيز التوافق الاجتماعي بين الأفراد، وأن يكون الفرد عضوا ايجابيا في مجتمعه. بالطبع لا يمكن لذلك أن يتحقق إلا إذا أصبح المواطن متمتعا بالنضج السياسي والاقتصادي والاجتماعي.(2)

إن مناقشة الثقافة السياسية والتربية السياسية كبعد من أبعاد التربية المدنية في عملية تعليمية، يقتضي التركيز على تناول الجانب المعرفي المفاهيمي في المجتمع المدرسي. بما يعني تناول الأفكار والمبادئ والمفاهيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بهذا البعد والتي من شأنها دعم فكرة المواطنة.

إن ترسيخ مفهوم الثقافة السياسية لدى التلاميذ يقتضي تزويدهم بالمفاهيم والمعلومات والمبادئ والحقائق التي تكون لديهم القاعدة لفهم السياسات والبدائل والخيارات وكيفية التعامل معها، ذلك لضخامة المعارف السياسية التي يجب على الطلاب التعامل معها. تتضمن الثقافة السياسية العديد من المعارف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكلها تسهم في إعداد التلميذ للمشاركة

(1) محمد خالد الأزعر: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين. سلسلة أوراق بحثية. ط1. رام الله، فلسطين: مؤسسة مواطن. 1996. ص ص 44-45.

(2) عاطف أبو العلا: التربية السياسية للشباب. القاهرة: دار النهضة. (د.ت). ص ص 28-33

الفعالة.⁽¹⁾ تلعب التربية المدنية دورا مهما في تعزيز الثقافة السياسية، فهي تساعد الطالب على فهم مجتمعه المحلي والعالم من حوله. وتعزز ميله نحو المشاركة السياسية والمدنية، وتساعد على التعامل مع المعلومات ومعالجتها، وتكوين آراء سياسية بعيدة عن التحيز.⁽²⁾

6- التربية الديمقراطية:

الديموقراطية ليست حديثة العهد في التاريخ، وتعود جذورها إلى حقب تاريخية طويلة، وإن لم تكن تحمل المفاهيم والمعاني المعاصرة. وقد أصبحت أكثر بروزا وأكثر مطلبا في العصر الحديث نظرا للتطور في وسائل الاتصال وانتشار ظاهرة العولمة. تعتبر الديمقراطية في العصر الحديث حق أساسي من حقوق المواطنة، وهي وإن كانت تتطلب وجود الحرية لممارستها فهي في ذات الوقت تسهم في غرس الحرية في الفرد وتأصيلها في نفسه.

تتضح أهمية الديمقراطية كمطلب في العصر الحاضر من الاهتمام العالمي بها ومحاولة نشرها وتعميمها، تمثل ذلك بالإعلان العالمي للديموقراطية، الصادر في القاهرة في أيلول 1997،⁽³⁾ كما كثرت أدبياتها، والمؤتمرات الدولية التي تعقد لمناقشتها ومناقشة المسائل والمواضيع المرتبطة بها. كان أحدث المؤتمرات التي عقدت من أجل الديمقراطية هو المؤتمر الدولي السادس للديموقراطيات الجديدة أو المستعادة بتاريخ 2006/10/29 تحت شعار " الديمقراطية طريقنا للسلام" الذي نظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع وزارة الخارجية القطرية. وقد ناقش المؤتمر العديد من المسائل المرتبطة بقضية الديمقراطية على مستوى العالم. كما تناولت البحوث المقدمة للمؤتمر جوانب عديدة منها، الديمقراطية وعلاقتها بالتعليم والاقتصاد والسياسة، ومعوقات التطور الديمقراطي في العالم.⁽⁴⁾

(1) Davison, D. & Arthur, J. **Education and Citizenship**. Matheson. C. & Matheson. Educational Issues in the learning Age. London & New York, Continuum. 2000. P. 53

(2) Crick, B. Op. Cit. P. 70

(3) الإعلان العالمي للديموقراطية، الصادر عن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في القاهرة. أيلول 1997.

(4) مؤتمر الديمقراطيات بالدوحة

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6EA61EE9-DEA4-47Ad-ACB3-89Dc3B351D61.htm> Visited at (1/11/2006)

التربية بشكل عام والتربية المدنية بشكل خاص تعمل على تحقيق الديمقراطية من خلال عملية التعلم والتعليم، وجعلها واقع عملي وممارسة سلوكية. فهي وسيلة لإكساب التلاميذ وأفراد المجتمع مفاهيم الديمقراطية وقيمها وأساليبها، وغرس قيم المشاركة الديمقراطية والتأهيل لممارستها في الحياة العامة.⁽¹⁾ في نفس الوقت ينعكس أثر الديمقراطية على العملية التعليمية، حيث يتحقق من خلالها مبدأ ديمقراطية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية.

7.2 مصادر التربية المدنية:

التربية المدنية متعددة المصادر التي تستقي منها بنيتها وفلسفتها ومجالاتها بما تتضمنه من معارف ومفاهيم ومهارات وقيم ومعتقدات واتجاهات. وكذلك ارتباطها بالحياة العامة وبالمجتمع المحلي والمجتمع العالمي، وبشخصية الفرد وسلوكه، والعلاقات بين المواطنين وبينهم وبين مؤسسات الحكم والمؤسسات المجتمعية الأخرى. في ما يلي أهم هذه المصادر:

1- التاريخ:

يعتبر التاريخ سجلاً لتطور المجتمعات البشرية، فهو يعنى بدراسة أعمال الإنسان التي تمت في الماضي، بما تتطوي عليه من أفكار ومشاعر، كما يعنى بدراسة العلاقات الإنسانية وسلوكياتها ومشكلاتها، وتتبع نشأتها وتطورها والنتائج التي ترتبت عليها. وهو بهذا المعنى عملية "دراسة وتحليل الأحداث الماضية".⁽²⁾

التاريخ هو علم ربط الماضي بالحاضر بهدف توضيحه، وربط المستقبل بالحاضر لبيان اتجاهات التطور والتقدم، وتوجيهها الوجهة الملائمة، ذلك أنه يستهدف جمع المعلومات عن الماضي وتحقيقتها وتسجيلها وتفسيرها.⁽³⁾ التاريخ بهذا المعنى يقوم على ربط الماضي والحاضر والمستقبل، الذي من شأنه أن يحقق الفائدة لكافة الأجيال. فالتاريخ تربية للفكر، وإكساب للوعي

(1) احمد على الحاج محمد: في فلسفة التربية. ط1. عمان: دار المناهج. 2002. ص 27.

(2) الموسوعة الحرة ويكيبيديا (<http://www.wikipedia-org> Visited at (28/3/2006)

(3) عطية أبو سرحان، دراسات في أساليب تدريس التربية الاجتماعية والوطنية، ط1، دار الحلم للنشر - عمان، 2000،

وتصور لماهية الحياة الإنسانية وأحوالها المعيشية في الماضي والحاضر، وذلك ما يجعل منه عاملا مهما من عوامل تكوين المواطن.

لذلك يمكن اعتبار التاريخ بمعناه الاصطلاحي مصدرا مهما من مصادر التربية المدنية، فهو وسيلة تربوية فعالة تنمي الاعتزاز والافتخار المدني لدى التلاميذ، حيث يثير فيهم الشعور بالاعتزاز تجاه الوطن، وترسيخ المثل المدنية العليا المحددة لمعايير السلوك فيما يتعلق بالمواطنة الصالحة، فسلوك الإنسان وتفكيره يتأثران بتاريخه الذي يكون محل اعتزازه وتقديره. ذلك ما يبعث فيهم الحس بالمسؤولية والاحترام، والمحافظة على المنجزات المدنية، والولاء للوطن والمشاركة البناءة في تحقيق آماله وتطلعاته.

إن في اعتبار التاريخ مصدرا للتربية المدنية، ذلك لا يعني تناوله كمادة تاريخية بمعزل عن السياق المادي والفكري للمادة التاريخية، إنما يتعلق الأمر بإكساب التلاميذ معارف تجعلهم يمتلكون القدرة على الملاحظة والمقارنة والتحليل والاكتشاف لتكوين صورة عن الذات والانتماء الاجتماعي والثقافي، وتكوين أفراد مندمجين في التاريخ الحاضر، لا ملتصقين بالماضي.

2- الحضارة:

الحضارة مصطلح يعبر في مفهومه العام عما يقوم به الإنسان من جهد مقصود أو غير مقصود لتحسين ظروفه الحياتية المادية أو المعنوية.⁽¹⁾ والحضارة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ، فهي تراث ينتقل عبر الأجيال المتعاقبة، وتنمو وتتطور بالجهود الإنسانية، فهي ميزة إنسانية تتميز بها المجتمعات بعضها عن بعض بطرق حياتهم ومعيشتهم وتفكيرهم وسلوكهم وتصرفاتهم.⁽²⁾

الحضارة كظاهرة إنسانية عامة تعتبر مصدرا من مصادر التربية المدنية، فالحضارات الراقية تتميز " بتساميها وتطلعاتها نحو المثالية الإنسانية التي أمرت بها الشرائع السماوية والتعاليم

(1) إبراهيم ناصر، التربية المدنية (المواطن)، مرجع سابق، ص33.

(2) مصطفى الفيومي: التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1985. ص 145.

الدينية والمدنية.⁽¹⁾ كما أن الرقي الإنساني يقاس بحضارته، فهي - شأنها شأن التاريخ - ينعكس أثرها على السلوك والتفكير، مما يدفع الإنسان إلى الارتقاء بمستواه ليصبح فاعلا اجتماعيا ومؤديا للدور المنوط به. وهنا يأتي دور التربية المدنية في توظيف الحضارة الإنسانية كأساس لتنمية المسؤولية المدنية تجاه المجتمع ككل، وتنمية روح المبادرة والخلق والإبداع لدى التلميذ من خلال الانفتاح على المجتمعات العصرية ومنجزاتها الحضارية والعلمية.

ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المجال أن تكون التربية المدنية وسيلة لتوجيه أفكار التلاميذ نحو تعزيز مبدأ تكامل الحضارات لا صراع الحضارات التي يتبناها كل من هنتنتغتون وفوكومايا. ذلك ما يكون له دور في تعزيز انتماء الفرد إلى مجموعة أممية أعم و أشمل، وإدماجه في الحضارة العصرية، وتنمية المشاعر الديمقراطية التي تعتبر من أهم مظاهر الحضارة الحديثة.

3- الفكر الإنساني:

يعرف الفكر بأنه ذلك البنيان المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الوجود الإنساني السياسي، وأنه يمثل كل ما يخطر في ذهن الإنسان حول تنظيمه السياسي وحياته الاجتماعية كما هي أو كما يجب أن تكون.⁽²⁾ إن الفكر الإنساني ينمو ويتطور ويتجدد، ويتسم بالتنوع والاختلاف والتضاد والتناقض، ويؤثر ويتأثر بالبيئة المحلية والعالمية. وهو قادر على توليد منظومات أخلاقية من واقع معرفته بالواقع الاجتماعي والاحتياجات المجتمعية. والمفكرون هم رواد الأمم، ومصادر الوعي في الفكر الإنساني، وهم قادة حركة التقدم والتغيير والإصلاح في المجتمع.

من هذا المنطلق، ينبغي أن يكون الفكر الإنساني بمفكره مصدرا من مصادر التربية المدنية، لما يمتلكه مفكرو المجتمع من حس اجتماعي، ومقدرة على التفاعل مع المتغيرات المجتمعية من شأنه صياغة فلسفة تربوية مدنية، وبناء منهج تربوي يربط التعليم بمفهوم التحديث الاجتماعي والثقافي والسياسي، ويستجيب لمتطلبات المجتمع ويعزز توجهاته وفقا للأبعاد العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(1) نفس المرجع. ص 145.

(2) نظام بركات وعثمان الروان وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط3، دار الكرمل، عمان، 1989، ص30

4- الدين:

يلعب الدين دورا حيويا ومهما في مجال التنشئة الاجتماعية. إضافة إلى دور الدين الرئيس في هداية البشر وتوجيههم نحو عبادة الله، جاءت الأديان السماوية كذلك لترسخ نظرية احترام إنسانية الإنسان، واحترام حقوقه وحرياته وحرريات الآخرين. من خلال برامج التربية الدينية يتعرف التلميذ على القيم الدينية وأبعاد انتمائه الثقافي، فيتكون لديه شعور بملامح شخصيته المدنية والقومية في إطار انتمائه ومعتقداته الدينية. فالتلميذ العربي المسلم-مثلا- يتكون لديه شعور بملامح شخصيته العربية الإسلامية، وبالمثل يكون وضع التلميذ في القوميات والديانات الأخرى.

لئن كان التعليم الديني في التعليم التقليدي يهتم أساسا بنقل القواعد الفقهية وتكوين علماء وفقهاء في الدين، فإنه في التعليم الحديث يهتم بترجمة التعاليم السماوية إلى ممارسة عملية تنمي الفكر عند الفرد والجماعة، ويهتم بإعادة صياغة أطر التفكير والقيم العامة، وتكوين مختصين وأطر وطنية حديثة تهتم ببناء التلميذ وفقا لثقافة مدنية عصرية تعبر عن وضع الأفراد والمجتمعات القانوني والسياسي واستبعاد الأطر التقليدية الدينية التي تتناول علاقة الفرد بالله فقط.

لذلك، يمكن اعتبار الأديان مصدرا من مصادر التربية المدنية، فهي تعلم الفرد والجماعات بالتعاليم والمعايير السماوية التي توجه السلوك الفردي، وتوحد السلوك الاجتماعي، وتقرب بين مختلف الطبقات الاجتماعية عن طريق عرضها للنماذج المثالية للرسول والأنبياء.⁽¹⁾

5- القيم والعادات والتقاليد:

القيم مصطلح يعبر عن مبادئ ومواصفات اجتماعية تسود المجتمعات الإنسانية، وهي تعبر عن طبيعة السلوك الملزم، والحراك الاجتماعي المنظم والمنسق والمنظم.⁽²⁾ تحظى القيم بالتقدير والرغبة والقبول من قبل غالبية أفراد المجتمع، إذ أنها تعبر عن مصلحة واهتمام الناس،⁽³⁾

(1) صالح أبو جادو، سيكولوجيا التنشئة الاجتماعية. عمان: دار المسيرة. 1998، ص270.

(2) عبد العزيز قباني، العصبية بيئة المجتمع العربي، ط1، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1997، ص79

(3) إبراهيم ناصر، مصدر سابق، ص79.

وتهدف إلى تنمية روح العزيمة والمثابرة بين أفراد المجتمع، وتنمي الشعور بالتقدير والاحترام لما حققه المجتمع من إنجازات على امتداد تاريخه، كما أنها توجه الرأي العام نحو احترام القوانين والمؤسسات العامة.⁽¹⁾

أما العادات فهي مصطلح يدل على أنماط من السلوك التي تنتقل من جيل إلى جيل، وتستمر فترة طويلة لتنتمتع بالثبات والاستقرار، وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها.⁽²⁾ تحتل العادات مكانة مهمة في كثير من المجتمعات، خاصة المجتمعات المحافظة في كثير من دول العالم الثالث، فهي تقوم مقام القانون في بعض الأحيان. أما التقاليد فهي القواعد السلوكية الخاصة بجماعة أو طائفة معينة تنتقل في المجتمع عبر تعاقب الأجيال، وتتميز التقاليد عن العادات في أن الناس يشعرون نحو التقاليد بقدر كبير من التقديس، ويشعرون بصعوبة تركها والتحول عنها، فهي نمط سلوكي متوارث يقبله المجتمع من قبيل تمسكه بسنن السلف.⁽³⁾

لذلك، يمكن اعتبار القيم والعادات والتقاليد من المصادر التي تستند إليها التربية المدنية في تحديد وتحقيق أهدافها، نظرا لما تنطوي عليه من أفكار ومبادئ وسلوكيات إيجابية ينبغي تعزيزها وتوجيهها الوجهة الاجتماعية التي تدفع نحو بناء المواطنة الصالحة. في ذات الوقت فإن القيم والعادات والتقاليد تنطوي على كثير من السلبيات والسلوكيات التي تعيق المسيرة المجتمعية البناءة، خاصة في إطار رفضها ومقاومتها للحدثة والتجديد، كما أن بها الكثير من التعارض. هذا ما يقتضي الفحص والتمحيص والتصنيف للأخذ بما هو جيد ومقبول منها، ورفض ما هو سلبي ومعيق للتقدم والازدهار المجتمعي.

6- العلوم والتكنولوجيا:

يتعاضد تأثير العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما في حياة الأفراد والشعوب على حد سواء، فالعلوم تعتبر من أهم عوامل إحداث التغيير الثقافي في المجتمع، وذلك بما تتضمنه من قدرة وإمكانيات

(1) عطية أبو سرحان، مصدر سابق، ص39.

(2) إبراهيم ناصر، التربية المدنية، مرجع سابق، ص69.

(3) نفس المرجع، ص134.

على إكساب الإنسان مهارات فكرية، وتنمية القدرات الإبداعية والذهنية لديه، وليس أدل على ذلك مما أدت إليه العلوم إلى تغيير ثقافي واضح في مجتمعات العالم المختلفة.⁽¹⁾ كما أن التكنولوجيا كعلم تلعب دورا كبيرا في تسريع التغيير الثقافي في المجتمعات الإنسانية.

يعيش العالم حاليا عصر الثورات والتي من أهمها ثورة الاتصالات وثورة التفجر المعلوماتي التي جعلت من العالم على امتداده قرية كونية، وأصبح العالم منفتحا على بعضه، وأصبح انتقال المعلومة، وانتشار الأفكار على اختلافها لا يستغرق سوى زمن يسير. ذلك ما يجعل التأثير المتبادل بين الأمم أمرا سهلا وميسورا. إن هذا التأثير سلاح ذو حدين، فهو في بعض جوانبه قد يكون إيجابيا وفي البعض الآخر قد يكون سلبيا. فالدول المتقدمة تمتلك من الإمكانيات التي تجعلها أكثر وأسرع تأثيرا في الدول المتخلفة في هذا المجال.

في ظل عدم تكافؤ الفرص بين الدول المتقدمة والمتخلفة في مجال التأثير الفكري والمعلوماتي نتيجة للفتاوت في المجال العلمي والتقني، لا بد للدول المتخلفة أن تلجأ لوسائل بديلة للحد من التأثير السلبى للانفتاح العالمي. ولا شك المجال التربوي هو من أهم الوسائل التي يمكن اللجوء إليها من أجل تحقيق أهدافها المدنية، وبناء المواطن الصالح الذي يسعى لتقدم مجتمعه وازدهاره، وفي نفس الوقت مواكبة التحولات التكنولوجية العالمية حتى تتحول مؤسساتها التربوية إلى إطار للتنشئة الاجتماعية.

لذلك، ولكون التربية المدنية هي أحد أهم الأطر التربوية التي تدعم الوعي الوطني لا بد أن تكون وسيلة للبناء الوطني بتقديمها المفاهيم المجتمعية الايجابية في جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونبذ الأفكار والمفاهيم السلبية التي تتعارض مع بنية وطبيعة وتوجهات المجتمع المحلي. ذلك مع عدم إغفال التأكيد على القيم الخلقية للحضارة الإنسانية والتمثلة في التضامن بين بني الإنسان، واستلهام القيم الحضارية المشتركة للثقافات الإنسانية،

(1) صالح أبو جادو، مرجع سابق، ص 145

والتواصل والتراحم ورعاية الآخرين، وتعزيز القيم الخلقية كوسيلة أساسية لبناء مستقبل إنساني.⁽¹⁾ وكذلك تعريف التلاميذ على المفاهيم المدنية الحديثة التي صاغت التجربة الإنسانية.

من خلال عرض مفهوم التربية المدنية وماهيتها، يتضح أن الوظيفة الأساسية للتربية المدنية تتمثل في الارتقاء بالفرد والانتقال به من وضعه التقليدي الذي يحدد وفق أسس معينة؛ كالعصبوية والولاءات العائلية والفئوية التي تحكمها بشكل أو بآخر العادات والتقاليد السلبية إلى مستوى المواطنة الصالحة التي يتم تحديد الفرد من خلالها تحديدا قانونيا وسياسيا. ذلك ما يلقي عبئا على كافة القائمين على العملية التربوية بالنظر إلى التعليم وجعله مشروعا وطنيا بمضمون سياسي، ووظيفة اجتماعية تعمل على تغيير الواقع والعقليات والارتقاء بهما، والتوجه نحو تكوين تجانس ثقافي بين جميع المواطنين بغض النظر عن اعتبارات الجنس أو الدين.

8.2 مؤسسات التربية المدنية

هناك العديد من المؤسسات المجتمعية التي تسهم إسهاما فاعلا في التنشئة المدنية للأفراد على اختلاف أعمارهم ومواقعهم. تلعب كل مؤسسة منها دورا مهما في تنشئة الفرد في المراحل المختلفة في حياته. الأسرة أول المؤسسات التي تلعب دورا أساسيا في تشكيل الفرد وتهيئته في مراحل عمره المبكرة، تليها المؤسسات والتي أهمها المدرسة والجامعة، ثم يأتي دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (الحكومية وغير الحكومية). نتناول في ما يلي أهم هذه المؤسسات لتوضيح وسائلها وأساليبها وتأثيراتها المختلفة ومساهماتها في التربية المدنية للمواطنين.

1- الأسرة:

تعتبر الأسرة أول وأهم مؤسسات التربية المدنية في كافة المجتمعات نظرا لما تلعبه من دور مركزي في إعداد الناشئة للمستقبل بتنشئتهم اجتماعيا وروحيا وعقليا وسياسيا،⁽²⁾ فهي من هذا المنطلق، مؤسسة تتمتع بأهمية خاصة في عملية الحفاظ على المدنية المجتمع واستمراريتها.

(1) عبد الله عبد الدائم: الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية. ط1. بيروت: دار العلم للملايين . 2000. ص ص

(2) عزة فتحي علي، نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية، المدرسة الثانوية، ط1، اتيراك للنشر، مصر- القاهرة،

يكتسب الدور التربوي للأسرة أهميته المدنية من واقع التأثير المتبادل بين الديمقراطية والتربية، فالديمقراطية صعبة التحقيق وغير ممكنة دون أسس تربوية، كما أن التربية تكون أقل فاعلية إذا لم تقم على أسس ديمقراطية. إن نشأة الطفل في أسرة ذات نزعة وحس ديموقراطي يؤدي حتماً إلى تنشئة الطفل نشأة ديموقراطية، فمن خلال ما يتم من علاقات تفاعلية داخل الأسرة ينشأ الالتزام بقيم وسلوك واتجاهات الأسرة.⁽¹⁾

إن الأسرة هي الخلية الأولى الفاعلة في مسيرة التربية المدنية في المجتمع، ففيها قد يتربى الطفل على القيم والمبادئ الإيجابية كالصدق والعدالة والصرامة والمشاركة واحترام الآخر، أو على ما هو سلبي كالكذب والتميز والتفرد والنفاق. إن سني الطفل الأولى التي يعيشها داخل الأسرة تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في بناء شخصيته، وبذلك فإن الأسرة تأخذ المكانة والأهمية الأولى في مجال التربية المدنية.

2- المؤسسات التعليمية

تعتبر المدرسة والجامعة أهم مؤسسات التربية المدنية التي تحتل المرتبة التالية للأسرة في مجال التنشئة المدنية مع ما بينهما من تمايز. تختلف المدرسة في نهجها التربوي عن الأسرة، من حيث طبيعة تربية الطفل ووسيلتها. التربية المدرسية تربية موجهة ومقصودة، تعتمد على الاستقلالية والعقلانية، وفي هذه الحالة يختلف ويتباين الأساس المرجعي للطفل ما بين الأسرة والمدرسة. قد تكون المدرسة في منأى عما اكتسبه الطفل من تربية سابقة في المحيط الأسري، وقد تشكل استمراراً واتفاقاً مع تلك التربية. ذلك ما يلقي عبئاً تربوياً على كاهل المدرسة في توحيد توجهات الأطفال القادمين إليها من مجتمعات أسرية مختلفة ومتباينة وفق نموذج سلوكي عام يبدأ في إعدادهم للانسجام مع القوانين والأنظمة المدرسية التي يجب أن تراعي الفلسفة العامة للتربية المدنية وأهدافها، ثم الانطلاق بتفكيرهم من المحيط المدرسي الضيق إلى المحيط

(1) إبراهيم بشارت، إبراهيم شعبان وآخرون، المدنيات، ط2، مركز الدراسات والبحوث- نابلس، 1999، ص61.

المجتمعي الأكثر اتساعا لتحقيق الأهداف التربوية بشكل عام وأهداف التربية المدنية بشكل خاص بما تتضمنه من توجهات ديمقراطية.

مع تطور العملية التعليمية وتطور المناهج التعليمية وتحديثها، أصبح الطالب محور العملية التعليمية خلافا لما هو سائد في التعليم التقليدي من أن المعلم هو محورها، ذلك ما انعكس أثره على دور المدرسة وأدائها، فقد انحسر دورها التقليدي الذي يعتبر الامتحانات وسيلة لتخريج متعلمين من حملة الشهادات التي تؤهلهم للحصول على عمل من أجل العيش،⁽¹⁾ إلى مجال أوسع تكون فيه المدرسة مجالا رحبا لإعداد أجيال يؤمنون بالممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية كوسيلة للارتقاء بالمجتمع.

لا شك أن تطبيق منهاج التربية المدنية ساهم مساهمة فعالة في هذا المجال، فمن خلاله يتعلم الطلاب آلية التعاون واحترام الآخر، وفهم عمل المؤسسات من خلال إقامة مجالس الطلبة، ولجان الفصول المنتخبة التي تسهم في إشاعة الجو الديمقراطي من خلال تطبيق أصول التعايش، والاعتراض والاختلاف، واحترام الحريات. ذلك ما ينعكس أثره إيجابيا على فهم أكثر عمقا للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع بشكل عام في المستقبل

أما الجامعة كمؤسسة تعليمية فتلعب دورا مكملا ومتما لدور المدرسة، فالمدرسة تلعب دورا تأسيسيا في إعداد التلميذ للمواطنة الصالحة وذلك بتزويده بالمعارف والخبرات والسلوكيات اللازمة لهذا الإعداد. تلعب الجامعة دورا مهما في صقل القيم والاتجاهات التي سبق أن اكتسبها التلاميذ في حياتهم المدرسية، فهي إما أن تعزز لديهم القيم والاتجاهات السابق تعلمها واكتسابها وتطورها، أو تكسبهم قيما واتجاهات جديدة في حالة تعرضهم لخبرات جديدة.⁽²⁾

إن الدور الذي تضطلع به الجامعة في صقل شخصية الفرد ينعكس أثره على ممارسة الفرد المجتمعية خارج الجامعة بما توفره الحياة الجامعية من ظروف تمكن من تطوير أدوات التفاعل والتواصل الإنساني بين الأفراد أنفسهم من جهة، وبينهم وبين المجتمع ومؤسساته من جهة

(1) فاديه حطيط، الامتحانات الرسمية محنة سنوية، المستقبل، الأحد، 18 حزيران 2006 - عدد 2298، ص9.

<http://www.almustaqbal.com/Nawafez.aspx?pageid=27609> Visited at (22/3/2006)

(2) عزة فتحي، مصدر سابق، ص39.

أخرى. إن النشاط الجامعي المؤسسي المتمثل في مجالس الطلبة، والكتل الطلابية، واتحادات الطلبة، تؤهل الطلبة للمشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية العامة بعد تخرج الطالب من الجامعة.

3- المؤسسات غير الحكومية

المؤسسات غير الحكومية أو الأهلية هي مؤسسات خدمة مجتمعية غير رسمية، تحكمها سياساتها وتوجهاتها الخاصة، لا يتم تأسيسها بناء على قرار حكومي رسمي، وغير خاضعة للقواعد والإجراءات الرسمية كالمؤسسات الحكومية، وهي مؤسسات غير ربحية تهدف إلى تقديم الخدمات المجتمعية في مجالات احتياجات المجتمع المختلفة. وتقوم بتنفيذ سياساتها من خلال فريق عمل خاص بها وتابع لها.⁽¹⁾

إن لبعض المؤسسات غير الحكومية أو ما تسمى منظمات المجتمع المدني دورا مهما في تعميق وترسيخ مفاهيم التربية المدنية. هناك كثير من منظمات المجتمع المدني منتشرة في العديد من بلدان العالم الثالث تعمل تحت شعار نشر وإشاعة الديمقراطية والمفاهيم الديمقراطية في البلاد العاملة بها.⁽²⁾ وهنا ينبغي التفريق بين هذه المنظمات من حيث توجهاتها وأهدافها وإن كانت رفع شعار نشر الديمقراطية. بمعنى التفريق بين المنظمات المدنية التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وفقا للتوجهات والاحتياجات المدنية، وبين المنظمات غير المدنية التغريبية الممولة من الخارج والتي تهدف إلى نشر مبادئ الديمقراطية الغربية في نطاق عولمة الديمقراطية.

في هذا الإطار يتحدث الدكتور عبد الستار قاسم في كتابه الجديد بعنوان "قبور المثقفين العرب" عن أخطار المراكز غير الحكومية المدعومة ماليا من الخارج "أمريكا"، والتي انتشرت بشكل كبير في العديد من أقطار الوطن العربي. هذه المراكز (أو المنظمات) تهتم بقضايا عالمية عديدة، وتقوم بعمل أبحاث ودراسات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة وتدافع عن قيم إنسانية ومثل. تدعي هذه المراكز أنها تعمل على تحرير الإنسان العربي، علما أنها ممولة من

(1) إبراهيم بشارت، إبراهيم شعبان، مرجع سابق، ص 63.

(2) عدنان الصباح، التربية المدنية (Visited www.rezger.com/rebat/show.art.asp?aid-7/868 at(22/12/2006

دول مارست وما زالت تمارس القمع والقهر ضد الإنسان العربي. ويقرر الدكتور عبد الستار أن التمويل الخارجي لهذه المراكز " ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية" يهدف إلى تحقيق مصالح الدولة الممولة، والترويج لفكرها الخاص.⁽¹⁾

هذا يقتضي أن تلعب التربية المدنية دوراً مهماً في المدرسة والمجتمع، يتناول أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها المساهم في نشر الديمقراطية، والتعريف بحقوق الإنسان، وفي نفس الوقت توجيه الفكر للتمييز والتفريق بين أهداف المنظمات المدنية المحلية التي تعمل في مجال الخدمة المجتمعية المدنية وتهدف إلى الرقي والازدهار المجتمعي، وبين المنظمات ومراكز الدراسات الممولة من الخارج والتي تخدم أطرافاً خارجية وتروج للفكر الغربي التغريبي.

4- المؤسسات الحكومية

تتمثل المؤسسات الحكومية في السلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتفرع عنها من مؤسسات. تمتلك المؤسسات الحكومية أهمية كبرى لما تمتلكه من قدرة على التأثير في المجتمع من خلال سن القوانين والتشريعات، وضمان تنفيذها وحمايتها، ذلك ما يمكن من توفير الأجواء الملائمة لتطبيق ونشر مفاهيم التربية المدنية في كافة جوانب الحياة المدنية وخاصة المجال السياسي.⁽²⁾

5- الإعلام

يعتبر الإعلام من أهم وأخطر أدوات الحياة المعاصرة.⁽³⁾ فهو بمؤثراته الإيجابية والسلبية قادر على التأثير في المجتمعات، وتوجيه الفكر الإنساني فيها. يتمتع الإعلام بقدرة على التأثير ودور كبير في نشر الوعي، والتغيير الثقافي.

في ظل التقدم التقني الكبير، وثورة الاتصالات، والثورة المعلوماتية، انتشرت وتعددت وسائل الإعلام عبر الفضائيات والإنترنت. نظراً للانتشار الهائل لوسائل الإعلام المختلفة، وسرعة وصولها إلى كافة الأفراد حيث هم، تعددت وتناقضت الأفكار والمفاهيم التي يتلقاها الأفراد

(1) عبد الستار قاسم: قبور المتقنين العرب. نابلس، فلسطين: (د.ن). أيار، (مايو) 2006. ص ص 33-34

(2) عدنان الصباح، مصدر سابق، internet

(3) صالح أبو جادو، مرجع سابق، ص 263.

بتعدد توجهات وأيديولوجيات هذه الوسائل، بذلك يتعرض الفرد لمفاهيم وأفكار متناقضة قد تؤثر في تفكيره وتوجهاته. بذلك يكون التأثير كبيرا في تربية الإنسان وسلوكه بدءا من البرامج الموجهة للأطفال وانتهاء بالبرامج الموجهة لصناع القرار والسياسيين.

أثر الإعلام على عزلة التربية المدنية، ولم يعد بوسع أي مجتمع من المجتمعات في العالم أن يحيط نفسه بأسوار خاصة به في نطاقه المحلي، وأصبحت التربية المدنية الإنسانية هي الأساس بشموليتها. لكن ذلك لا ينفي الدور المهم التي يجب أن تضطلع به وسائل الإعلام المحلية في توجيه الفكر وتوحيده وفقا للمبادئ الخاصة بالمجتمع المحلي، والحد من التناقضات التي يتعرض لها أفراد المجتمع.

كانت تلك أهم مؤسسات التربية المدنية التي يمكن أن تكون مساهمتها فعالة في مجال التنشئة المدنية ونشر الثقافة المدنية في المجتمع. إلا أن هناك عوامل أخرى لا يمكن إدراجها في الإطار المؤسسي المنظم تتمتع بتأثير لا يمكن إنكاره في مجال التنشئة المدنية واكتساب ثقافتها، لعل أهمها يتمثل في جماعة الرفاق والأقران. يبدأ تأثير جماعة الرفاق منذ مرحلة الطفولة، حيث يجمعهم المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والسن. يرى البعض أن تأثير المستوى الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي يعتبر عاملا أكثر فعالية في هذا المجال من عامل العمر الزمني، حيث أن هذا العامل يجمع بين الأطفال على أساس المستوى السلوكي، فالسلوك يتوقف على نضج الطفل العقلي أكثر من عمره الزمني،⁽¹⁾ ذلك ما يعني تكون جماعات الأطفال ممن هم في سنوات دراسية مختلفة، وقد يكون بينهم ممن هم دون سن الدراسة، وهنا يحدث التأثير سلوكيا بناء على ما يكتسبه الأطفال من ثقافة مدنية من خلال الأسرة والمدرسة.

أما في مرحلتي المراهقة والرشد فيزداد تأثير جماعة الرفاق ثقافيا وسياسيا واجتماعيا، حيث تعد جماعة الرفاق في هذه المرحلة من أهم مصادر المعلومات لأعضائها عن العالم السياسي والاجتماعي، كما أنها قد تشكل في ذات الوقت عامل ضغط مباشر أو غير مباشر في توجيه الفرد وفقا لفكر الجماعة وقائدها، حرصا من الفرد العضو على أن يحظى بتأييد الجماعة وحمائتها.⁽²⁾

(1) صالح أبو جادو، مرجع سابق، ص 267

(2) عزة فتحي، مرجع سابق، ص 40.

الفصل الثالث

التوجهات الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني

1.3 مدخل

2.3 ضرورة التربية المدنية الفلسطينية

3.3 الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطينية

1.3.3 المرحلة الأساسية الدنيا

2.3.3 المرحلة الأساسية العليا

4.3 واقع التربية المدنية التعليمي

1.4.3 دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية

2.4.3 دور المعلم في التنشئة الديمقراطية.

5.3 إشكاليات التربية المدنية الفلسطينية.

1.5.3 إشكالية الإطار المفاهيمي لمنهاج التربية المدنية الفلسطيني

2.5.3 إشكالية المناخ الاجتماعي السائد.

الفصل الثالث

التوجهات الديموقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني

1.3 مدخل

تعاقبت على التعليم الفلسطيني مراحل تاريخية متعددة، تركت كل مرحلة بصماتها ومؤثراتها على المجتمع الفلسطيني بشكل عام وعلى العملية التعليمية بشكل خاص. حيث واجهت العملية التعليمية صعوبات وتحديات حدثت من قدرتها على مجاراة التطورات التربوية العالمية، وذلك تبعاً لتأثيرات ومؤثرات الحكم القائم على الأرض الفلسطينية.

كانت العملية التعليمية في فلسطين مستهدفة على امتداد تاريخها المعاصر، فقد تأثرت أهدافها وفلسفتها تبعاً لإرادة المحتل ونهج الحكم القائم وأهدافه. إذا تتبعنا تاريخ التعليم الفلسطيني المعاصر انطلاقاً من مرحلة الحكم العثماني إلى الاحتلال الإسرائيلي مروراً بالانتداب البريطاني، نجد بما لا يدع مجالاً للشك أن التعليم الفلسطيني لم يكن يف بحاجات المجتمع الفلسطيني ولا يحقق طموحاته في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن أشد الصعوبات التي عانى منها التعليم الفلسطيني نجمت عن الاحتلال الإسرائيلي لمعظم الأراضي الفلسطينية عام 1948، وما نجم عن ذلك من تشتيت الشعب الفلسطيني، وتوزعه في دول عديدة، مما أدى إلى انقطاع الصلة والتواصل بين أفراد الشعب الواحد من ناحية، وتنوع تأثير الأهداف والغايات والفلسفات التربوية والتعليمية في الطالب الفلسطيني حسب ما هو مستخدم من أدوات ووسائل التنشئة للأفراد في الدولة المضيفة. لم يختلف الوضع التعليمي في الأراضي الفلسطينية التي لم تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1948م - الضفة الغربية وقطاع غزة - كثيراً عما هو الحال في دول الشتات، فقد تم تطبيق المنهاج الدراسي الأردني في الضفة الغربية، والمنهاج الدراسي المصري في قطاع غزة.

باحتيال إسرائيل لما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام 1967م، بدأت رحلة معاناة جديدة للشعب الفلسطيني ومسيرته التعليمية. بدأ الاحتلال الإسرائيلي على الفور في بسط سلطته

وسيطرته على النظام التعليمي بكافة مؤسساته. فقد عمل على إلغاء المناهج كليا في القدس المحتلة وإحلال المناهج الإسرائيلية محلها، وأغابها جزئيا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وحذف منها كل ما يتعلق بفلسطين والقضية الفلسطينية.⁽¹⁾ من خلال استهداف الاحتلال الإسرائيلي للإنسان الفلسطيني، فهو يستهدف العملية التعليمية بكافة عناصرها ومكوناتها. ومن واقع إدراك وقناعة الاحتلال الإسرائيلي بأهمية التعليم ودوره في إعداد المواطن المؤهل، فهو يتبع خططا محكمة ومنهجية، ويعمل بشكل دؤوب على تفرغ التعليم من محتواه. إن الاحتلال يقوم بممارسات عدوانية مستمرة ومنوعة يبنى من خلالها سياسة تجهيل للشعب الفلسطيني، توضحها إجراءاته التعسفية المختلفة التي طالت كافة عناصر العملية التعليمية من مدرسين وطلاب ومباني ومناهج دراسية وغيرها.

إن كنا في نطاق هذه الدراسة لسنا بصدد تناول الإجراءات الإسرائيلية القمعية والتجهيلية التي تستهدف العملية التعليمية، والتي ما زال الشعب الفلسطيني يعاني من مؤثراتها ونتائجها حتى الوقت الحاضر، فإن مراجعة الأدبيات المتعلقة بالسياسات التعليمية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتضعنا أمام واقع مرير، انعكس أثره على الطالب والمجتمع.

لم يكن استهداف العملية التعليمية الفلسطينية مقتصرًا على فترة الاحتلال الفلسطيني المباشر للأراضي الفلسطينية، بل أن هذا الاستهداف استمر وبقوة عقب توقيع اتفاقيات مع إسرائيل، فالضغوط الإسرائيلية استمرت للتأثير على مناهج التعليم الفلسطيني، خاصة مناهج التعليم الديني والتاريخ والتربية المدنية والتربية الوطنية، من خلال المطالبة بتغييرها أو تعديلها أو حذف أجزاء منها بحجة أنها تحرض ضد إسرائيل ولا تخدم عملية السلام.⁽²⁾ في ذات الوقت فإن المناهج الدراسية الإسرائيلية المتسمة بالعنصرية والتحريض ضد العرب والمسلمين لم يتم تغييرها أو تعديلها بعد اتفاقيات السلام. هذا إضافة إلى وجود مراكز غربية تراقب المناهج

(1) داعمس أبو كتشك: الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة. (دم): منشورات الوحدة. 1983. ص ص 7-

(2) محاصرة التعليم الديني بفلسطين

الدراسية الفلسطينية ومدى مساهمتها لعملية السلام. وبعد قدوم السلطة الفلسطينية ووضع مناهج فلسطينية بدأت إسرائيل والدول الغربية -وعلى رأسها الولايات المتحدة- بالتدخل ووضع العديد من الشروط للجان المشرفة على تغيير المناهج. في حين أن المنهاج الإسرائيلي بكل ما فيه من عنصرية وتحريض لا يتعرض لمثل هذه الرقابة أو التدخل، كما أن الدول المانحة امتنعت عن تمويل المقررات الدينية والوطنية والمدنية بحجة أن هذه تعرض على الإرهاب. (1)

إن فلسفة التعليم التي يظهر أثرها في المنهاج الدراسي - كونه أحد أهم عناصر العملية التعليمية- كانت غائبة ومغيبة تحت الاحتلال الإسرائيلي. المنهاج الدراسي تحت الإشراف الإسرائيلي كان يفكر إلى كثير من المفاهيم الأساسية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتاريخية والحضارية. ظهر ذلك واضحا في عدم تدريس المناهج الدراسية التي من شأنها أن تؤسس وعيا مجتمعا يستجيب لحاجات الحاضر وتحديات المستقبل، مثال ذلك التغيب الكامل والمتعمد لمنهاجي التربية الوطنية والتربية المدنية.

كان قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إثر توقيع اتفاق أوسلو نقطة تحول لا تخلو من النواحي الإيجابية في المسيرة التعليمية الفلسطينية. بالرغم من عدم التحرر التام من الاحتلال وتبعاته إلا أن تولي وزارة التربية والتعليم العالي مهام الإشراف على التعليم الفلسطيني مثل فرصة لإصلاح التعليم، تمثل ذلك في المحاولات التي قامت بها الوزارة لتطوير البيئة التعليمية، وتحديث بنيتها التحتية، وتدريب المدرسين، وتطوير المناهج الدراسية* وتوحيدها بما يتلاءم وفلسفة التعليم الفلسطيني.

(1) نفس المرجع.

* مع بدء تطبيق الخطة الدراسية الفلسطينية تعرضت المناهج الفلسطينية إلى انتقادات إسرائيلية وأمريكية وأوروبية، فقد نشرت منظمة أمريكية دراسة، جاء فيها: "إن البرامج الدراسية الجديدة التي اعتمدها وزارة التربية والتعليم بمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية لا تدرس مبادئ السلام والمصالحة مع إسرائيل؛ حتى إنها ترفض وجودها، وإن المنحى التعليمي للسلطة الوطنية الفلسطينية ليس متطابقا مع المبادئ التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو)".

أنظر: ميرفت عوف، تحرير المناهج الفلسطينية.

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article68.shtml

Visited at (25/6/2006)

تمثل اهتمام وزارة التربية والتعليم العالي بتطوير العملية التعليمية من خلال تطوير المناهج الدراسية، واستحداث مناهج دراسية أساسية ومهمة لم تكن موجودة في ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ منها مناهج التربية الوطنية والتربية المدنية.

2.3 ضرورة التربية المدنية الفلسطينية

كان التوجه الفلسطيني نحو استحداث منهج التربية المدنية استجابة لضرورات عالمية واحتياجات محلية فرضتها عوامل تميز هذه المرحلة التاريخية التي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الديمقراطية والتحويلات الديمقراطية. ظهرت عوامل المرحلة التاريخية هذه إثر سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار منظومة الكتلة الشرقية، إذ بدأت دول العالم - ولأول مرة في التاريخ العالمي - تتوحد في توجهاتها نحو التحول الديمقراطي. وقد أصبح الاهتمام العالمي بالديموقراطية أكثر وضوحاً وبروزاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، إذ بدأت دول العالم تدرك أهمية التحول الديمقراطي الذاتي بدلاً من أن يفرض عليها من الخارج. وبذلك تزايد اهتمام معظم دول العالم بالتربية المدنية وبدأت تتجه نحو إعداد برامج ومناهج للتربية المدنية إدراكاً لأهميتها في الإعداد الديمقراطي للمواطنة.

تعتبر التربية المدنية ضرورة مهمة تفرضها الخصوصية الفلسطينية والوضع الفلسطيني العام، وذلك خلافاً لآراء بعض معلمي التربية المدنية الذين تمت مقابلتهم أنه من الأفضل تأجيل العمل بمناهج التربية المدنية إلى ما بعد الاستقلال ووجود الدولة الفلسطينية المستقلة.⁽¹⁾ برر هؤلاء المعلمون رأيهم بأن السلطة لا بد أن تكون على قمة التغيير والإصلاح بكافة مجالاته، وهذا غير ممكن في الحالة الفلسطينية لأن السلطة الفلسطينية أوجدتها اتفاقية أوسلو، وهي لا تمتع بالسيادة على إقليمها وشعبها، ولأن الاتفاقية لا تحقق طموحات الشعب الفلسطيني في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾

(1) يعقوب يوسف حسن خطاب: مدرس بمدرسة عورتا الأساسية للبنين. 2006/12/2.

(2) أسامة صادق فالح نمرين: مدرس بمدرسة نعيم عبد الهادي بنابلس. 2006/11/30.

رغم وجاهة تلك المبررات، مضافا إليها أن التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني يحتاج إلى نسق تربوي، وبيئة تعليمية متحررة من قيود الاحتلال وهيمنته، إلا أن ذلك ليس مبررا كافيا للانطواء والانعزال والتفوق على الذات، والتخلف عن سمات المرحلة التاريخية وتوجهاتها، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية فإن مسيرة البناء تراكمية، فإن لم يكن هناك بنية تحتية للتربية المدنية وللتنشئة الديمقراطية استعدادا للدولة المنشودة فإن ذلك يعني أن الدولة الفلسطينية في حالة تحققها ستواجه مشكلات ومعوقات تحد من مسيرة البناء الشامل في وقت يكون الشعب الفلسطيني في أمس الحاجة إليها حتى يتمكن من تضيق الفجوات السياسية والاقتصادية والمعرفية بينه وبين الشعوب المتقدمة عليه في أقصر وقت ممكن. من ناحية ثالثة فإن ضرورة وجود مادة دراسية للتربية المدنية لا تقتصر على وجود منهاج دراسي تقليدي من قبيل محاكاة الآخرين، إنما يجب أن يكون تدريس مادة التربية المدنية متصفا بالشمولية والمنهجية والحداثة بحيث يشمل كافة جوانب التعاقد التي يرتبط بها المواطنون،⁽¹⁾ والتي تتناول العلاقات التالية:

- 1- علاقة المواطن بالسلطة: هذا يعني أن تتناول المادة الدراسية قضايا عديدة تتعلق بالمجتمع السياسي، ومفهوم الدولة وإطارها القانوني، وحقوق وواجبات السلطة والمواطنين والعلاقات المتبادلة بينهما، والتعريف بالأحزاب السياسية ودورها في المجتمع.
- 2- العلاقات المتبادلة بين المواطنين أنفسهم وبينهم وبين المجتمع: تتناول هذه العلاقة البنية الاجتماعية الفردية والمؤسسية. كما تتناول المؤسسات بكافة أشكالها السياسية والمدنية.
- 3- علاقة المواطنين بالاقتصاد الوطني ودور أفراد المجتمع في بنائه.
- 4- العلاقات الثقافية في المجتمع: نتناول هذه العلاقة الثقافة الوطنية، والعلاقات المتبادلة بينها وبين الثقافة العربية والإنسانية.

(1) يوسف عطا محمد شحاده: مدرس بمدرسة عورتا الثانوية. 2006/12/2.

5- علاقات المواطنين بالوطن وبالإنسانية عموماً: تشمل هذه العلاقة قضايا المواطنة، والانتماء، والهوية، وحق تقرير المصير، والعلاقات العالمية التي من خلالها يتم توضيح مفهوم المواطنة العالمية.⁽¹⁾

حيث أن التعليم يأتي على قمة كل مبادرات الإصلاح السياسي، فإن تدريس الديمقراطية من خلال مقررات التربية المدنية المنهجية يزود الطالب بالمعلومات الأساسية حول الحياة السياسية في المجتمع، إذ يتعرف الطالب إلى دستور بلده، ونوعية الحكم فيه، وطرق تداول السلطة، والعلاقة القانونية بين المواطن والدولة، والتعريف بحقوق وواجبات المواطنة، ودور المواطن في صنع السياسات العامة، والسلطات الثلاث وأهمية الفصل بينها.⁽²⁾

إن ضرورة التربية المدنية الفلسطينية تدعو إليها الاحتياجات الفلسطينية المحلية، التي دعت إلى استحداث منهاج التربية المدنية الفلسطيني، الذي ينبثق عنه أهمية وضرورة استثمار التعليم بشكل عام، والتربية المدنية بشكل خاص في التوجه نحو تحقيق الديمقراطية. إن تعليم الديمقراطية في حد ذاته يعتبر من أهم مكونات الديمقراطية نفسها. تعتبر الديمقراطية مطلباً رئيساً للوصول إلى النجاح في كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن الديمقراطية والمشاركة السياسية هما وسيلة للتنمية الشاملة التي تنطوي على التنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن التربية المدنية من أجل الديمقراطية تنطوي على التربية السياسية والاجتماعية والأخلاقية، وهي أيضاً تدعم الديمقراطية على المستويات المعرفية والوجدانية.⁽³⁾

3.3 الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطينية

إن محاولة استكشاف دور منهاج التربية المدنية الفلسطيني في تعليم الديمقراطية، والتنشئة الديمقراطية يأتي من واقع التحدي القائم أمام المجتمع الفلسطيني نحو تحقيق الديمقراطية

(1) رفعت الصباح: لماذا التربية المدنية في فلسطين. المؤتمر الأول للشبكة العربية للتربية المدنية. تحرير: كمال غيث

ومنى درويش. عمان- الأردن. 1-4 تشرين ثان/نوفمبر 2002. ص 92-93

(2) محمد شاكر علي حشاش: مدرس بمدرسة ابن حزم الأساسية بنابلس. 206/11/30.

(3) أسامة عبد الله محمد صوالحه: مدرس بمدرسة فدوى طوقان بنابلس. 2006/11/29.

وتوسيع حقل الحريات والممارسة الديمقراطية. من هذا المنطلق تأتي أهمية وجود منهج فلسطيني للتربية المدنية، ليسهم في إعداد طالب المرحلة الأساسية- مواطن المستقبل- وتنشئته التنشئة الديمقراطية، وإعداده للممارسة الديمقراطية، والمواطنة الفاعلة.⁽¹⁾

تكمن أهمية التربية المدنية في التنشئة الديمقراطية من حيث كونها وسيلة لتفعيل وتعليم الديمقراطية، فهي تتطوي على مداخل متعددة تتناول دور العملية التعليمية في التوجه نحو التحول الديمقراطي، وتحقيق الديمقراطية.⁽²⁾ فهي - بهذا المعنى - تعتبر المحتوى العام الذي يتم من خلاله تناول موضوعات الديمقراطية، والمؤسسات الديمقراطية، وحقوق ومسئوليات المواطنة، والقضايا السياسية. كما أن مصطلح التربية المدنية - من خلال ما تدل عليه تعريفاته المتعددة - يركز على صفات ومهارات متعددة منها الإيمان بالديموقراطية، ووسائل ممارستها، وغير ذلك من منهجيات التفكير التي تنعكس وتؤثر في الاتجاهات والمكونات القيمية والأخلاقية والسلوكية في المجتمع.⁽³⁾

في وقت أصبحت التوجهات العالمية تجنح بقوة نحو الديمقراطية وتفعيل المواطنة، حيث لم يعد هناك غنى عنها لأي شعب من الشعوب،⁽⁴⁾ فإن الخصوصية الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي، والظروف الفلسطينية الداخلية، ومعوقات الاحتلال تقتضي توجيه فلسطينيا متزايدا وشاملا نحو هذا الهدف.

كان الهدف من تصميم منهج فلسطيني للتربية المدنية هو تلبية احتياجات مجتمعية فلسطينية افتقرت إليها البيئة التعليمية في السابق، وإعداد الأجيال لمواجهة تحديات المستقبل، والمساهمة في بناء مجتمع ديموقراطي فلسطيني،⁽⁵⁾ والتي من شأنها أن تهيب الطالب الفلسطيني لولوج

(1) محمد شاكر علي حشاش: مرجع سابق.

(2) نفس المرجع

(3) عبد الله مجيدل: التربية المدنية. دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية.
<http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-010htm> Visited at (28/9/2006)

(4) نفس المرجع.

(5) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الخامس الأساسي، ط1 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. المقدمة. دون رقم.

القرن الحادي والعشرين بالمفاهيم الضرورية للعيش في عالم متغير لا تتحدد فيه المفاهيم في نطاق محلي بمعزل عن الأبعاد الإقليمية والعالمية في ظل الانفتاح العالمي، والقرية الكونية، والانفجار المعرفي، والمجتمع العالمي، وظاهرة العولمة، والتطور في وسائل المواصلات والاتصالات. إن هذا الهدف ينبغي أن يتم في إطار تنشئة تراعي عملية البناء الاجتماعي بمقوماته وأبعاده المحلية والعربية والإسلامية، من خلال العمل على الارتقاء بالقيم الأخلاقية لدى النشء، وتعميق دور الدين. أي أن تكون الديمقراطية المنشودة منسجمة مع القيم الإسلامية، لا أن يتم تناولها بمفهومها الغربي المطلق الذي يتعارض في كثير من جوانبه مع المفاهيم والقيم والاتجاهات الإسلامية والعربية والفلسطينية.⁽¹⁾

إن تحقيق الديمقراطية المنشودة في المجتمع الفلسطيني يقتضي إسهام الأفراد والمؤسسات المختلفة، والتي أهمها مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات السياسية التي لا بد أن تقود حركة التغيير والإصلاح السياسي، وأن تعمل على تنمية قيم المجتمع المدني الفلسطيني بأبعادها العربية والإسلامية، من خلال التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع. إلا أن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية تتحمل عبئاً ومسئولية خاصة في هذا المجال من واقع أنها الجهة المشرفة على التعليم الفلسطيني بكافة مراحلها، مما يقتضي منها بلورة فلسفة تربوية ينبثق منها إطار قيمي ومفاهيمي للتربية المدنية، وتبني فلسفة تعليمية تسهم في التنشئة الديمقراطية المنسجمة مع القيم الإسلامية.⁽²⁾ وأن تراعي في ذات الوقت أن تُبنى فلسفتها التعليمية على المشاركة والوعي بحيث تكون ملائمة للمرحلة الانتقالية من الاحتلال إلى التحرير، ذلك يتم تحقيقه من خلال خطة وطنية للتعليم تهدف إلى توفير برامج مشتركة لتوحيد الشعب الفلسطيني نحو امتلاك نفس الهوية الوطنية، مما يشكل بنية تحتية لبناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني.⁽³⁾

(1) شاهر روجي حامد اشتيه: مدرس بمدرسة سالم/دير الحطب. 2006/12/1

(2) رضوان داوود: مدرس بمدرسة سعد صايل بنابلس. 2006/11/25.

(3) فاروق حسن شرف: مرجع سابق. ص 100. وانظر:

حيث أن الديمقراطية تتطلب إعدادا مقصودا طويل المدى، وأنها كما يقول (باربر، 2000) (Barber, 2000) "الديموقراطية ليست آلة تسير من تلقاء نفسها"⁽¹⁾. فقد حاول منهاج التربية المدنية الفلسطيني في المرحلة الأساسية وبشكل تدريجي العمل على إكساب الطلبة مفاهيم وسلوكيات أساسية للإعداد الديمقراطي والتنشئة الديمقراطية، يتضح ذلك من خلال استعراض وتحليل المقررات الدراسية للمرحلتين الأساسية الدنيا والأساسية العليا.

1.3.3 المرحلة الأساسية الدنيا

المرحلة الأساسية الدنيا تشمل الصفوف الأساسية الثلاث الأولى من الصف الأول الأساسي إلى الصف الثالث الأساسي. ينطوي المقرر الدراسي لكل صف فيها على جزأين، يدرس الجزء الأول في الفصل الدراسي الأول، ويدرس الجزء الثاني في الفصل الدراسي الثاني. يلاحظ أن المحتوى في مقررات هذه المرحلة لا يركز كثيرا على النص كما في المناهج الدراسية الأخرى، بل جاء تركيزه على الأنشطة والصور والرسومات بشكل مكثف، ذلك لأن مادة التربية المدنية الفلسطينية ليست مادة للحفظ، بل هي مادة للمناقشة والحوار والتطبيق كما يرى مؤلفوها. ذلك يعني أن المدرس والطالب هما العنصران التعليميان الرئيسان في تحقيق أهداف منهج التربية المدنية.

■ مقرر الصف الأول الأساسي

يهدف هذا المقرر في جزئه الأول إلى تعريف الطالب بهويته المدرسية من حيث اسمه ومدرسته وبلاده وحقوقه وواجباته ودوره في المجتمع بشكل بسيط وشائق، ومحاولة إكساب التلاميذ عادات وسلوكيات إيجابية تتعلق بالنظافة العامة والترتيب، وإبعاده عن السلوكيات السلبية كالفوضى بما لها من انعكاسات سلبية في الحياة. ثم يتناول المنهج الأسرة من حيث التكوين وأهميتها في حياة الفرد، ودورها في حل المشكلات التي تواجه أفرادها.⁽²⁾

(1) Barber, B. Op. Cit. P:32

(2) زهيرة كمال "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الأول الأساسي، ج1، ط3، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج، 2004م/1425هـ. ص ص 2-39

أما الجزء الثاني من المقرر فيتناول النظام بشكل عام والنظام المدرسي بشكل خاص، والحوار مع الآخرين، حيث يوضح أن الحوار وسيلة التعلم والتفاهم والتعبير عن المشاركة. كما يحاول المقرر إكساب التلاميذ بعض القيم الحياتية؛ من حيث تعويد الطالب على الالتزام والنظام، والمعاملة مع الآخرين، والتعاون، وتحمل المسؤولية، والمحافظة على الأملاك العامة.⁽¹⁾

من خلال العرض السابق يلاحظ أن الخطوط العريضة لهذا المقرر تعمل على تأسيس قاعدة للتنشئة الديمقراطية والسلوك الديمقراطي. على الرغم من أن هذا المقرر لم يأتي على ذكر صريح للمصطلحات والمفردات الديمقراطية، بل اكتفى بالتلميح في أماكن محدودة غير متكررة مثل استخدام كلمة الحوار ومشتقاتها "يتحاورون" في الوحدة الخامسة تحت عنوان "الحوار مع الآخرين" وفي الدرس الثالث من نفس الوحدة استخدم كلمة المشاركة تحت عنوان "الحوار يعبر عن المشاركة".⁽²⁾ توحى الوحدة الخامسة أن الحياة التشريعية والديموقراطية ستكون السمة الرئيسية للحكم في فلسطين.⁽³⁾ هدف المنهج إلى إرساء قاعدة أساسية تساعد طالب الصف الأول الأساسي على إدراك العلاقة بين المؤسسات المجتمعية التي ستلعب دورا رئيسا في تشكيل شخصيته خصوصا الأسرة والمدرسة، معتمدا في ذلك على الرسوم والصور التوضيحية، وعلى مقترحات من الأنشطة التعليمية يقوم بها الأطفال تحت الإشراف المباشر للمعلم. يمكن القول أن هذا المقرر في إطار توجهه نحو تعليم الديمقراطية وتنشئة المواطن منذ مرحلة الطفولة على ممارستها الفعلية، عرض سبل التعامل معها كأسلوب حياة يستلزم من الفرد تطبيق القيم والقواعد التي يتعلمها في ممارساته اليومية وفي علاقاته مع الآخرين.

▪ مقرر الصف الثاني الأساسي

يعمل هذا المقرر في جزئه الأول على تعزيز القيم والعادات والسلوكيات التي تم إكسابها للطالب في المقرر السابق مع مزيد من التوسع في أهدافها السلوكية كالنظافة العامة واحترام

(1) زهيرة كمال "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الأول الأساسي، ج2، ط3، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2003م/1424هـ. ص ص 2-41

(2) نفس المرجع. ص ص: 14-21

(3) عيسى أبو زهيره: المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل في فلسطين

النظام في الأسرة والمدرسة والحياة عموماً، والحوار مع الآخرين وآدابه، والقدرة على إقناع الآخرين عن طريق الحوار البناء.⁽¹⁾

أما في الجزء الثاني، فيتناول موضوعات جديدة تتعلق بدور الفرد في الأسرة والمجتمع، والمشاركة الجماعية والمجتمعية، ثم يتعرض لمفهومين جديدين وحيويين هما: التعرف إلى الآخرين سواء محلياً أو عالمياً، والتعرف إلى البيئة.⁽²⁾

إن تحليل هذا المقرر يوضح أن الخطوط العريضة لهذا المقرر لم تخرج كثيراً عما هو عليه الحال في المقرر السابق، حيث ركز على تعميق فهم أسس التنشئة الديمقراطية والسلوك الديمقراطي، من خلال مراعاته لتحقيق هدف تنمية المواطنة لدى الطلاب من خلال إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم. كذلك من خلال توسعه في استخدام المفردات الديمقراطية. فقد ركز - كما في المقرر السابق - على كلمتي المشاركة ومشتقاتها والحوار، إذ تم ذكر كلمة "المشاركة ومشتقاتها" في أربعة عشر موقعا من صفحات المقرر،⁽³⁾ وذكر كلمة "تداول" مرتين فقط.⁽⁴⁾ إنما يمكن القول أن المقرر قدم إضافة جديدة في مجال شبكة العلاقات والثقافة المدنية من خلال تناوله لموضوعي التحوار مع الآخرين وأصدقاء البيئة.

▪ مقرر الصف الثالث الأساسي

راعى هذا المقرر التنوع في أساليب طرح المحتوى الدراسي، والنشاطات في سبيل وصول المفاهيم المطروحة فيه بشكل غير مباشر من أجل إكساب الطلبة الاتجاهات والسلوكيات التي تحقق الأهداف.

(1) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثاني الأساسي، ج1، ط2، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج، أيلول 2002. ص ص 2-42

(2) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثاني الأساسي، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. كانون الثاني 2003. ص ص 2-42

(3) نفس المرجع.: ص ص 5-39

(4) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثاني الأساسي، ج1، ص ص 30-31

تتناول المقرر في جزئه الأول موضوعات تتعلق بالعلاقة بين الطالب والآخرين، من حيث احترام رأي الآخر، والتركيز على أن الحوار الإيجابي لا يفسد العلاقات بين المتحاورين وإن اختلفوا في الرأي أو وجهة النظر. وتتناول موضوع التسامح وقبول الآخر، والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد، والتعاون هو السبيل إلى النجاح.⁽¹⁾ يتناول الجزء الثاني من المقرر موضوعات تتعلق بالعمل التطوعي والتخطيط له، والعمل حق وواجب، ودور المواطن في تشجيع السياحة وواجبه نحو السائح.⁽²⁾

بتحليل هذا المقرر يلاحظ أنه راعى تحقيق أهداف معرفية واجتماعية، وتعميق روح الانتماء لدى الطالب، وتنمية القيم الديمقراطية بما تشتمل عليه من قيم التسامح والمساواة والتعاون والحرية وقبول الآخر.⁽³⁾ إلا أن المقرر لم يعتن كثيرا بإبراز المصطلحات والمفردات الديمقراطية، فقد تم ذكر كلمة "المشاركة ومشتقاتها" في خمسة مواقع من صفحات المقرر، وذكر كلمة "تتأور" مرتين فقط.

جاءت مقررات التربية المدنية للمرحلة الأساسية لتعبر عن رؤية وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي لدور وأهمية التربية المدنية في تحقيق الأهداف المعرفية والاجتماعية، وتعميق الانتماء لدى الطالب الفلسطيني، وتنمية قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والتسامح والتعاون وغير ذلك من القيم الإيجابية لدى الفرد والجماعة. في سبيل تحقيق تلك الأهداف راعت المقررات التنوع في أساليب الطرح والنشاطات لإيصال المفاهيم للطالب بطريقة غير مباشرة، من خلال تنفيذ الأنشطة الواردة في المقرر بشكل عملي وحركي لتعزيز المفاهيم عن طريق الممارسة.⁽⁴⁾

(1) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثالث الأساسي، ج1، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين:

وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005. ص ص 2-33

(2) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثالث الأساسي، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين:

وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005. ص ص 2-34

(3) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثالث الأساسي، ج1، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين:

وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005. المقدمة. (دون رقم).

(4) نفس المرجع، المقدمة

2.3.3 المرحلة الأساسية العليا

المرحلة الأساسية العليا تشمل الصفوف الأساسية الست التالية للمرحلة السابقة، من الصف الرابع الأساسي إلى الصف التاسع الأساسي. ينطوي المقرر الدراسي السنوي لكل صف فيها على كتاب واحد يدرس على مدى فصلين دراسيين. يلاحظ أن المحتوى في مقررات هذه المرحلة أصبح أكثر تركيزاً على النص في المحتوى الدراسي، ولم يؤثر ذلك كثيراً من تركيزه في الأنشطة والصور والرسومات.

▪ مقرر الصف الرابع الأساسي

يتناول مقرر الصف الرابع الأساسي في جزأيه من خلال أربع وحدات دراسية مظاهر الحياة المختلفة للطالب. طرح في الوحدة الأولى من الجزء الأول موضوع "أسرتي"، وركز على مفهوم الحياة الأسرية من زاوية التفاهم والمشاركة، وبعض واجبات الأهل والأبناء، والأهل قدوة في غرس الصفات الحميدة في نفوس الأبناء، ثم واجبات الأسرة تجاه المجتمع. جاءت الوحدة الثانية تحت عنوان "الإنسان يحترم الآخرين"، وفيها تم طرح مفهوم أن الاختلاف بين الناس لا يلغي هويتهم، وأن الاختلاف سبيل للتكامل بينهم. وحاولت ترسيخ بعض القيم التي تعزز السلوك السليم، كالنظافة وتحمل المسؤولية، والاعتماد على الذات، واحترام خصوصية الآخرين، واحترام النظام العام. ووضحت أن المجتمع هو أسرة الطالب الكبيرة، وأن المرافق العامة في المجتمع هي حق لجميع المواطنين، وأن واجب كل فرد الحفاظ عليها وحمايتها.⁽¹⁾

في الجزء الثاني من مقرر الرابع الأساسي ناقشت الوحدة الثالثة تحت عنوان "حقوقنا"، الحقوق الكثيرة التي يحصل عليها كل مواطن دون تفرقه بينه وبين غيره سواء من حيث الدين أو الجنسية أو اللون أو الجنس أو غير ذلك من أشكال الاختلاف. ثم تعرضت الوحدة إلى القانون ودوره وأهميته في حياة الناس. تحت عنوان "القانون ينظم حقوق الناس وواجباتهم"، ناقشت الفرق بين الحق والواجب، وأن القانون يحقق العدالة من خلال تنظيمه لحياة الناس بحماية

(1) ناصر السعافين "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الرابع الأساسي، ج1، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/ مركز المناهج. كانون الثاني 2004. ص. 2-35

حقوقهم، والقيام بواجباتهم، وفيه دعوة للطالب لاحترام القانون، واعتبرت احترام القانون من حب الوطن. من خلال طرح الحقوق والواجبات تم توضيح أن الانتخابات العامة بكافة أنواعها، بلدية أو تشريعية أو رئاسية هي حق للمواطن وواجب يجب أن يؤديه. عادت الوحدة الرابعة وتحت عنوان " المجتمع الذي نريده" لطرح مفاهيم جديدة حول المجتمع، من حيث صفات المجتمع الذي نرغب العيش فيه، والخدمات التي تقدمها المؤسسات المجتمعية المختلفة، والسلوكيات الحميدة التي ينبغي أن يتحلى بها الإنسان في المجتمع.(1)

إن تحليل محتوى هذا المقرر يظهر أنه هدف إلى التأثير في سلوك طالب الصف الرابع الأساسي من خلال تعليمه مهارات وقيم واتجاهات مدنية ووطنية واجتماعية وقيمية، وذلك بتناوله مظاهر الحياة المختلفة للتلميذ داخل الأسرة وخارجها، مما يعزز انتماءه الوطني، ويعزز قيم المواطنة لديه.(2)

يرى الباحث أن منهاج الصف الرابع الأساسي قد تقدم تقدما واضحا في مجال تعليم الديمقراطية والتثنية الديمقراطية، ذلك من خلال ما طرحه من مفاهيم المشاركة والتفاهم والواجبات والحقوق الأسرية، ومفاهيم الاختلاف بين الناس وتحمل المسؤولية والاعتماد على الذات. يمكن القول إنه تناول الديمقراطية من زاوية أنها نظام للقيم، تقوم على الحرية والعدالة والمشاركة والتسامح وقبول الآخر والتعددية. وتطرق بشكل غير مباشر إلى الديمقراطية التنظيمية من حيث كونها أسلوبا لممارسة السلطة، وجاء داعما للمشاركة الشعبية والمجتمعية وتحقيق الديمقراطية المباشرة.

■ مقرر الصف الخامس الأساسي

تم عرض المحتوى الدراسي في هذا المقرر من خلال أربع وحدات جاءت تحت أربعة عناوين رئيسية هي على التوالي: "حقوق الأطفال"، "أنا طفل فاعل"، "المصالح العامة والحفاظ عليها"، "من مشاكل مجتمعنا". تعرضت الوحدة الأولى لحقوق الأطفال، والمقصود بالحقوق، وأهمية وجود

(1) ناصر السعافين"منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الرابع الأساسي، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. (د.ت)..ص ص. 2-35
(2) نفس المرجع. المقدمة. (دون رقم)

حقوق خاصة للأطفال، وهدفت إلى تعريف طالب الصف الخامس بحقوقه التي تكفل حياته ونموه وحمايته، والتي تمثلت أساسياتها في الحق في التعليم والمساواة والحماية، والحق في التعبير والعلاج وغير ذلك من الحقوق التي تحافظ عليه وتعدّه للمستقبل.⁽¹⁾

ناقشت الوحدة الثانية دور الطفل في المجتمع ليكون عنصراً فاعلاً من خلال توجيهه نحو المشاركة في العمل الجماعي، والتواصل مع الآخرين وأهميته وشروطه، وتحمل المسؤولية والتفريق بين مسؤوليته الشخصية ومسؤولية كل من الأسرة والمجتمع.⁽²⁾

ناقشت الوحدة الثالثة أهمية المصالح العامة والحفاظ على الممتلكات العامة وعلى مرافقها المختلفة، فالممتلكات العامة هي ملك عام ينتفع به جميع أفراد المجتمع، لذلك فالحفاظ عليها واجب يقع على عاتق كافة أفراد المجتمع، وفي هذا الحفاظ تعبير عن رقي المجتمع ووعي أفراد.⁽³⁾

ناقش المنهج في الوحدة الرابعة بعض المشكلات المجتمعية التي تؤثر سلباً على رقي المجتمع وتقدمه، وتعكس صورة غير حضارية عن المجتمع. من المشكلات التي تناولتها هذه الوحدة: الوساطة وآثارها السلبية، والعشائرية ودورها في تخييب القانون وتحييده، والتهميش سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، وبين أن التهميش هو نوع من الإهمال وهو ضد المشاركة، إذ يحرم المجتمع وأفراده من تكافؤ الفرص بما يؤثر سلباً على تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.⁽⁴⁾

يرى الباحث من خلال تحليل هذا المقرر أنه يسعى إلى التعزيز الديمقراطي من خلال: تحقيق العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وحقوق المواطنة، والمساواة، وتطبيق القانون، وتنمية روح التعاون، وقبول الآخر استكمالاً لما هدفت إليه المقررات السابقة. كما طرح المقرر

(1) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الخامس الأساسي، ط1 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج، 2004. ص ص. 3-21.

(2) نفس المرجع. ص ص. 22-34.

(3) نفس المرجع. ص ص. 35-47.

(4) نفس المرجع. ص ص. 48-59.

مفاهيم جديدة تؤثر سلباً على التوجهات الديمقراطية في المجتمع والتي تمثلت في الوساطة والعشائرية والتهميش. ذلك ما يعزز دور المواطن في الممارسة الديمقراطية.

▪ مقرر الصف السادس الأساسي

تم عرض المحتوى الدراسي في هذا المقرر من خلال أربع وحدات جاءت تحت أربعة عناوين رئيسية هي على التوالي: "أنا إنسان إيجابي"،⁽¹⁾ "اتصال وتواصل"،⁽²⁾ "العنف داخل المدرسة"،⁽³⁾ "أهداف عالمية مشتركة".⁽⁴⁾ تعرضت الوحدة الأولى من خلال دروسها الأربعة إلى تعريف الطالب بمسئوليته المدرسية التي تقابلها حقوقه الخاصة، وعلاقة الحقوق بالواجبات والمسئوليات، وإلى تعويد الطالب على حل المشكلات التي تواجهه. تعرضت الحدة أيضاً للخطوات العلمية لحل المشكلة، وإلى بث روح المبادرة في نفس الطالب. ثم تعرضت إلى النظام العام من حيث كونه يسهل سبل الحياة، وأن احترام النظام يشكل حلاً لكثير من المشاكل.⁽⁵⁾

ناقشت الوحدة الثانية من خلال دروسها الثلاثة: الاتصال والتواصل من حيث آداب الاتصال ووسائله، والتواصل بالمشاركة، والتعبير عن الذات وطرقه.⁽⁶⁾

انتقلت الوحدة الثالثة من خلال أربعة دروس إلى التعرض للعنف داخل المدرسة، فعرفت العنف، وتعرضت لأشكاله وآثاره. وأسبابه وطرق تجنبه، وتوجيه الطالب نحو طلب المساعدة إلى المسؤولين في المدرسة في حالة تعرضه لعنف لا يستطيع التصدي له وحل المشكلة الناجمة عنه.⁽⁷⁾

(1) هديل القزاز "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف السادس الأساسي، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة

التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2006. ص. 2.

(2) نفس المرجع. ص. 17.

(3) نفس المرجع. ص. 28.

(4) نفس المرجع. ص. 44.

(5) نفس المرجع. ص. 3-16.

(6) نفس المرجع. ص. 18-28.

(7) نفس المرجع. ص. 29-43.

تناولت الوحدة الرابعة موضوعا جديدا ناقش مجموعة من الأهداف والمبادئ العالمية المشتركة، والتحديات التي تواجه العالم المتنوع والمتعدد والتي منها: التلوث والتصحر والكوارث الطبيعية والمخدرات والأمراض العصرية واحتكار التقنية والفضائيات. ثم تعرضت الوحدة أخيرا إلى منطق العدالة ومنطق القوة، وأن العالم يقف ضد الهيمنة ومع العدالة. من خلال هذه الوحدة يتم تعريف الطالب بأهمية المعاهدات والمواثيق الدولية وإعلانات حقوق الإنسان، وتعريفهم كذلك بالمؤسسات الدولية ذات الصلة بموضوع الوحدة الدراسية كمحكمة العدل الدولية. إضافة إلى تعليم الطلاب بوجود قضايا تجمع شعوب العالم مثل: التحرر من الاحتلال، والعدالة، واحترام التعدد والخصوصية، واحترام التنوع الثقافي والحضاري.⁽¹⁾

يمثل مقرر الصف السادس الأساسي حلقة وصل بين ما تم تعلمه في المرحلة الأساسية الدنيا وبين ما سيتعلمه في الصفوف التالية في المرحلة الأساسية العليا. يواصل المقرر تقديم بعض قيم المجتمع المدني التي تبنى فيه العلاقات بين الأفراد والمؤسسات على أساس من القبول والتسامح، ونبذ العنف والتعامل الإيجابي مع البيئة المحيطة، لذلك فهو يركز على ممارسات التلاميذ في البيئة المدرسية تمهيدا لانتقالهم إلى محيط أوسع.⁽²⁾

من خلال تحليل منهاج الصف السادس الأساسي، نجد أنه يواصل نهجه الذي طرحه في المقررات الدراسية السابقة نحو التعزيز الديمقراطي والتنشئة الديمقراطية. يطرح المقرر مفاهيم ديمقراطية سبق التعرض لها ولكن بشكل أوسع، وبإضافة مفاهيم جديدة. وبذلك فهو في طرحه يعزز ويعد للمواطنة الفاعلة والواعية في مجتمع ديمقراطي. هذا يعد الطالب لممارسة دوره كمواطن يمارس الديمقراطية بتلقائية، وذلك من خلال معرفة حقوق ومسئوليات المواطنة الديمقراطية.

(1) نفس المرجع. ص. 45-59

(2) نفس المرجع. المقدمة.

■ مقرر الصف السابع الأساسي

تم عرض المحتوى الدراسي في هذا المقرر من خلال أربع وحدات جاءت تحت أربعة عناوين رئيسية هي على التوالي: "المجتمع المدني"،⁽¹⁾ "العمل"،⁽²⁾ "الاتصال والتواصل"،⁽³⁾ "قضايا اجتماعية".⁽⁴⁾ ناقشت الوحدة الأولى المجتمع المدني من حيث كونه مجتمعا مؤسسيا، يقوم على المسؤولية والمشاركة التي تأخذ أشكالاً من السلوك الذي يعكس الإيمان بالديموقراطية ومبادئها واحترام خصوصية الآخرين والعدالة وتحمل المسؤولية. ثم تم التطرق إلى بعض قيم المجتمع المدني وهي العدالة والحرية.⁽⁵⁾

تناولت الوحدة الثانية العمل من حيث ضرورته وتنوعه، وأهميته في ترسيخ قيمة مدنية تتمثل في الإتيان الذي يعبر عن الإخلاص للعمل والانتماء للوطن. كما أن تنوع المهن يحقق لأفراد المجتمع حاجات مشتركة، ويؤدي إلى التعاون بين أفراد المجتمع. في هذا الإطار، تعرضت إلى واجبات العامل وحقوقه، وواجبات صاحب العمل حسب قانون العمل الفلسطيني للعام 2000. كما تعرضت لحقوق المرأة حسب اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة الصادر في 1979/12/8م ومنها الحق في العمل.⁽⁶⁾

تناولت الوحدة الثالثة الاتصال والتواصل، فناقشت الإعلام والاتصال، وحرية الإعلام كحق إنساني، وشروط وأخلاقيات الرسالة الإعلامية، أهداف وسائل الإعلام، وعلاقة الإعلام بالرأي العام، وارتباط الإعلام بالوعي السياسي والتنمية والثقافة والخدمة العامة. ثم تعرضت للاتصال والتكنولوجيا، وبينت أهمية التقدم التقني في توسيع مساحة الاتصال والتواصل.⁽⁷⁾

(1) ناصر السعافين "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف السابع الأساسي، ط3 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2006. ص 2

(2) نفس المرجع. ص 14.

(3) نفس المرجع. ص 28.

(4) نفس المرجع. ص 38.

(5) نفس المرجع. ص ص 2-13.

(6) نفس المرجع. ص ص 14-27.

(7) نفس المرجع. ص ص 28-37.

تناولت الوحدة الرابعة قضايا اجتماعية مهمة تتعلق بالتنشئة الديمقراطية داخل الأسرة، وأهمية مشاركة أفراد الأسرة في أعمال وقرارات الأسرة، ذلك ما يعبر عن وجود مفهوم الديمقراطية داخل الأسرة. مما يعني أن الأسرة كوحدة مجتمعية تسهم في التنشئة الديمقراطية في المجتمع. ثم انتقلت الوحدة لمناقشة موضوعين مهمين يتعلقان بحقوق الإنسان، وقضية الفقر.⁽¹⁾

يلاحظ أن منهاج الصف السابع الأساسي قد سلك منهج التعزيز والتحديث والتجديد من خلال محتواه الدراسي، فقد عزز مفاهيم سبق تناولها في السابق، لكن طريقة الطرح كانت مختلفة بما حوته من معارف ومعلومات اتصفت بالسعة والتركيز المباشر على مفاهيم هدف المنهج إلى إيصالها إلى التلاميذ.

بتحليل المحتوى الدراسي لهذا المقرر، يلاحظ أنه يحرص على تعليم الديمقراطية فكراً وسلوكاً، بما يمكن معه القول أنها تربية من أجل الديمقراطية تقوم على خلق وعي لدى الطالب بأهمية الممارسة الديمقراطية ودورها في تحقيق العدالة والحرية كقيم يجب أن يتحلى بها أفراد المجتمع. إن الطرح السابق يهدف إلى تحقيق الديمقراطية من خلال وجود المواطنة الفاعلة والواعية.

▪ مقرر الصف الثامن الأساسي

تم عرض المحتوى الدراسي في هذا المقرر من خلال أربع وحدات جاءت تحت أربعة عناوين رئيسية هي على التوالي: "الأسرة"،⁽²⁾ "القانون دعامة الديمقراطية"،⁽³⁾ "أمارس حقّي وأحترم حريات الآخرين"،⁽⁴⁾ "تحو حياة آمنة".⁽⁵⁾ تناولت الوحدة الأولى الأسرة من حيث كونها صورة عن مجتمع الطالب، وتعرض من خلالها إلى مسؤوليات أعضاء الأسرة، وركز على دور المرأة

(1) نفس المرجع. ص ص. 38-50.

(2) هديل رزق القزاز "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثامن الأساسي، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2003. ص 2

(3) نفس المرجع. ص 16

(4) نفس المرجع. ص 30

(5) نفس المرجع. ص 42

والأبناء. وفي هذه الوحدة تم تناول الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، والفرق بين الأسرة الديمقراطية والأسرة غير الديمقراطية.⁽¹⁾

تناولت الوحدة الثانية القانون كأحد أهم دعائم الديمقراطية، فهو ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع والمؤسسة التي ينتمون إليها، وبين مجموع الأفراد والحكومة. كما بينت الوحدة أن القانون مسئولية جماعية، وتعرضت للدستور على أنه القانون الذي يحكم عمل الدولة، وينظم العلاقة بين الشعب والسلطة الحاكمة، وأنه يتضمن الفصل بين السلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية. ثم تناول تشكيل الأحزاب وبين أنها حق يكفلها المجتمع الديمقراطي، وأن الأحزاب السياسية أداة مهمة من أدوات التغيير التي تبني مجتمعاً يقوم على نظام سياسي ديمقراطي، فهي بذلك عامل أساسي من عوامل بناء المجتمع المدني الديمقراطي الذي يعتمد تشكيل السلطة فيه على الانتخاب والتداول السلمي للسلطة، كمبدأين مهمين للممارسة الديمقراطية.⁽²⁾

تناولت الوحدة الثالثة ممارسة الحقوق واحترام حرية الآخرين، يندرج ذلك في إطار المحاور، والتعبير عن النفس بحرية، فحرية التعبير لا تنفصل عن الديمقراطية، وحرية التعبير والتنوع والتعددية من مقومات المجتمع الفلسطيني الديمقراطي.⁽³⁾

تناولت الوحدة الرابعة بشكل موسع العنف وبصورة مختلفة عما سبق تناوله في منهج الصف السادس الأساسي، حيث تم توضيح الحالات التي من خلالها يقود الخلاف إلى العنف، وأشكال العنف، ومظاهره، وطرق مواجهته، والعنف الأسري وضحاياه وسبل معالجته، ثم مسئولية المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني التي تتكفل بمحاربة العنف في الأسرة والمجتمع والقضاء عليه منها: المجلس التشريعي، والسلطة التنفيذية، والعديد من المؤسسات الأهلية، ووسائل الإعلام.⁽⁴⁾

(1) نفس المرجع. ص ص 3-16

(2) نفس المرجع. ص ص 17-30

(3) نفس المرجع. ص ص 31-42

(4) نفس المرجع. ص ص 43-59

جاء مقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي في إطار النسق التربوي لمنهاج التربية المدنية الفلسطيني، ليفتح آفاقاً معرفية، ويعزز القيم المدنية والمشاركة. وهو بذلك يستمر في أسلوب تعزيز بعض المفاهيم التي تناولتها المقررات السابقة والتوسع فيها، ويضيف إليها مفاهيم أخرى جديدة، من منطلق أن التهيئة المجتمعية للممارسة الديمقراطية، وتعليم الديمقراطية هو جزء من الديمقراطية نفسها.

من خلال تحليل هذا المقرر نجد فيه نقلة نوعية في مجال تعليم الديمقراطية، وطرحها بشكل مفاهيمي مباشر، وباعتبارها ضرورة مجتمعية يتم من خلالها تجسيد حقوق المواطنة، كما يستمر المنهاج في تناوله للديموقراطية كمنظومة قيم تقوم على الحرية والعدالة والتعددية، كما يستمر في تناول الديمقراطية التنظيمية كأسلوب حكم من خلال تناوله لدور المؤسسات الحكومية في مواجهة المشكلات المجتمعية.

■ مقرر الصف التاسع الأساسي

استعرض المقرر المحتوى الدراسي من خلال أربع وحدات تحت أربعة عناوين رئيسية كانت على التوالي: "قيم المجتمع المدني"،⁽¹⁾ "المشاركة في بناء المجتمع المدني"،⁽²⁾ "حقوقنا والديموقراطية"،⁽³⁾ "التضامن بين الناس".⁽⁴⁾ تناولت الوحدة الأولى بعض قيم المجتمع المدني التي تحتاج إلى تنمية في الطلبة، تمثلت هذه القيم في احترام الكرامة الإنسانية، والانتماء والمسئولية، والتعددية في المجتمع الفلسطيني، والمساءلة.⁽⁵⁾

(1) هديل رزق القزاز "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف التاسع الأساسي، ط3 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005 . ص 2

(2) نفس المرجع. ص 14

(3) نفس المرجع. ص 27

(4) نفس المرجع. ص 39

(5) نفس المرجع. ص 2-14

أما الوحدة الثانية فتناولت أشكال المشاركة الفعالة ودورها في بناء المجتمع المدني، من خلال المشاركة في العملية الديمقراطية بالانتخاب والترشيح، ودفع الضرائب، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، والعمل التطوعي.⁽¹⁾

تناولت الوحدة الثالثة حقوق الإنسان كأحد دعائم المجتمع المدني، وضرورة احترام هذه الحقوق، وأنواع هذه الحقوق، وقد تم التركيز على حقوق المرأة وحقوق الطفل.⁽²⁾

أما في الوحدة الرابعة فقد تم استعراض أشكال التضامن بين الناس، تركز على بعض الفئات المحرومة والضعيفة في المجتمع هي: المظلومين، وذوي الاحتياجات الخاصة، والمسنين. ثم تناولت الوحدة الدور المؤسسي في هذا التضامن.⁽³⁾

من خلال تحليل محتوى هذا المقرر يلاحظ أنه يركز بشكل واسع على التنمية والتنشئة الديمقراطية، لتعزيز مفاهيم ديمقراطية تم تعليمها من خلال المقررات السابقة. ذلك من خلال تناوله قضايا أساسية تهم المجتمع المدني، إذ يعمل على ترسيخ قيم المجتمع المدني، ويستعرض أهمية المشاركة الفاعلة والتضامن، وحقوق المواطنة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،⁽⁴⁾ وحقوق الإنسان، والتعددية، والتسامح، والمساءلة، ودور كل منها في بناء المجتمع المدني.

يتعرض منهاج الصف التاسع الأساسي في الدرس الثاني من الوحدة الأولى، والذي جاء تحت عنوان "الانتماء والمسؤولية" بشكل مباشر للديموقراطية. حيث يوضح في تمهيده للدرس أن المجتمع المدني السليم هو مجتمع ديمقراطي، تتجسد فيه المشاركة الفردية والجماعية في صنع القرار، مما يولد شعورا بالانتماء يكون فيه المواطن جزءا من الكل، مما يجعله مواطنا معطاءً يعمل للمصالح المجتمعي.⁽⁵⁾

(1) هديل رزق القرزاز "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثامن الأساسي، ص 15-27

(2) نفس المرجع. ص 28-39

(3) نفس المرجع. ص 40-48

(4) نفس المرجع، ص 30.

(5) نفس المرجع، ص 6.

جاء هذا المقرر داعماً للمشاركة الشعبية والمجتمعية وتحقيق الديمقراطية المباشرة من خلال طرحه موضوع المشاركة في الانتخابات والترشيح، وطرحه مفهوم أن الشعب في الدولة الديمقراطية هو مصدر السلطات، وأهمية وجود المؤسسات الأهلية والمهنية والمنظمات والأحزاب السياسية في المجتمع الديمقراطي، ودور الإعلام الوطني في دعم العملية الديمقراطية.⁽¹⁾ إضافة إلى تناوله لحقوق المرأة كحق من حقوق الإنسان، وأن مشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة أمر ضروري لتقدم الشعوب.⁽²⁾

من خلال استعراض منهاج التربية المدنية الفلسطيني للمرحلة الأساسية يلاحظ أن التوجهات الديمقراطية كانت واضحة المعالم، حيث تدرج المنهاج في توضيحها. المفاهيم الديمقراطية كانت أكثر وضوحاً في المرحلة الأساسية العليا منها في المرحلة الأساسية الدنيا، مما يمكن القول إن الديمقراطية والتنشئة الديمقراطية كانت أحد أهم المفاهيم التي يهدف منهاج الفلسطيني لتعليمها للطالب في سبيل المساهمة في بناء مجتمع مدني يقوم على دعائم الديمقراطية والمشاركة الفعالة، مما يُمكن من بناء مجتمع ديمقراطي فلسطيني.

ارتكزت أهداف التربية المدنية الفلسطينية إلى الأسس والمبادئ العامة للسياسة التربوية لوزارة التربية والتعليم العالي، وإلى القناعة بأن مفاهيم المجتمع المدني يجب ترسيخها منذ الصغر.⁽³⁾ لذلك كان توجه المنهاج نحو تحقيق الأهداف المعرفية والاجتماعية، وتعميق الانتماء الفلسطيني لدى الطالب، وتنمية قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة والتسامح، وغير ذلك من القيم الإيجابية.⁽⁴⁾ ذلك من خلال مساعدة الطالب في إدراك العلاقة بين المؤسسات المختلفة التي ستلعب دوراً في تشكيل شخصيته، والتي أهمها: الأسرة والمدرسة، ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى.⁽⁵⁾

(1) هديل رزق القزاز "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثامن الأساسي، ص 15-22.

(2) نفس المرجع، ص 36.

(3) زهيرة كمال "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الأول الأساسي، ج1، ط3، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2004م/1425هـ. المقدمة.

(4) سعاد القدومي "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الثاني الأساسي. مرجع سابق. المقدمة.

(5) ناصر السعافين "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الرابع الأساسي، ج1. مرجع سابق. المقدمة.

والخلاصة التي يمكن الوصول إليها حول منهاج التربية المدنية الفلسطيني أنه عالج مسألة التربية المدنية ضمن الإطار الزمني والحضاري اللذين يتحكمان في إنسان هذا العصر. (1) يحاول المنهاج تأسيس بنية ديمقراطية، من خلال تركيزه على التنشئة الديمقراطية لتكون أساساً لعلاقة بين الطالب والمجتمع والسلطة السياسية تقوم على التسامح والحوار البناء والمساواة والعدل واحترام الدستور وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن توجهات منهاج التربية المدنية الفلسطيني نحو تأسيس بنية ديمقراطية من خلال العملية التعليمية تفتقر إلى الخطوات الأساسية في بناء الديمقراطية والتي تبدأ بتغيير الثقافة الاجتماعية والسياسية الموروثة والسائدة في المجتمع الفلسطيني، وتخليصها من القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تقر التسلط والرضوخ، سواء اكتسبت تلك الثقافة بفعل تأثير الظروف والمعاناة الفلسطينية عبر الحقب التاريخية، أو بتأثير الواقع الفلسطيني المعاش، أو من خلال مؤثرات الواقع العربي، والذي لم تسجل التجربة الديمقراطية في بلدانه نجاحاً يذكر. هذا إضافة إلى أن توجهات التنشئة الديمقراطية في منهاج التربية المدنية جاءت من خلال توجهات علمانية، فقد بدأ واضحاً تحييد الدين الإسلامي في معالجة قضية الديمقراطية. لم يتطرق المنهاج الدراسي في أي من مقرراته-مثلاً- إلى الشورى كمفهوم إسلامي مقابل للديمقراطية ولم يقارن بينهما. كما أن المنهاج لم يتطرق إطلاقاً إلى تقديم شواهد وأدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة التي تدعم توجهاته في زرع قيم التسامح والعدل والمساواة وغير ذلك من القيم التي يدعو إليها الدين الإسلامي.

في هذا المجال لا بد من التأكيد على أن الإسلام كان سباقاً في غرس وترسيخ القيم الديمقراطية التي تعزز بنية الإنسان، وشعوره بحقوقه وواجباته نحو الآخر والتي تمثلت بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر".⁽²⁾ وأكد الإسلام على الحرية الفردية في الممارسة الحياتية،

(1) http://www.sis.gov.ps/Arabic/royo/B/page4-htm#_ednref18 Visited at (15/1/2007)

(2) سورة آل عمران. الآية 110

والحق في إبداء الرأي، قال تعالى: "وشاورهم في الأمر."⁽¹⁾ كما شعر الناس في ظل الإسلام بالعدل والمساواة على اختلاف أصولهم وعروقهم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع "أيها الناس إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلكم لأدم وآدم من تراب، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى، ألا هل بلغت؟ اللهم فاشهد"⁽²⁾. لقد انطلق تعامل الإسلام مع مفهوم الديمقراطية - بغض النظر عن المصطلح - من مبادئ إنسانية وحضارية خلافا لبعض الديمقراطيات المعاصرة التي انطلقت من مصالح سياسية أو اقتصادية أو كليهما.⁽³⁾

4.3 واقع التربية المدنية التعليمي

العملية التعليمية التربوية متعددة العناصر أهمها: المنهاج الدراسي والمدرسة والمعلم والطالب. هذه العناصر متداخلة ومتشابكة وكل منها يكمل ويتم الآخر، فهي بمثابة الآلة التي لا يمكن أن تعمل وتنتج بشكل صحيح وسليم إذا افتقر أي جزء منها للكفاءة اللازمة. لذلك من الصعب تناول أي من هذه العناصر وأثره على العملية التعليمية بمعزل عن العناصر الأخرى.

في معرض تناول دور منهاج التربية الوطنية الفلسطيني في التنشئة الديمقراطية، والخصوص من خلال تناول المنهاج الدراسي للتربية المدنية إلى أن التوجهات الديمقراطية كانت واضحة الملامح فيه، وأنه يعمل على تأسيس قاعدة للممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن ذلك وحده لا يكفي للحكم على أن الهدف قد تحقق أو أنه في طريقه للتحقق ما لم يتم الوقوف على واقع العناصر الأخرى في العملية التربوية، وفيما إذا كانت تسير في اتجاه تحقيق التكامل مع المنهاج الدراسي لتحقيق الأهداف المرجوة. من هذا المنطلق، سيتم مناقشة دور العناصر الأخرى المعززة للتنشئة الديمقراطية المتمثلة في المدرسة والمعلم والتي بدورها تنعكس إما بالإيجاب أو السلب على العنصر المستهدف وهو الطالب.

(1) سورة آل عمران. الآية 159

(2) محمد بن محمد أبو شهبة: السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة. ج2. دمشق: (د.ن). 1988. ص 574.

(3) عبد الله مجيدل: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية. مجلة الفكر السياسي. العدد 21. السنة

الثامنة. شتاء 2005. <http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-010.htm>. Visited at (19/2/2007).

1.4.3 دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية

المدرسة هي المؤسسة الأولى التي تحتضن الطفل خارج محيط الأسرة، فهي بذلك تمثل خبرته الأولى خارج هذا المحيط. وهي المؤسسة الرسمية الأولى التي يتم من خلالها تحقيق الفلسفة المجتمعية بما تتضمنه من قيم واتجاهات وسلوكيات، وما تنطوي عليه من مفاهيم مختلفة منها مفهوم الديمقراطية. وهي بذلك تتحمل مسؤولية خاصة وكبيرة في مجال إعداد الطالب ليكون مواطناً فعالاً. لذلك فإن على المدرسة أن تولي اهتماماً خاصاً بالتربية المدنية، يفرض ذلك كونها الحيز البنائي الرسمي الأول للإعداد الديمقراطي، والمواطنة، والمشاركة السياسية والاجتماعية، ذلك يعكس أثره في البيئة المدرسية بشكل خاص، والبيئة المجتمعية بشكل عام.⁽¹⁾

تلعب المدرسة كوحدة اجتماعية مميزة دوراً رئيساً وفاعلاً في مجال التنقيف الديمقراطي والتنشئة الديمقراطية، وهي حجر الزاوية بالنسبة للتنشئة الديمقراطية، فمن خلالها يتعرف الطالب على هويته المدنية والوطنية والثقافية. يتجسد هذا الدور المهم في ما تملكه من دور وإمكانيات التغيير والتطوير المجتمعي من خلال زرع القيم الديمقراطية بشكل مقصود ومخطط له، من حيث كونها حاضنة لعناصر العملية التعليمية المكتملة في هذا المجال كالمناهج الدراسي والمعلم والأنشطة المدرسية والتنظيمات المدرسية.⁽²⁾

إن التعويل على دور المدرسة في مجال تربية وإعداد الطالب للمواطنة الديمقراطية، يأتي من واقع أنها ركيزة أساسية ومهمة في عملية التنشئة الديمقراطية. لذلك فإن هذه الدراسة تطرح تساؤلاً مهماً عن واقع حال المدارس الفلسطينية، ودورها التربوي والتنقيفي والتطبيقي في مجال التنشئة الديمقراطية، في محاولة استجلاء الدور الذي تضطلع به المدرسة الفلسطينية في هذا المجال.

(1) فاروق حسن شرف: مدير مدرسة ناجي صبحه الأساسية بنابلس. 2006/9/2

(2) نفس المرجع.

في البدء، وبناء على الطرح السابق، فإن المدرسة تمتلك الإمكانيات والوسائل التي من شأنها أن تعد المواطن الديمقراطي، وتدعم المواطنة الفعالة بإتاحتها المجال لتعلم الديمقراطية نظريا وعمليا في المحيط المدرسي. ذلك من خلال تطبيق منهاج التربية المدنية بشكله التربوي الصحيح والسليم، ودمج الطلاب ومشاركتهم في حكم المدرسة، وتطبيق الأنشطة المدرسية المختلفة التي تشمل تكوين الأسر الصفية، واللجان المختلفة عن طريق متابعة تطبيق الأسلوب الصحيح والنزيه في الترشيح والانتخاب لهذه اللجان. ذلك يقتضي وجود فناعة ووعي واهتمام خاص بموضوع التربية المدنية من قبل الإدارات المدرسية، لا أن تنظر للمنهاج على أنه مجرد إعداد أكاديمي يمارسه الطالب في المستقبل دون إكسابه الجوانب المعرفية والقيمية والعملية للتربية المدنية.⁽¹⁾

إن طبيعة عمل الباحث كمدرس للمواد الاجتماعية في مدارس مدينة نابلس والتي تدرج مادة التربية المدنية في إطارها، مكنته من رصد ملاحظات عديدة تلقي الضوء حول واقع حال دور المدرسة الفلسطينية في مجال التنشئة الديمقراطية. ذلك من خلال الملاحظة المباشرة، والمقابلات التي أجراها مع عدد من مدرسي مادة التربية المدنية في العديد من المدارس.

- تتعامل معظم المدارس مع مادة التربية المدنية كمادة غير أساسية، لذلك فهي لا تلقى الاهتمام الكافي والذي تستحقه من الإدارات المدرسية والمعلمين وبالتالي الطالب نفسه.⁽²⁾
- لا توفر المدرسة الإمكانيات لتطبيق أنشطة التربية المدنية المنهجية واللامنهجية التي من خلالها يظهر دور منهاج التربية المدنية في مجال التنشئة الديمقراطية. وهذه الأنشطة في حالة ممارستها فإنها تمارس كنشاط مدرسي عادي ينتهي بنهاية هذا النشاط، وليس على أنه جزء رئيس من الممارسة الحياتية.⁽³⁾

(1) محمد هاني عبد ربه: مدرس بمدرسة قوصين الأساسية. 2006/11/5.

(2) يعقوب يوسف حسن الخياط: مرجع سابق.

(3) نفس المرجع.

إن ذلك يدل على وجود نقص في الوعي والخبرة المدرسية حول طبيعة أنشطة التربية المدنية بشقيها المنهجي واللامنهجي، من حيث كونها تركز على مهارات المشاركة والانتماء لدى الطلبة، وترتكز على أنشطة مختلفة ومستدامة تدفع الطلبة نحو المشاركة الفعالة، والمبادرة، والممارسة الديمقراطية كأسلوب حياة.⁽¹⁾

يمكن القول إن الأنشطة المدرسية المهمة والتي تدعم التنشئة الديمقراطية التي يركز عليها منهاج التربية المدنية مغيبة في معظم المدارس بشكل عام. يمكن إرجاع أسباب تغييبها إلى عوامل اقتصادية، وعدم قناعة المدارس والمعلمين وأولياء الأمور بجودها وأهميتها، والانفصال بين المدرسة والمجتمع، والتركيز الكبير على الجوانب التحصيلية للعملية التعليمية دون الجوانب الأخرى.⁽²⁾

■ هناك عدم اهتمام كاف، وعدم متابعة فعالة للتنظيمات واللجان المدرسية - رغم اهتمام وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بمتابعة هذا الجانب وتعزيزه-، كالأسر الصفية، ومجالس الطلبة، واللجان المدرسية الأخرى المختلفة. ذلك ما يؤثر في التكوين الذاتي والمجتمعي للطالب من حيث إحساسه بقدراته الشخصية، وانتمائه الاجتماعي.⁽³⁾

إن تكوين التنظيمات الطلابية واللجان المدرسية بشكلها الصحيح والهادف ينعكس أثره على السلوك الاجتماعي للطالب، وعلى البيئة المدرسية. وكمثال على الأنشطة الفعالة والتي تؤثر في التنشئة الديمقراطية مشاركة طلاب التنظيمات المدرسية في حكم المدرسة وإدارتها لمدة يوم كامل تحت الإشراف غير المباشر للإدارة المدرسية، وفي هذه الحالة تبلغ المدرسة أقصى درجات الفعالية في التنشئة الديمقراطية.

لذلك، وحتى تؤدي المدرسة دورها المنوط بها في مجال التنشئة الديمقراطية، وحتى تحتل مكان الصدارة في هذا المجال، فعليها العمل بكافة عناصرها ومكوناتها على تطبيق منهاج

(1) فاروق حسن شرف: مرجع سابق. (مقابلة)

(2) تيسير كامل محمد عيسى: مدير مدرسة سعد صايل بنابلس. 2006/11/25.

(3) شاهر روجي حامد اشتيه: مرجع سابق.

التربية المدنية مفهوما وممارسة لتحقيق الأهداف التي أعد من أجلها منهاجها الدراسي، وذلك من خلال:

■ أن تتعامل الإدارات المدرسية مع منهاج التربية المدنية كمادة أساسية لا يقل أهمية عن غيره من المواد الدراسية الأساسية، من خلال استمرارية الإشراف والمتابعة والتقييم والتقييم والإرشاد. ذلك ما ينعكس أثره على اهتمام كل من المعلم والطالب وأولياء الأمور، ويعمل في نفس الوقت على تأسيس القاعدة الديمقراطية التي يهدف منهاج الدراسي إلى تحقيقها.(1)

■ أن توفر المدرسة الأنشطة الواسعة التي تستخدم التجارب الإنسانية التي تمكن الطالب من التفاعل مع الآخر، خاصة الأنشطة التي تربط المدرسة بالبيئة الخارجية والتي تمكن الطالب من التفاعل مع المؤسسات المحيطة به سواء المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. إن التعريف بالمؤسسات وأهمية المؤسساتية يحقق هدفا مهما في مجال التنشئة الديمقراطية يتعلق بكيفية عمل الديمقراطية، والعلاقات السياسية في المجتمع، وكيفية التعامل بين أفراد المجتمع والعلاقات بينهم وبين المؤسسات المجتمعية الأخرى كالعلاقة بين الحكومة والأحزاب مثلا.(2)

إن الاهتمام بالأنشطة خصوصا الأنشطة التي تدرب التلاميذ على العمل الجماعي كأنشطة المعسكرات مثلا. ذلك يتيح للتلاميذ اكتساب المهارات الحياتية والاجتماعية والإنسانية، وتشجعهم على الارتباط بالمجتمع الخارجي وممارسة الأنشطة التي تخدم المجتمع، وتنمي قدرة الطالب على تحمل المسؤولية والقيادة وتوثق الصلة بين المدرسة والبيئة.

2.4.3 دور المعلم في التنشئة الديمقراطية.

يعتبر المعلم عنصرا مهما في تحديد واقع التربية المدنية الفلسطينية، فهو عنصر التواصل المباشر مع الطالب، وهو قدوته في السلوك، ومنه يقتبس القيم التي يستهدفها منهاج الدراسي.

(1) أنوار علي عيد: مدرسة بمدرسة ناجي صبحة بنابلس 2006/11/28

(2) نفس المرجع

وهنا لابد من الإشارة إلى أن نوعية المدرس وسلوكه وطبيعته علاقته بالطالب لها تأثير كبير على سلوك الطالب ونشأته.

إن دور المعلم الفلسطيني في مجال التنشئة الديمقراطية ليس أحسن حالا وأوفر حظا من دور المدرسة، فكل من المدرس والمدرسة -كعنصرين رئيسيين في العملية التعليمية- يؤثر ويتأثر بالآخر، وكلاهما ينعكس أثره وتأثيره على الطالب.

من خلال الملاحظة المباشرة والمقابلات يمكن تناول الملاحظات التالية التي تلقي الضوء على واقع التربية المدنية من خلال مناقشة دور معلم التربية المدنية وأثره في التنشئة الديمقراطية.

■ نقص الكادر التعليمي المؤهل لتدريس مادة التربية المدنية: إن عدم التعامل مع مادة التربية المدنية كمادة أساسية في المدارس يؤدي إلى الاستهانة بها وإسنادها إلى معلمين غير متخصصين أكاديميا وغير مؤهلين لتدريسها، كما يتوانون عن مطالبة وزارة التربية والتعليم بتعيين مدرسين متخصصين ومؤهلين لتدريس مادة التربية المدنية.⁽¹⁾

إن أهم المهارات التي يجب أن تتوفر في معلم التربية المدنية حتى يكون فاعلا ومؤثرا هي:

- مهارات التفاعل مع التلاميذ لتنمية وعيهم المجتمعي الديمقراطي، وتنمية ثقافتهم الديمقراطية.⁽²⁾

- مهارات الأنشطة المدرسية ذات الدلالة الديمقراطية.⁽³⁾

- مهارات ربط منهاج التربية المدنية بقضايا واحتياجات المجتمع.⁽⁴⁾

- مهارات التفاعل الاجتماعي والتعامل والتفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني.⁽⁵⁾

(1) أنوار علي عيد: مدرسة بمدرسة ناجي صبيحة بنابلس 2006/11/28

(2) فاروق حسن شرف: مرجع سابق. (مقابلة)

(3) تيسير كامل محمد عيسى: مرجع سابق (مقابلة)

(4) رضوان شفيق داود: مدرسة سعد صايل الأساسية (2006/11/25)

(5) أسامة صادق فالح نمرين: مدرسة نعيم عبد الهادي الأساسية (2006/12/2)

- مهارات المشاركة السياسية.(1)

إن التدريس الفعال للتربية المدنية يستلزم إضافة إلى الاهتمام بالمحتوى الدراسي مزيداً من الاهتمام بالمهارات والقيم والمبادئ الأساسية للديموقراطية والمشاركة في نظامها. من الملاحظ أن ذلك الاهتمام غير واضح في المدارس الفلسطينية، فالسواد الأعظم من مدرسي مادة التربية المدنية لا يملكون المهارات اللازمة للتعامل والتفاعل مع المادة. لذلك فإن تدريسها لا يتم بصورة جيدة تحقق أهدافها، إنما يقتصر الاهتمام بها غالباً على الجوانب التحصيلية فقط. ولا شك أن نجاح الإعداد الديموقراطي والتنشئة الديموقراطية يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنجاح في تدريس منهاج التربية المدنية.

■ عدم تطبيق أساليب التدريس التي تناسب هذه المادة وأهدافها: هناك العديد من أساليب التدريس التي يمكن تطبيقها في تدريس مادة التربية المدنية والتي تعمل على تنمية قيم الحرية والديموقراطية لدى الطالب، وتحقق تفاعلاً وانسجاماً بين المعلم والطالب⁽²⁾ مثل: حل المشكلات، الحوار، تمثيل الأدوار، الاستبصار، ورش العمل، أساليب المناقشة.⁽³⁾ نظراً لأهمية هذه الأساليب التدريسية في مجال الإعداد الديموقراطي والتنشئة الديموقراطية في ما يلي تعريفاً موجزاً لكل منها:

- **أسلوب حل المشكلات:** في هذا الأسلوب يحدد المعلم أو أحد الطلاب مشكلة معينة، - يفضل أن تكون المشكلة متصلة بالواقع- ويطلب من كل تلميذ التفكير في حل لهذه المشكلة باستكمال الخطوات العلمية في حلها (جمع المعلومات حولها، واختيار أنسب الحلول، وتطبيق الحل، وفحص النتيجة). وفي الحصة التالية يتم عرض تصورات التلاميذ واختيار أفضل الحلول الممكنة.

(1) فاروق حسن شرف: مرجع سابق.(مقابلة)

(2) فاروق حسن شرف: مرجع سابق.(مقابلة)

(3) إلهام عبد الحميد: المنهج الموازي وتنمية ثقافة التربية المدنية . المؤتمر الأول للشبكة العربية للتربية المدنية.

تحرير: كمال غيث ومنى درويش. عمان- الأردن. 1-4 تشرين ثان/نوفمبر 2002. ص 61.

وانظر: حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة في التوظيف الاجتماعي للتعليم. ط1. بيروت: مكتبة الدار العربية للكتاب. 1996. ص 118.

- **الحوار:** أسلوب تدريسي سهل التطبيق، عن طريق الحوار يتم تسوية النزاعات، وتفهم وجهات النظر الأخرى، وعدم فرض الآراء، واحترام رأي الآخر حتى لو كان رأياً مخالفاً.
- **تمثيل الأدوار:** يعتبر تمثيل الأدوار أسلوباً شائعاً وممتعاً في التعليم، يتم من خلاله عرض قضية معينة اجتماعية أو سياسية وغير ذلك من القضايا، ويتم في نفس الوقت تحديد أطرافها المسؤولين عن حلها في الواقع. يختار الطالب دور المسئول الذي سيقوم بتمثيل دوره وعرض رأيه وموقفه في القضية.
- من مزايا هذه الأسلوب أنه يقوي شخصية الطالب، ويشجعه على التعبير بحرية عما يعتمل في نفسه، وينمي مهارات القيادة والمشاركة، ومهارات التفكير السليم، والقدرة على تصور الحلول المختلفة للقضايا المجتمعية.
- **ورش العمل:** تقوم فكرة ورش العمل على تقسيم الطلاب إلى مجموعات معينة، تتبنى كل مجموعة دراسة موضوع معين للخروج بنتائج وتوصيات لتحسين وتطوير موضوع الدراسة الموضوع على ورشة العمل. إن أسلوب ورش العمل ينمي في الطالب مهارات النقد والتمحيص، واقتراح الحلول، والمشاركة، والقدرة على تحمل المسؤولية، والعمل الجماعي.
- **نظرية اللعبة:** نظرية اللعبة في الأصل فرع خاص من الرياضيات، إلا أنها بدأت تحتل مكاناً مهماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بشكل عام، فقد طورت لدراسة اتخاذ القرارات في الظروف الصعبة والمعقدة. فهي معالجة علمية تحاول توقع النتائج استناداً على النماذج التفاعلية التي فيها قرارات كل طرف تؤثر على قرارات الأطراف الأخرى.⁽¹⁾ إن الالتزام بقواعد اللعبة ومراعاة طريقة اللعب ضمن قوانين خاصة تقود الأطراف للاعبين إلى الوصول إلى تحليلات منطقية ممنهجة للقضية محل البحث.

(1) نظريات التعلم.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8 Visited at (21/12/2006)

في أسلوب نظرية اللعبة يكون المعلم مجموعتين أو أكثر حسب ما تقتضيه القضية محل الدراسة، يكون لكل مجموعة قائدا وأفراد المجموعة الآخرين يعملون كمساعدين ومستشارين. إن أهم ما يميز نظرية اللعبة أنها تتطلب من أفراد كل مجموعة أن يتوقعوا ما يمكن أن يكون عليه موقف المجموعات الأخرى من القضية، لذلك يعدون أنفسهم لمواجهة اللاعبين الآخرين بناء على توقعاتهم وتحليلاتهم لكسب الجولة.

يعود هذا الأسلوب بالفائدة على الطالب والمعلم، فهو ينمي في الطالب مهارة التخطيط والبحث والدراسة، والقدرة على التنبؤ والتوقع والقدرة على المواجهة والإقناع. كما أنها تنمي في المعلم القدرة على النقد والتوقع واستخلاص النتائج.

- **أساليب المناقشة:** تتعدد أساليب المناقشة التي يمكن اتباعها كأساليب للأنشطة والتدريس للتربية المدنية، منها: (1)

أ- العصف الذهني : وهو أسلوب يقترب كثيرا من أسلوب حل المشكلات. حتى يحقق هذا الأسلوب أهدافه ينبغي أن يتوفر للتلاميذ مناخا من الحرية، وأن يبتعد المعلم عن الشكل الرسمي في التعامل مع الطلاب، وبذلك يتمكن المعلم من اكتشاف مشاعر الطلاب وتنمية اتجاهاتهم. من مزايا هذا الأسلوب أنه يزيد من فرصة مشاركة المعلم والطالب، ويساعد على تطوير المهارات الاجتماعية كالخطابة والاتصالات. يكتسب الطلاب من خلال أسلوب العصف الذهني القدرة على التركيز، ويتعلمون طرق حل القضايا المجتمعية والمشكلات العامة.

ب- المجموعات الصغيرة: يقسم الطلاب في هذا الأسلوب إلى مجموعات صغيرة (4-6 أفراد)، ويتولى أحد الطلاب قيادة المجموعة، وآخر أميناً للسر (سكرتيراً).

يناسب هذا الأسلوب القضايا الخلافية، فهو يسمح بالحديث بصراحة وحرية لأفراد كل مجموعة مهما كانت طبيعة الخلاف بينهم. فهو يتناول الآراء والأفكار والقضايا بشكل

(1) إلهام عبد الحميد: مرجع سابق. ص ص 62-63.

يسمح بالمشاركة لمعظم الطلاب، وينمي فيهم مهارات البحث والتقويم واحترام الآخر، وينمي التعاون والمسئولية والتماسك والاتحاد بين أفراد المجموعة.

ج- لجنة تقصي الحقائق: فكرتها تقوم على اختيار لجنة من الطلاب، وباقي الطلبة يمثلون الجمهور. يقوم كل عضو في اللجنة بإلقاء كلمة موجزة حول موضوع أو قضية معينة، ثم يقوم الجمهور بتوجيه الأسئلة إلى أعضاء اللجنة حول القضية المطروحة، ويتولى أعضاء اللجنة حسب توزيع الأدوار المسبق بينهم الإجابة عن أسئلة الجمهور.

هذا الأسلوب يفيد منه كل من المعلم والطلاب، ففي الوقت الذي تتطور لدى التلاميذ مهارات الاستماع الجيد، وإلقاء الأسئلة، والقيادة، والنقد والاختلاف، فإن المعلم يتدرب على مهارة الملاحظة وإدارة الفصل الدراسي.

د- المائدة المستديرة: يجلس التلاميذ حول مائدة مستديرة خلافا للأسلوب التقليدي المتبع في الحصص الدراسية، ليتناقشوا في قضية معينة. ما يميز هذا الأسلوب أنه يعزز العلاقات بين الطلاب، ويفعل قيم المشاركة وحرية التعبير والرأي، واحترام رأي الأقلية، والبعد عن التعصب.

هـ- لجنة المعارضة: في هذا الأسلوب يتم تقسيم طلاب الفصل إلى مجموعتين، كل منها تقوم بدراسة نفس الموضوع أو القضية من وجهتي نظر متعارضتين. يسمح أسلوب لجنة المعارضة أن يفحصوا أي موضوع من وجهة نظر خلافية.

و- المناظرات: يشبه هذا الأسلوب أسلوب لجنة المعارضة، حتى يتم في الأساس تقسيم طلاب الفصل إلى مجموعتين تناظر إحداهما الأخرى دفاعا عن وجهة نظرها في القضية، إلا أنه في حالة تشعب القضية المطروحة يمكن أن يتم تنظيم أكثر من مناظرة.

يسهم أسلوب المناظرات في تنمية مهارات المجادلة والحوار، وينمي التفكير النقدي ومهارة الاستماع والثقة في نفوس الطلاب، كما أنه يساعد على تحديد أبعاد القضية المطروحة.

ذلك إضافة إلى غير ذلك من الأساليب التي يكون النشاط الجماعي محوراً، والتي يمكن للمعلم أن يتعرف إليها أو يطورها، أو أن يدمج أكثر من أسلوب تدريسي، بحيث يسهم مساهمة فاعلة في تنمية مفاهيم واتجاهات وثقافة التربية المدنية.

من خلال العرض السابق فإن على المعلم أن يتبع في تدريسه لمادة التربية المدنية الأساليب التربوية المختلفة، وأن يوفر المواقف المتنوعة التي تزود الطالب بالمهارات والقيم والاتجاهات التي تنمي شخصيته بشكل شامل. من ذلك تشجيع الطالب على العمل الجماعي، والمشاركة، وتحمل المسؤولية، ومهارات التفاعل الاجتماعي، ذلك من خلال مشاركته في إدارة الفصل، والتخطيط للنشاطات المدرسية كالرحلات وغيرها، والمشاركة في حل المشكلات المدرسية والمجتمعية.⁽¹⁾

من الملاحظ أن الأسلوب المتبع في تدريس هذه المادة في المدرسة الفلسطينية يكاد يقتصر على الأسلوب التقليدي التقليدي الذي يستهدف تحفيظ الطالب ما ورد في المنهاج الدراسي من محتوى، فالمدرس ما زال محور العملية التعليمية في تدريس المادة، مع العلم أن أمثلة أساليب التدريس السابقة تجعل الطالب محور العملية التعليمية، مما يجعله طالباً ماهراً مبدعاً محباً للمعرفة، ومشاركاً فاعلاً في العديد من الأنشطة الاجتماعية.

■ عدم التطابق بين القول والفعل: إن التنشئة الديمقراطية لا يمكن لها أن تتحقق إذا كان هناك تعارضاً بين التعليم والتطبيق. في حالة وجود تعارض بين مضمون المادة الدراسية وبين سلوك المعلم فإن التأثير التربوي للمعلم يتقلص إلى حده الأدنى.⁽²⁾

كلما كان المعلم مستوعباً للمنهاج الدراسي ومؤمناً به، وملتزماً في سلوكه وتصرفاته، كان أكثر قدرة على تحليل المحتوى وإيصاله لطلابه بطريقة سهلة وسلسة. عند ذلك يكون أكثر

(1) إلهام عبد الحميد: مرجع سابق. ص 61.

(2) أنوار علي عيد: مرجع سابق (مقابلة)

قربا من طلابه، وبالتالي أكثر تأثيرا على غرس القيم التربوية والديموقراطية في عقول طلابه، ذلك ما ينعكس بالإيجاب على سلوكهم وتصرفاتهم.⁽¹⁾

إن ما دل عليه الواقع العملي في هذا المجال من خلال الملاحظة المباشرة والمقابلات أن هناك ظروفًا تتعلق بالمعلم تجعل التطابق بين القول والفعل في مجال تدريس التربية المدنية غير متحقق بشكل عام في المدرسة. ذلك يعود لأمرين رئيسيين يتعلقان بطبيعة المعلم ونشأته وبيئته. والأمر الآخر يتعلق بالمناخ الاجتماعي السائد والذي سيتم مناقشته لاحقًا.

إذا كان المعلم ذا طبيعة تحكمية تسلطية فسيجد ذلك من قدرة الطالب على النقاش والحوار وإبداء الرأي، وفي ذلك طمس لشخصية الطالب، وتضييق مجال حريته في التعبير عن آرائه، والحد من مجال إبداعه ومشاركته، وقصور في تحقيق ذاته. وبالطبع فإن العكس سيحدث في ما إذا كان المعلم ذات طبيعة ديموقراطية.⁽²⁾

5.3 إشكاليات التربية المدنية الفلسطينية.

تعاني التربية المدنية الفلسطينية من معوقات وإشكاليات ينعكس أثرها على الإعداد الديموقراطي والتنشئة الديموقراطية في المدرسة. إن أهم هذه الإشكاليات تتمثل في إشكالية الإطار المفاهيمي للمناهج الدراسي، وإشكالية المناخ الاجتماعي الفلسطيني السائد.

1.5.3 إشكالية الإطار المفاهيمي لمناهج التربية المدنية الفلسطيني

ظهرت إشكالية الإطار المفاهيمي والفلسفي لمادة التربية المدنية الواجب الاستناد إليه في تأليف المناهج وتدريبه منذ أن تقرر تدريس التربية المدنية كمادة مستقلة في المدارس الفلسطينية. لم يكن هناك تصور واضح لهذا الإطار، فقد اتسم بالضبابية وعدم الوضوح، إضافة إلى وجود حالة من الخلط بين منهجي التربية المدنية والتربية الوطنية.⁽³⁾

(1) أنوار علي عيد: مرجع سابق (مقابلة)

(2) رضوان شفيق داوود: مرجع سابق (مقابلة)

(3) ورشات عمل حول الإطار المفاهيمي للتربية المدنية

إن عدم وضوح الإطار المفاهيمي لمنهاج التربية المدنية الفلسطيني يؤدي إلى عدم وضوح الأهداف السلوكية في ذهن المدرس من حيث الصياغة والتطبيق، مما يخلق حالة من عدم الانسجام بين المدرس والمادة الدراسية، ذلك ما يجعل المدرس مهتماً بالشكليات أكثر من اهتمامه بالممارسة العملية والتطبيقية. يؤثر عدم وضوح الإطار المفاهيمي والفلسفي لمنهاج التربية المدنية بشكل عام على كافة المفاهيم والمصطلحات والسلوكيات المراد إكسابها للطلبة ومنها المفاهيم الديمقراطية، خصوصاً عند عدم النص عليها بشكل مباشر في المحتوى الدراسي، فمنهاج التربية الوطنية الفلسطيني الحالي المتداول رغم محدوديته لم يتناول المفاهيم بالشرح الكافي مما يلقي عبئاً إضافياً على المدرس ويفتح مجالاً لاجتهاده.⁽¹⁾

على الرغم من أن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية قد خصصت مقررات للتربية المدنية يتم تدريسها بشكل مبرمج ومنظم، فقد تبين عدم وضوح الإطار المفاهيمي للمنهاج الدراسي للتربية المدنية، قد يعود ذلك إلى حداثة منهاج التربية المدنية الفلسطيني وعدم طرحه كمقرر مستقل قبل قدوم السلطة الفلسطينية، وعدم توفر الخبرة الكافية لإعداده، وعدم وضوح الفلسفة التعليمية للمنهاج.

من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع عدد من مدرسي هذه المادة، فقد اتفق جميع من تمت مقابلتهم بأن المنهج يفتقر إلى التحديد والوضوح. كما أن بعض مدرسي المرحلة الأساسية الدنيا اقترحوا أن يدمج المحتوى الدراسي لمادة التربية المدنية في الصفوف الأساسية الثلاثة الأولى ضمن محتوى المواد الأخرى. ذلك ما يدل على عمق المشكلة من حيث عدم الإدراك الكافي لأهداف التربية المدنية الفلسطينية، مما ينعكس أثره بالتالي على درجة الاهتمام بالمحتوى الدراسي للمادة، وعلى طرق وأساليب تدريسها.

2.5.3 إشكالية المناخ الاجتماعي السائد.

إن طبيعة المناخ الاجتماعي الفلسطيني السائد، تبدو واضحة في ما تعاني منه الساحة الفلسطينية من أوضاع مأساوية طالت كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية، والناجمة

(1) فاروق حسن شرف: مرجع سابق (مقابلة)

عن الاحتلال الإسرائيلي، والوضع الفلسطيني الداخلي. ذلك ما ينعكس أثره على العملية التعليمية، فهي لا تعمل في بيئة ديمقراطية تمكنها من القيام بدور فعال من أجل تحقيق تنشئة ديمقراطية وبناء ديمقراطي للأجيال.

ليس من شك أن تداعيات الاحتلال الإسرائيلي قد أثرت وتؤثر بشكل مباشر ورئيس فيما آل إليه الوضع الفلسطيني، من حيث أنه احتلال ممنهج يستهدف الإنسان الفلسطيني ومجتمعه بكافة مكوناته، إلا أن وحدة الشعب الفلسطيني في مقاومته للتحرر من نيره تخلق تفاعلات اجتماعية، وحراكا اجتماعيا تنعكس آثارها على جوانب عديدة في المجتمع الفلسطيني، منها السياسية والاجتماعية.

أما الوضع الفلسطيني الداخلي في الساحة السياسية الفلسطينية والناجم عن تداول السلطة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي تمت بتاريخ 2006/1/25، فهو أشد انعكاسا في سلبياته المجتمعية الشاملة. إن إطار موضوع هذه الدراسة، يتناول بشكل محدد ما يعكسه ذلك الوضع من سلبيات تنعكس على الإعداد الديمقراطي والتنشئة الديمقراطية التي يهدف إليها منهاج التربية.

إن العملية الانتخابية بكافة مراحلها ابتداء من وضعها القانوني الذي ينص عليه الدستور إلى مرحلة إجرائها وإعلان نتائجها، مرورا بكافة الاستعدادات وأهمها عملية الترشيح، وحق كل مواطن تتوفر فيه الشروط لترشيح نفسه، وكذلك واجب المواطن وحقه في الانتخاب، كلها أمور تقع في إطار ممارسة الديمقراطية - وهي لا تعني بالضرورة وجود الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني - التي مارسها الشعب الفلسطيني في حينه بشفافية وبروح المسؤولية. إلا أن ما تطور إليه الوضع في الساحة الفلسطينية بعد تولي حركة حماس مسؤولية الحكم، يؤدي إلى انفراط العقد الاجتماعي الفلسطيني وتشويه نسيجه المجتمعي.

في هذا الإطار لا يمكن تجاهل موقف العديد من الدول التي تتبنى الديمقراطية كمنهج وأسلوب حياة، وتدعو إلى تطبيقها في دول العالم الثالث، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وإسرائيل، من نتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة وتأثير مواقف هذه الدول في المناخ

الاجتماعي الفلسطيني. إن رفض هذه الدول لنتائج الانتخابات، واتخاذها موقفا عدائيا من الحكومة المنتخبة والذي تمثل في الدعوة لعدم التعامل مع الحكومة الجديدة، وفرض الحصار الشامل على الشعب الفلسطيني، وحرمانه من المساعدات ومن وصولها إليه ليدل على ازدواجية المعايير التي تتعامل بها الولايات المتحدة وحلفاؤها، وزيف دعوتهم للديموقراطية ونشرها. إن تلك الدول تريد تطبيق الديمقراطية التي تخدم مصالحها وأهدافها، فهم يريدون " ديموقراطية الدبابات الأمريكية". إن ذلك يؤدي إلى فقدان الثقة بالديموقراطية، ويشكل كذلك تضاربا بين ما يتعلمه الطالب في مجال الديمقراطية وبين دلالة الواقع، ويعزز الصراع المجتمعي مع الديمقراطية.

إن الوضع القائم في الساحة الفلسطينية والذي يشكل عائقا كبيرا في مجال التنشئة الديمقراطية لوجود فجوة بين النظرية والتطبيق، يلقي عبئا إضافيا على كل من المعلم والمدرسة بتجنيد كافة الإمكانيات التي تمكن الطالب من تجاوز المظاهر السلبية للوضع الفلسطيني، وحالة التناقض التي يعيشها بين الفكر والتطبيق. ذلك يقتضي أن تكون الممارسة الديمقراطية في البيئة المدرسية حقيقية، يتعلم من خلالها الطالب أن الديمقراطية عملية حيوية مستمرة ومتطورة خلال الظروف المختلفة التي يمر بها المجتمع، وأن الوضع الفلسطيني الراهن هو أمر طارئ لا يتصف بالديمومة.

الفصل الرابع

صراع البيئة المجتمعية الفلسطينية مع الديمقراطية

1.4 أسباب الصراع المجتمعي مع الديمقراطية

1.1.4 اختلاف المفاهيم والمعتقدات

2.1.4 التناقض بين النظرية والتطبيق

3.1.4 الخصوصية الفلسطينية

1.3.1.4 البعد الداخلي للخصوصية الفلسطينية

1.1.3.1.4 اتفاق أوسلو والصراع الديمقراطي

2.1.3.1.4 السلطة الفلسطينية والصراع الديمقراطي

3.1.3.1.4 مؤسسات المجتمع المدني والصراع الديمقراطي

2.3.1.4 البعد الخارجي للخصوصية الفلسطينية

1.2.3.1.4 الاحتلال الإسرائيلي

2.2.3.1.4 الموقف الدولي

2.4 التنشئة الديمقراطية الفلسطينية والصراع المجتمعي مع الديمقراطية

1.2.4 دور التعليم في حل الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية

الفصل الرابع

صراع البيئة المجتمعية الفلسطينية مع الديمقراطية

إن تناول هذه الدراسة لموضوع دور التربية المدنية الفلسطينية في التنشئة الديمقراطية لا يأتي من منطلق القناعة بأن الديمقراطية - بمفهومها الغربي - أسطورة أو وسيلة خلاصية للمشكلات المجتمعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما يروج لها الغرب، وكما تتبنى الإدارة الأمريكية تقديمها للدول العربية، والتي هي في حقيقة الأمر تروج للبرالية في ثوب الديمقراطية. إن النظام الديمقراطي - بغض النظر عن أعجمية المصطلح - أو أي نظام شبيه به والذي ينبغي على منهاج التربية المدنية الفلسطيني أن يؤسس له ويزرع بذوره في النشء لا بد أن ينطلق من الإجابة عن سؤال مهم هو: ما المفاهيم "الديموقراطية" التي نريد أن نبني من خلالها مجتمعا ديموقراطيا؟ بالطبع، المفروض أن لا تكون الديمقراطية بمفهومها الغربي هي الهدف والوسيلة، نظرا لعوامل ذاتية وموضوعية يتحقق وجودها في اختلافات البنية الاجتماعية والفكرية والدينية بين المجتمعات الغربية والمجتمع العربي الإسلامي الفلسطيني.

1.4 أسباب الصراع المجتمعي مع الديمقراطية

ترتبط إشكالية التحول الديمقراطي في المجتمعات بمعطيات محلية وإقليمية ودولية، كما ترتبط كذلك بمشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية.⁽¹⁾ إن من أهم مسببات هذه الإشكالية تنجم عن تبني الديمقراطية بالمفهوم الغربي الذي يخلط بين الديمقراطية والليبرالية ويزاوج بينهما، ويركز على الحقوق والحريات الفردية والتحررية، وحقوق الملكية وحرية التبادل الاقتصادي. إن تبني الديمقراطية بالمفهوم الغربي في المجتمع الفلسطيني يؤدي إلى حالة من الفصام المجتمعي، يتسبب فيه اختلاف المفاهيم والمعتقدات والمنطلقات بين الديمقراطية الغربية وبين

(1) محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1994. ص 81

الموروثات الدينية والفكرية والثقافية التي تشير إلى كل ما هو مشترك بين العرب حسب ما يعبر عنه الخطاب العربي المعاصر.⁽¹⁾

إن منظري الديمقراطية ومؤيديها ومروجيها ومفكريها في المجتمعات الغربية يريدون فرضها على المجتمعات الإنسانية الأخرى طوعاً أو قسراً خاصة دول العالم الثالث، معللين ذلك بما تتمتع به من مضامين إيجابية، وبما يدعوه بأن قيمها وأهدافها تتفوق على أي مشروع سياسي آخر.⁽²⁾ وهم في ذلك التوجه نحو فرض الديمقراطية الغربية على الشعوب الأخرى يتجاهلون طبيعة الاختلاف بين المجتمعات الإنسانية التي تصل في بعض الأحيان إلى حد التناقض، الذي من شأنه أن يولد صراعا مجتمعيا مع الديمقراطية في المجتمعات المستهدفة. يعود الصراع المجتمعي مع الديمقراطية إلى العديد من العوامل المتعلقة بالاختلاف بين الناس من حيث الدين، والثقافة، والحضارة، والتاريخ، والأيدولوجيا، وأنظمة الحكم وغيرها من العوامل.

إن أهم مسببات الصراع المجتمعي مع الديمقراطية والتي تؤدي إلى وجود الفصام المجتمعي في المجتمع العربي الفلسطيني يمكن مناقشتها من خلال عرض مظاهر الصراع المتمثلة في اختلاف المفاهيم والمعتقدات والفجوة بين النظرية والتطبيق والخصوصية الفلسطينية.

1.1.4 اختلاف المفاهيم والمعتقدات

تتأثر عملية الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية بالعديد من المفاهيم والمعتقدات متعددة المصادر السائدة في المجتمع سواء ما يتعلق منها بالماضي أو الحاضر، بعضها أكثر عمقا من الآخر. لذلك سيتم مناقشة اختلاف المفاهيم والمعتقدات بين المجتمع الديمقراطي الغربي وبين المجتمع العربي الإسلامي الفلسطيني من خلال أهم العوامل المؤثرة في هذا المجال وهي: الفردية والجماعية، الحرية والتحررية، الثقافة السياسية، تناقض مصادر التشريع، الديمقراطية والشورى.

(1) محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، دراسات ومناقشات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1991. ص ص 24،45

(2) حسني عايش: الديمقراطية هي الحل. ط1. عمان: المكتبة الوطنية. 1992. ص 84.

• الفردية والجماعية: إن الصراع بين الفردية والجماعية قائم في الفكر الغربي الذي تعتبر مجتمعاته مهدا للديموقراطية ومروجة لها، فهناك من اهتم بالجانب الفردي على حساب الجانب الجماعي، وهناك من اهتم بالجانب الجماعي على حساب الجانب الفردي، وهناك من يعتقد بوجود الانفصام بينهما فحاول التوفيق بمحاولات خاطئة.⁽¹⁾ لذلك فمن المتوقع أن يتولد صراع حول مفهوم الفردية والجماعية في الفكر الغربي عموما، والفكر العربي الإسلامي.

إن واقع الممارسة في الغرب يدل على حسم الصراع لصالح المذهب الفردي، حيث تعرف النظرية الديموقراطية التقليدية الفردية بأنها الخير الفردي وليس الخير المجتمعي، فما هو جيد للفرد هو جيد للمجتمع، وليس بالضرورة أن يكون ما هو جيد للمجتمع جيد للفرد. كما أن الديموقراطية الحديثة لم تتعد كثيرا عن إطار الديموقراطية التقليدية في رؤيتها أن خير المجتمع يتحقق من خلال حرص الفرد على خيره الذاتي مع التزامه بالخير العام. وبنفس المنطق ينادي الليبراليون بشكل عام إلى رفع كافة القيود عن الفرد إذا ما أريد أن يتحقق الخير لكل من الفرد والمجتمع.⁽²⁾ كما أن الرأسمالية في المجتمعات الديموقراطية الليبرالية الغربية قامت على أساس المذهب الفردي، وتدافع عنه بقوة، وليس أدل على ذلك من رفعها لشعار "دعه يعمل، دعه يمر"، بمعنى ترك الفرد يعمل ما يشاء بلا حواجز، ودعه يمر بلا عوائق، والانطلاق بعيدا عن أي قيود. وفي ذلك ظلم لحق المجتمع من أجل حرية الفرد.⁽³⁾

أما عن العلاقة بين الفردية والجماعية في الإسلام فهي ليست علاقة صراع، إنها علاقة تكاملية. المسلم شخص يتمتع بالاستقلالية في الإسلام ويملك حرية المبادرة الشخصية في إطار مصلحة الجماعة، فهو لا يذوب في الجماعة ولا يخرج الإسلام عن الجماعة ولا يفصله عنها.

(1) أبو زيد بن محمد مكي: ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية.

<http://www.islamtoday.net/islam/print.cfm?artid=2417> Visited at (28/12/2005)

(2) عبد الستار قاسم: حرية الفرد والجماعة في الإسلام. ط1. الخليل-فلسطين: دار المستقبل للدراسات والنشر والاعلام. 1998ص 10.

(3) نفس المرجع: ص 102.

الجماعية في الإسلام تتحقق نتيجة لتوجه المسلم نحو الفضيلة والمشاركة مع الآخرين ومن أجلهم.⁽¹⁾

لذلك فإن الصراع المجتمعي في المجتمع الفلسطيني يأتي لاختلاف المفاهيم المجتمعية حول الفردية والجماعية وما بينهما من صراع في الفكر الديمقراطي الغربي، مما يشكل عائقا في سبيل تطبيق الديمقراطية الغربية في المجتمع العربي الإسلامي الفلسطيني.

• الحرية والتحررية: يتجلى الصراع بين الحرية والتحررية في اختلاف طبيعة المفاهيم بينهما في المنظور الإسلامي والمنظور الغربي، مع أن كلا المنظورين متفقين حول الحريات العامة التي يجب أن يتمتع بها الأفراد. تتمثل هذه الحريات في حرية الاعتقاد وحرية الرأي وحرية التملك والحرية الشخصية وما يتفرع عنها من حريات.⁽²⁾

التحررية في المفهوم الديمقراطي الغربي عبارة عن حالة من الحرية الشخصية يمارسها الأفراد دون أي تدخل من الآخرين. التحررية منفتحة على الأفكار الجديدة وغير مقيدة بالمعتقدات أو العادات. يرى التحرريون ضرورة دور الحكومة من أجل توفير الشروط التي تمكن الأفراد من تحقيق قدراتهم، وأن على الحكومة أن تزيل بشكل فعال العقبات التي تواجه أفراد المجتمع وتحول دون تمتعهم بحرياتهم.⁽³⁾ فالحكومة مثلا، يجب أن تعطي المرأة حرية التصرف في جسدها، منها الإجهاض مثلا، وأن لا تتدخل في حرية المثلية الجنسية، وحرية الكلمة والصحافة والنشر غير المقيدة.

إن الحرية التي تجسدها الديمقراطية الليبرالية هي حرية سلبية، يكون فيها الفرد حرا إذا ترك دون تدخل الآخرين بأي صورة، أي إزالة كافة القيود الخارجية التي تحد من حقه في ممارسة حرياته المختلفة.

(1) نفس المرجع: ص 100-102.

(2) عبد القدير زلوم: الديمقراطية نظام كفر يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها. (د.م): منشورات حزب التحرير. 1990. ص 8.

(3) محمد بن سعيد الفطيسي: حتى لا نسقط جميعا في عالم الفوضى.

<http://www.arabvoice.com/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=4927>

Visited at (25/3/2007)

أما الحرية في المنظور الإسلامي فهي منحة إلهية للإنسان تضمن له أداء دوره الريادي على الأرض. وهي تتسع في مدلولاتها لتشمل كافة القضايا المتعلقة بحياة الإنسان في ما يفعل وفي ما لا يفعل، في حركته الفردية والاجتماعية، وهي حرية مرتبطة بالخضوع لله تعالى.⁽¹⁾ وقد جاء الإسلام كافلاً وحامياً ومطلقاً لكافة الحريات الإنسانية، سواء الحرية الدينية أو الحرية السياسية أو حرية التفكير والرأي وغير ذلك من الحريات.⁽²⁾ لكن الإنسان المسلم في الوقت الذي يتمتع فيه بحريته الشخصية الفردية، فإنه يتحمل مسؤولية فيما يتعلق بالتكاليف الشرعية، ذلك يعني أن هذه الحرية ليست مطلقة في حياته الخاصة.⁽³⁾ الحرية التي يقدمها الإسلام للإنسانية حرية محددة واضحة منضبطة التي لا تمس التكامل الإنساني بسوء. خلاصة القول إن الحرية في النظام الديموقراطي من شأنها أن تخلق صراعا مجتمعيا إذا ما طبقت في غير بيئتها، البيئة العربية الإسلامية، نظرا للاختلاف بين مفهومها ومصدرها في البيئتين.

• اختلاف الثقافة السياسية: يعرف ألموند (Almond) الثقافة السياسية بأنها "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي".⁽⁴⁾ إن الثقافة السياسية السائدة في أي مجتمع هي نتاج لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية فيه، والتي بدورها تعكس قيما وأنماطا سلوكية قد تكون متوافقة أو مخالفة للنمط الديموقراطي. تعتبر الثقافة السياسية السائدة في معظم المجتمعات الغربية قائمة على أساس وطيد من القيم الليبرالية الرأسمالية العلمانية، وهي راسخة في أعماقها والتي نادرا ما تواجه أي تحد أو مساءلة.

في المقابل، نجد في دول العالم الثالث ومنها المجتمع الفلسطيني مكانة مركزية لاحترام الجماعة وقيمها ومكانة خاصة للولاء الأسري والعشائري والقبلي والطائفي التي تحفظ القيم

(1) فرانز روزنتال. مفهوم الحرية في الإسلام. ترجمة: د. زيادة، د. رضوان السيد. بيروت: معهد الإنماء العربي. 1978. ص 18-19

(2) عبد الكريم عثمان: معالم الثقافة الإسلامية. ط 6. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1981. ص 58.

(3) محمد تقي مصباح اليزدي، أبعاد الحرية في الرؤية الإسلامية

<http://www.cdhrap.net/text/bohoth/34.htm> Visited at (22/3/2005)

(4) محمد زاهي المغربي: العرب بين ثقافة التسلط وثقافة الديموقراطية.

<http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=266#> Visited at (28/2/2007)

الجماعية. لذلك فإن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي تؤدي إلى عرقلة تطبيق النظام الديمقراطي.

إن خلق ثقافة مؤيدة لبناء نظام ديمقراطي في المجتمع العربي والفلسطيني عملية تتسم بالصعوبة نظراً للثقافة السياسية السائدة التي تعكس أنماطاً من السلوك تعرقل عملية البناء الديمقراطي. إن بناء الديمقراطية في الوطن العربي يقتضي تغيير الثقافة السياسية والاجتماعية العربية والإسلامية بأنماطها السلوكية وقيمها وتوجهاتها المتأصلة في المجتمعات العربية، وإحلالها بالقيم والتوجهات وأنماط السلوك التي تتواءم مع ما هو سائد في المجتمعات الغربية، وذلك أمر ينطوي على صعوبات جمة توجب الصراع المجتمعي مع الديمقراطية.

• تناقض مصادر التشريع: يعود اختلاف مصادر التشريع وتناقضها بين المجتمع الديمقراطي الغربي وبين المجتمع العربي الإسلامي إلى الاختلاف الديني بين المجتمعين. يعتبر الدين عاملاً من عوامل الصراع المجتمعي مع الديمقراطية والذي يتولد نتيجة للتناقض الحاد بين ما هو تشريع إلهي وتشريع بشري. فالنظام الديمقراطي نظام وضعي حق التشريع فيه للشعب، فالدستور وسائر القوانين هي من صنع البشر. تعتبر الديمقراطية منهجاً في الحكم يهدف إلى وضع حد لثنائية الحاكم والمحكوم التي سادت التاريخ الأوروبي القديم والوسيط. لذلك قام المنهج الديمقراطي على عدد من المبادئ الأساسية التي تتولد عنها آليات وأجهزة دستورية تختلف تفصيلاتها من نظام إلى آخر، ومنها: أن الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات المنبثقة عن الانتخابات، التعددية الحزبية، فصل السلطات، ضمان الحريات، احترام حقوق الإنسان.⁽¹⁾

أما نظام الحكم في الإسلام فإنه يتميز بالعديد من الخصائص والتي أهمها:

1- الحاكمية لله: أي أن الله - سبحانه وتعالى - هو وحده مصدر التشريع وأن الرسول صلى الله عليه وسلم مبلغ عن الله تعالى بالوحي، وأن الحاكم منفذ لأحكام الله تعالى مجتهد في

(1) الشيخ فتحي منصور: الإسلام والديمقراطية.

استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأساسية، وأن طاعته واجبة ما لم يخالف نصا صريحا.⁽¹⁾ قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا"⁽²⁾

2- السيادة للأمة: النظام السياسي الإسلامي نظام يقوم على الشورى، ويرفض جميع أشكال الأنظمة السياسية التي تقوم على الحكم الاستبدادي والغوغائية والفوضوية. قال تعالى "فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين".⁽³⁾ والحاكم المسلم يمارس تنفيذ النظام من خلال أخذ رأي فئة من الأمة تتصف بالذكاء والحنكة والتجربة والإخلاص للنظام والأمة، وهذه الفئة تمثل الأمة تمثيلاً حقيقياً، تعين الحاكم في اتخاذ القرارات، كما أن لها حق محاسبته.

3- الدولة الإسلامية متوحدة المبادئ ومتعددة الأشكال حسب ما تقتضيه ظروف الزمان والمكان.

إن الاختلاف الجوهرى والمهم بين المجتمع العربى المسلم فى المصادر التشريعية يشكل عائقا كبيرا أمام تطبيق الديمقراطية فى مفهومها الغربى، مما ينجم عنه صراع فكرى فى المجتمع المسلم نتيجة لتطبيق نظام وضعى من صنع الإنسان، وهو فى أحسن حالاته ومهما حاول واضعوه أن يكونوا متجردين ومتمتعين بالنزاهة، فإنه يبقى معرضا للخطأ ومفتقرا للموضوعية. ذلك من شأنه أن يعرض فئات من الناس للظلم ويحقق مصالح آخرين على حسابهم، أى سيكون هناك ضحايا من الناس نتيجة تطبيق هذا النظام.

(1) نفس الوردع

(2) سورة النساء: آية 59.

(3) سورة آل عمران: الآية 159

• الشورى والديموقراطية: تعتبر الشورى مصدرا من مصادر الصراع المجتمعي مع الديمقراطية في المجتمعات العربية الإسلامية، ذلك على الرغم مما تراه بعض التأويلات الإسلامية في أن آليات الديمقراطية عندما تستقيم تصبح واحدا من الترتيبات العملية التي يمكن أن تستخدم لتطبيق مبدأ الشورى.⁽¹⁾ الشورى والديموقراطية تنتمي إلى فكرتين مختلفتين تمام الاختلاف من حيث المنطقات والمفاهيم والتي أهمها:

(1) الأساس النظري: الأساس النظري للشورى هو ديني إلهي، تعتمد على القرآن والسلطان (دين ودنيا)، وهي علاقة تتسم بالأخلاقية المستمرة بين الراعي والرعية. أما الديمقراطية فيغلب عليها العلاقة القانونية القائمة على مصالح كل من الحاكم والمحكوم.

(2) مصدر السلطات: مصدر السلطات في الشورى هو الشريعة الإسلامية، بينما تقوم في الديمقراطية على أساس قانوني وضعي يحرص على الفصل بين السلطات الثلاث ضمانا لحريات الأفراد.⁽²⁾

إن مبدأ الشورى في الإسلام يختلف في منهجه وأسلوبه عن النظام الديمقراطي المعاصر وإن كان هذا النظام يقوم على الاستشارة والتعاون، إلا أنه غالبا ما ينتهي إلى سوء التطبيق، وتسليط المحكومين على الحاكمين، فينتهي إلى انعدام الثقة بينهما وتسلب الحاكمين على المحكومين. أما الشورى في النظام الإسلامي، فتعد مبدءا إنسانيا واجتماعيا وأخلاقيا، بجانب كونها قاعدة لنظام الحكم، وهي في مجال السياسة: حق الجماعة في الاختيار، وتحمل مسئولية قراراتها في شؤونها العامة. قال تعالى: "وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون".⁽³⁾ وقال أيضا "فَاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر".⁽⁴⁾ وهي في النظام السياسي في الإسلام تعتبر من لوازم الإيمان بالله تعالى. لذلك ففي حالة تطبيق مبدأ الشورى تطبيقا سليما فلا مجال لتسلط أي من

(1) عبد الله الفريجي: مجلة النبأ. العدد 43، ذو الحجة 1420 آذار 2000

<http://www.annabaa.org/nba43/democrateyah.htm> Visited at(26/12/2006)

(2) محمد ناصر العجلاني: مرجع سابق. ص ص 18-19.

(3) سورة الشورى: الآية 38

(4) سورة آل عمران: الآية 159

الطرفين -حكاما ومحكومين- على الآخر.⁽¹⁾ فهي تعتبر نوع من أنواع التخطيط العام في مجال الحكم، والذي يؤدي بالتالي إلى تحقيق مصلحة الأفراد والجماعة.⁽²⁾ لذلك يرى الباحث، صعوبة حسم الصراع المجتمعي بين الشورى والديموقراطية مهما بلغت المحاولات التوفيقية بينهما نظرا للاختلاف الحاد بينهما في المبادئ والمنطلقات والمفاهيم.

إن العرض السابق لاختلاف المفاهيم والمعتقدات بين المجتمع الغربي والمجتمع الفلسطيني يشير إلى أن الديموقراطية الغربية بمفهومها الليبرالي والرأسمالي يصعب نقلها وتطبيقها في المجتمع الفلسطيني المختلف عن الغرب عرقيا ودينيا واقتصاديا، والمختلف بثقافته وعاداته وتقاليده العربية وبمعتقداته الإسلامية. وهنا لا بد أن ندرك أن ما هو مقبول ومطبق في مجتمع معين لا ينسحب بالضرورة على المجتمعات الأخرى، ذلك يعود لاختلاف وتمايز تجارب الأمم وثقافاتهما، وأن ما يصلح لأمة أو ثقافة معينة لا ينطبق بالضرورة أو يطبق على الثقافات الأخرى.⁽³⁾

2.1.4 التناقض بين النظرية والتطبيق

يعتبر التناقض الحادث في الساحة الفلسطينية بين الفكر والمعتقدات ذات الأصول العربية الإسلامية وبين الجنوح نحو الأخذ ببعض الممارسات الديموقراطية التي يجسدها الوضع الفلسطيني في الساحة السياسية الفلسطينية، والصراع بين الخطاب الديني الأصولي والخطاب العلماني القائم بين الحركات الفاعلة في الساحة الفلسطينية عوامل مهمة ومؤثرات استثنائية في مجال صراع البيئة المجتمعية مع الديموقراطية.

يعتبر الدين عاملا مهما ومؤثرا - سلبا أو إيجابا- في مجال التنشئة الديموقراطية، فهو يحتل أهمية خاصة في حياة الشعوب لا يمكن تحييده أو إخراجها من الحياة العامة للأفراد والمجتمعات. وهو بذلك إما أن يكون عاملا مجتمعي دافعا أو مانعا لعملية التحول الديموقراطي.

(1) عبد الكريم عثمان: مرجع سابق. ص ص 183-187.

(2) إبراهيم زيد الكيلاني وآخرون: دراسات في الفكر العربي الإسلامي. عمان: دار الفكر للنشر. 1988. ص 226-227

(3) نفس المرجع: ص 46-47.

إن جدلية الدين-الديموقراطية نجمت عن إشكالية العلاقة بين الدين والديموقراطية من ناحية التوافق أو التناظر بين العقيدة الدينية والمبادئ الديموقراطية.

عانى الدين الإسلامي في الوطن العربي من هذه الإشكالية، فقد استمر الجدل الفكري حول إشكالية العلاقة بين الإسلام والديموقراطية طوال القرن العشرين، ولم يستطع أن يتخلص منها أو يجد لها حلا، مع أن الدين الإسلامي يتسم بالوسطية والاعتدال والحرية الفكرية وهي ذات القيم والأفكار التي تقوم عليها الديموقراطية.⁽¹⁾

إن متغيري الدين والديموقراطية في المجتمع الإسلامي تتناولهما خطابات فكرية متصارعة، ما بين مناهض للديموقراطية على أساس أنها قيمة غريبة وافدة،⁽²⁾ وأنها مشروع أمريكي تعمل أمريكا على تطبيقه قسرا من خلال ما تطرحه من مشاريع مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي تبغي من خلاله ديمقراطية "الشرق الأوسط الكبير"⁽³⁾. وإن الحكم الإسلامي ممثلا بالشورى والحكم الغربي ممثلا بالديموقراطية ينتميان إلى فكرتين مختلفتين تمام الاختلاف.⁽⁴⁾ بينما يرى الفريق المؤيد للديموقراطية أن هناك أوجه اتفاق بين الديموقراطية وبين الشورى بالرغم مما يسوقه المناهضون لها من أوجه اختلاف. تتمثل أوجه الاتفاق التي يسوقها المؤيدون بأنهما يناهضان الانفراد بالحكم واستبداد الحاكم، ويعارضان الثورة على النظام كوسيلة للحد من سلطة الحكم كما حددها الشرع في نظام الشورى، أو التي حددها الدستور في النظام الديموقراطي. ويتفقان كذلك على اشتراك الحاكم والمحكوم في مسؤولية الحكم. كما يرى الفريق المؤيد في الشورى أنها مصطلح "ديموقراطي" إسلامي يدل على التعددية السياسية والمشاركة. وقد وصف بعض الدارسين نظام الشورى بأنه طراز من الحكم الديموقراطي ساد بين القبائل العربية منذ القدم.⁽⁵⁾ كما أن هذا الفريق يعزز رأيه وموقفه على أساس أن النصوص الشرعية من قرآن

(1) خليل العناني <http://www.alghad.jo/?news=851059> Visited at (15/2/2007)

(2) ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي، ط1. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير. 1997. ص 41

(3) منصف المرزوقي: عن أية ديموقراطية تتحدثون. ط1. باريس، دمشق: أوراب، اللجنة العربية لحقوق الإنسان. الأهالي 2005. ص 25.

(4) عبد الله الفريجي: مرجع سابق (إنترنت)

(5) ثناء فؤاد عبد الله. مرجع سابق. ص 17-18.

وسنة لم تفرض صيغة محددة للممارسة السياسية، بل تركت الخيار لمن هم أدرى بشؤون دنياهم لتقريرها على أساس الشورى والمشاركة.⁽¹⁾

كما أن التيارات السياسية الإسلامية المعتدلة تحاول تكييف نفسها مع الخطاب الديمقراطي تحت ضغط التحولات العالمية نحو التحولات الديمقراطية في العقد الأخير من القرن العشرين. في هذا الإطار عمل المفكرون الإسلاميون على مقابلة الديمقراطية بالشورى بعد تجريدهما من سياقهما التاريخي، وإعادة قراءة الشورى الإسلامية من موقع الديمقراطية الليبرالية. وهكذا تشكلت في الحقل الفكري الإسلامي نظرية في الشورى يمكن أن تشكل أساسا للحكم من وجهة نظر المفكرين السياسيين الإسلاميين.⁽²⁾

إن الصراع المجتمعي في هذا المجال لا تخلو منه الساحة الفلسطينية على مستوى الحركات الإسلامية المختلفة، أو حتى على مستوى الحركة نفسها. بل إن هذا الصراع قد يكون أكثر بروزا وأشد وطأة في المجتمع الفلسطيني عن غيره من المجتمعات الإسلامية الأخرى لما تلعبه الخصوصية الفلسطينية من دور في حيثيات هذا الصراع.

في هذا المجال، فإن حركة حماس، التي تعتبر من أكبر وأهم الحركات الإسلامية في فلسطين، ترفض مفهوم الديمقراطية "الغربية" شكلا ومضمونا لأنها لا تتوافق مع الإسلام، فهي مفهوم غربي علماني يقوم التشريع فيه على البشر. ونجد في نفس الوقت أنها تقبل بمبدأ الديمقراطية والتعددية، انطلاقا من أهداف ومواقف سياسية، قبل قيام الحكم الإسلامي. هذا الموقف قد يكون مبررا من قبل الحركة بأنه يتيح لها مجالات وإمكانات العمل والحركة ونشر الدعوة. ذلك يعني أن حركة حماس، - وتتفق معها في هذا الفكر حركة الجهاد الإسلامي - تتعامل مع الديمقراطية كأسلوب "تكتيكي". أما حزب التحرير الإسلامي فهو يرفض المفهوم الديمقراطي - جملة وتفصيلا - رفضا مطلقا، ويعتبر الديمقراطية نظام كفر.⁽³⁾

(1) ثناء فؤاد عبد الله. مرجع سابق. ص 41

(2) منذر خدام: الديمقراطية والشورى

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13> Visited at (23/2/2007)

(3) زياد أبو عمرو: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين. (د.م): منشورات مؤسسة مواطن. (د.ت).

جاء في التقرير السنوي الثامن عن حالة الديمقراطية في فلسطين أن العامل السياسي والعملية قد طغى على العامل الديني عند الحركة منذ أن قررت الاشتراك في الانتخابات التشريعية، التي تتم وفقا لاتفاق أوسلو وعلى قاعدته، لإنهاء حالة التفرد بالقرار. وإعلانها في ذلك الوقت أنها ستشكل حكومة ائتلاف وطني إذا فازت بالأغلبية في تلك الانتخابات.⁽¹⁾ مع تطور الأحداث، ووصول حركة حماس إلى سدة الحكم بعد فوزها بالأغلبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006، فقد أعلنت عن استعدادها لتشكيل حكومة وحدة وطنية، إلا أن ذلك لم يتحقق نظرا لتعارض وتضارب مواقف الأطراف المختلفة، فقامت الحركة بتشكيل حكومة "حماسية".

من خلال العرض السابق يتضح أن هناك فجوة بين الطروحات النظرية والتطبيق على أرض الواقع، وذلك بعد نتائج الانتخابات الفلسطينية الأخيرة التي أسفرت عن نتائج ذات صبغة إسلامية أوصلت حماس إلى سدة الحكم. هنا يمكن القول إن نتائج الانتخابات أحدثت دمجا قسريا بين الإسلام والديموقراطية. ذلك ما يطرح تساؤلا مهما حول إمكانية تبني حركة حماس موقفا توفيقيا بين الإسلام والديموقراطية ينهي حالة الصراع الفكري على مستوى الحركة، مستفيدة من الرأي القائل: إن النصوص الشرعية من قرآن وسنة لم تفرض صيغة محددة للممارسة السياسية.⁽²⁾

في هذا الإطار، من المفيد أن نطرح تجربة الفكر الغربي في كيفية تعاطيه مع إشكالية الدين والديموقراطية، والتي يمكن الاستفادة منها في الحد من الصراع المجتمعي في العالم الإسلامي حول هذه الإشكالية.

كان الفكر الغربي أسبق من الفكر الإسلامي في تعاطيه مع إشكالية الدين والديموقراطية، حيث بادر إلى ردهما إلى صيغتها المجتمعية في محاولة للتوفيق بينهما، وليس التركيز على علاقة التعارض بينهما. يتضح ذلك جليا من خلال كتاب الدين والسياسية في الولايات المتحدة لمؤلفيه مايكل كوربت (Mickel Korbet) وجوليا ميتشيل (Jolia Michel)، حيث يقران

(1) التحول الديمقراطي في فلسطين: تقرير عن حالة الديمقراطية في فلسطين عام 2005. التقرير السنوي (8).

القدس: الملتقى الفكري العربي. تموز 2006. ص 133.

(2) خليل العناني: مرجع انترنت سابق.

بوجود ثلاثة تيارات سادت في الفكر الأمريكي حول مركزية الدين بالنسبة إلى الديمقراطية، وما إذا كان الدين يشكل عاملاً معوقاً أم دافعاً نحو الديمقراطية. تتمثل هذه التيارات في:

التيار الأول: الدين معوق للديموقراطية: ينطلق أنصار هذا التيار من منطلق تعصبهم الديني واحتكارهم للحقيقة المطلقة، لذلك فإن هؤلاء لا يمكن التحاور معهم والتوصل معهم إلى صيغة توافقية تكون أساساً للفكرة الديمقراطية.

التيار الثاني: الدين عامل مؤثر ودافع باتجاه التحول الديمقراطي: ينطلق أنصار هذا التيار من واقع إيمانهم أن جوهر الأديان هو التسامح والاعتدال، وهو ما يعتبر جوهر الفكرة الديمقراطية التي تقوم على التسامح والاعتدال.

التيار الثالث: تكييف الدين: حاول هذا التيار التوفيق بين التيارين السابقين، بحيث يتم تكييف الدين ليكون معبراً عن "الضمير المجتمعي للأمم". بمعنى أن يصبح الدين الخلفية أو الوعاء الكبير الذي يحوي بداخله كافة الأفكار والمعتقدات التي تحرك الأفراد. وقد تبنى الغرب هذا المفهوم الواسع للدين، الذي بدوره يفسح المجال للأفكار والأيديولوجيات أن تتلاقح لتصل في النهاية إلى ما يتم إقراره والاتفاق عليه بين الجماعات السياسية المختلفة.⁽¹⁾

3.1.4 الخصوصية الفلسطينية

لكل مجتمع خصوصيته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، والتي يمكن لأي مجتمع في الظروف الاعتيادية والطبيعية أن يستفيد من خصوصيته وأن يوجهها الوجهة الإيجابية بما يحقق الفائدة للمجتمع. للمجتمع الفلسطيني -أيضاً- خصوصيته، إلا أنها تعتبر حالة نادرة ومختلفة عن كثير من المجتمعات العالمية لأنها تولدت ووجدت في ظروف استثنائية نظراً للظروف الاحتلالية التي عانى وما زال يعاني منها الشعب الفلسطيني على مدى عقود زمنية عديدة.

تشكلت الخصوصية الفلسطينية خلال عقود زمنية عديدة فرضتها طبيعة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما تعرض له الشعب

(1) خليل العناني: مرجع انترنت سابق.

الفلسطيني من ممارسات عنصرية قمعية استهدفت بنيته المادية والمعنوية، وأثرت عليه في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية.⁽¹⁾ كما جاءت الخصوصية الفلسطينية نتيجة لعوامل عديدة اختص بها الوضع الفلسطيني تمثل أهمها في حالة الشتات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، والمؤثرات المختلفة التي تتعرض لها الساحة الفلسطينية، وحالة التجزئة العربية.⁽²⁾

تضيف الحالة الفلسطينية والوضع الفلسطيني بخصوصيتهما عاملا آخر قد تزيد أهميته في تأجيج عوامل الصراع على كافة العوامل الأخرى. تعتبر الخصوصية الفلسطينية ببعديها الداخلي والخارجي عاملا مهما ومؤثرا استثنائيا في مجال صراع البيئة المجتمعية مع الديمقراطية.

1.3.1.4 البعد الداخلي للخصوصية الفلسطينية

تشكل البعد الداخلي للخصوصية الفلسطينية خلال مراحل تاريخية متعاقبة، تعرض خلالها الشعب الفلسطيني لأشكال مختلفة ومتنوعة من الحكم التي ألفت بظلالها على بنيته وتوجهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الأيديولوجية. مما يمكن معه القول أن أنظمة الحكم المختلفة التي تعاقبت على الشعب الفلسطيني قد أسست وأوجدت وعززت سبل الصراع المجتمعي الفلسطيني السياسي والأيديولوجي، ذلك بدءا بالحكم العثماني ثم الانتداب البريطاني والاحتلال الإسرائيلي، إضافة إلى الحكم الأردني في الضفة الغربية، والحكم الإداري المصري في قطاع غزة واللذين استمررا نحو عقدين من الزمن وانتهيا بالاحتلال الإسرائيلي لكامل التراب الفلسطيني عام 1967، وأخيرا قدوم السلطة الفلسطينية.

يقتضي موضوع هذه الدراسة وحدودها الزمانية تناول موضوع الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية في فترة حكم السلطة الفلسطينية. ذلك يعود للعديد من الأسباب أهمها: أن هذه

(1) فاروق حسن شرف: مرجع سابق. ص 104.

(2) منير شفيق: من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية. عمان، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع. 1999. ص

الفترة هي مرحلة تكون فيها كيان سياسي فلسطيني خاص وإن كان منقوص السيادة. وأن هذا العصر هو عصر الديمقراطية، ومرحلة التحولات الديمقراطية على المستوى العالمي. وأنها المرة الأولى التي يتم فيها تأسيس وتطبيق منهاج تربوي تعليمي فلسطيني خاص، والذي أضاف موادّ دراسية جديدة لم تكن موجودة من قبل، منها منهاج التربية المدنية بما ينطوي عليه من توجهات ديموقراطية ونزوع نحو التنشئة الديمقراطية للأجيال. كما أن تناول موضوع الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية في فترة حكم السلطة الفلسطينية لا يمكن تناوله بمعزل عن اتفاق أوسلو. فقد كان اتفاق أوسلو حدثاً مفصلياً ومنعطفاً تاريخياً حاداً في المسيرة النضالية الفلسطينية، وأحدث كثيراً من التغيرات على الواقع السياسي الفلسطيني. كما أن السلطة الفلسطينية نفسها جاءت نتاجاً لاتفاق أوسلو.

1.1.3.1.4 اتفاق أوسلو والصراع الديمقراطي

انطوت العلاقات السياسية الفلسطينية خلال سيرورتها على توافقات ومنتاقضات في آن واحد. تمثلت التوافقات في المراحل السابقة على اتفاق أوسلو في الدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية والتي كانت تمثل قاسماً مشتركاً بين المنظمات والفصائل حتى في أسوأ مراحل العلاقات بينها، هذا إضافة إلى قواسم مشتركة أخرى على رأسها تحرير فلسطين، وعدم الوصول إلى درك الاقتتال الفلسطيني - الفلسطيني، والحرص على استمرارية الحوار. أما المنتاقضات فقد تمثلت أهم مظاهرها في الوحدة والانقسام، الحوار والاتهامات المتبادلة، النقد والتجريح، الاتفاق وعدم الالتزام. وفي نفس الوقت نجد هناك حرصاً من الجميع على الحوار، والاستئلال بالوحدة الوطنية الفلسطينية ضمن إطار فضفاض يعطي الحق لكل طرف في رسم سياساته، وتبني شعاراته الخاصة، وتوفير مجالاً واسعاً في الممارسة المستقلة.⁽¹⁾

تعمقت جذور الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية المعاصرة منذ بدء مرحلة المفاوضات السرية الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو والتي توجت بتوقيع ما أطلق عليه اتفاق أوسلو. انفردت القيادة الفلسطينية - كما سبق ذكره - باتخاذ القرار وغيببت دور المعارضة في

(1) منير شفيق: من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية. ص ص 94-98

هذا المجال. كانت نتيجة هذا الاتفاق أن تقويت القضية الفلسطينية بكل أبعادها وتاريخها لتتحدد في إطار محدود ومحدد، يتمثل في كيان سياسي تمثله السلطة الوطنية الفلسطينية دون تحديد واضح لصلاحياتها وولايتها الجغرافية والسياسية والإدارية. إن نتائج الاتفاق وما لازمه من تغييب لدور المعارضة الفلسطينية والمشاركة الشعبية، يتعارض مع ما يراه بعضهم من وجود بعض مظاهر الممارسة الديمقراطية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. هذا الصراع الفكري أحدث كثيرا من التغيرات في الواقع السياسي الفلسطيني.

استأثرت أقطاب التسوية الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية بعملية التسوية في جميع مراحلها السرية والعلنية. وبدا الإقصاء الشعبي جليا في عدم وضوح الطرف الفلسطيني المفاوض أمام شعبه، بل أنه بالغ في إظهار امتيازات التسوية التي ستجلب الاستقرار والازدهار للفلسطينيين. كان الأجدر - إقتداء بالطرف الإسرائيلي - اتباع النهج الديمقراطي، وعدم تخطي الشرعية الفلسطينية في أي مرحلة من مراحل العملية التفاوضية. وأن يبين عناء وتعقيدات التسوية مع إسرائيل، وشرح إيجابيات وسلبيات الاتفاقية للشعب الفلسطيني بقدر كبير من المصادقية.

شهدت الساحة الفلسطينية تفاعلات واسعة إثر توقيع اتفاق أوسلو، وانقسم الشعب الفلسطيني في نظرتة لهذه الاتفاقية ما بين مؤيد ومعارض. المؤيدون للاتفاقية يرون أنها جاءت في مصلحة الطرف الفلسطيني بالرغم مما انطوت عليه من نقائص وشوائب. أما المعارضون فيرون أنها أساءت كثيرا للقضية الفلسطينية، وأن نتائجها ليست في صالح قضية الشعب الفلسطيني، فهي ترسيخ للاحتلال الإسرائيلي وتوسيع مبرمج لحدود إسرائيل. هذا إضافة إلى أن بنودها تجاهلت القضايا الأساسية التي تهم الشعب الفلسطيني ولم تتعامل معها. بل إنها اتخذت طابعا أمنيا واقتصاديا يصب في المصلحة الإسرائيلية ويراعيها. كما أنها أبقت العديد من القضايا المهمة عالقة دون حسم، وبقيت مفتوحة لمفاوضات الحل النهائي مثل: قضية القدس واللاجئين وحق

العودة والأسرى وغيرها من القضايا الساخنة كالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.⁽¹⁾

إن أبرز التحديات التي بدأت تظهر في الساحة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية تمثلت في تباين مواقف الفصائل الفلسطينية حول مواجهة ومقاومة الاحتلال، وفي درجة التأييد الشعبي لعملية السلام. فمن ناحية، نجد أن حركة فتح وهي أكبر الفصائل الفلسطينية قد أيدت اتفاق أوسلو وأبدت التزامها بعملية السلام بأن أوقفت كافة أعمال المقاومة المسلحة ضد إسرائيل. في الوقت الذي استمرت فصائل أخرى مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في النهج المقاوم للاحتلال. وبذلك استمر العنف المتبادل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وبدأت السلطة الفلسطينية تتخذ إجراءات عملية وفعالة لمنع حدوث هجمات ضد الإسرائيليين. ومن ناحية التأييد الشعبي لعملية السلام فقد أظهرت استطلاعات الرأي العام المتعددة التي أجريت في الفترة ما بين كانون الثاني عام 1994 وأيلول 1996 تأييدا لعملية السلام والاتفاقات الناتجة عن المفاوضات على الرغم من الممارسات الإسرائيلية وعدم احترام إسرائيل للمواعيد المحددة في إعلان المبادئ. إلا أن هذا التأييد كان متقلبا لتأثره بما يرافق الاتفاقات وما يتبعها من تطورات.⁽²⁾

أحدث اتفاق أوسلو منذ توقيعه وحتى الآن تطورات كان لها تأثيرها الواضح في الساحة الفلسطينية، إذ ساهم في خلق نوع من الصراع المجتمعي زاد من رحابة تباين وجهات النظر حول مدى وجود الممارسة الديمقراطية الفلسطينية على أرض الواقع، خاصة بعد أن تطور الصراع الفكري إلى نزاع مسلح بين أكبر فصيلين موجودين في الساحة الفلسطينية، هما فتح وحماس، بعد أن كانت الساحة الفلسطينية قبل توقيع الاتفاق تشهد تعايشا بين قوى وتيارات فكرية وسياسية وأيديولوجية مختلفة. كما أن الصراع المجتمعي الفلسطيني زادت حدته بعد أن أثبتت التجربة على مدى السنوات التالية لتوقيع اتفاق أوسلو أنه وما تلاه من اتفاقات ومفاوضات

(1) خليل الشقاقي: الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية. القدس الشريف: الجمعية

الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. ص 92

(2) خليل الشقاقي: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات مرجع سابق.

ص ص 8-10 .

لم تحقق طموحات الفلسطينيين وتطلعاتهم في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولم توقف العدوان الإسرائيلي المستمر ومتصاعد الوتيرة على الشعب الفلسطيني.

إن أهم وأخطر تداعيات اتفاق أوسلو تمثلت في تعميق الشرخ الفلسطيني في الداخل والخارج، والذي بدوره زاد من حدة الصراع الذي يهدد الوحدة الوطنية الفلسطينية هي النقاشات الفلسطينية التي دارت حول جدوى الاتفاق كانت مناقشات جانبية لم تأخذ مظهر النقاش العقلاني، فقد انتشرت الاتهامات المتبادلة بين الأطراف والقوى الفلسطينية، وسادت لغة التخوين والتكفير والتفريط بالحقوق والتي في مجموعها لا تؤدي إلا إلى إيجاد البيئة الصالحة لتنمية بذور الشقاق في الصف الفلسطيني.

ما من شك أن اتفاق أوسلو قد أثر في التوافق السياسي للشعب الفلسطيني بما أحدثه من فصل بين الشعب الفلسطيني في الداخل وبين الشتات الفلسطيني، فالسلطة الفلسطينية حسب الاتفاق لا يمتد تمثيلها للشعب الفلسطيني خارج إقليمها، وليس أدل على ذلك من انتخاب مجلس تشريعي يمثل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ما صرح به فاروق القدومي رئيس حركة فتح حيث اعتبر أن الانتخابات التشريعية التي جرت مؤخرا تلزم الشعب الفلسطيني فقط داخل الأراضي المحتلة وأنها "انتخابات محلية وليست لأجل قيادة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني".⁽¹⁾

أما منظمة التحرير الفلسطينية فبعد انخراطها في عملية التسوية وتعديل ميثاقها الوطني هُمّش دورها كمظلة تمثل المصالح الوطنية للشعب الفلسطيني بمجموعة، مما كان له أثرا على فلسطيني الشتات، فقد تولد لديهم إحساس بأنهم غبنوا وأن هذا الاتفاق قد جاء على حساب حقهم في العودة، وأحدث تراجعاً بقضيتهم حيث أعادها إلى المربع الأول.

أما على مستوى الداخل فإن مضمون اتفاق أوسلو قد أحدث تمزيقا في الصف الداخلي، وكان مدخلا لإحداث التصدع والانشقاق في الجبهة الداخلية، وبدأت مظاهر الفتنة مبكرة بين الفصائل الفلسطينية خاصة بين فصيل فتح الذي يعتبر فصيل السلطة، والذي قاد من الناحية الفعلية

(1) (25/1/2007) Visited at 2584 http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName

مفاوضات التسوية والوصول إلى توقيع الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي، وفصيل حماس كحركة معارضة للنظام تتبنى استراتيجية العمل العسكري ضد الإسرائيليين. بدأ الصراع بينهما في قطاع غزة بتبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة للعدو الإسرائيلي، وتطور الخلاف حتى وصل إلى حد العداوة والاقتتال. (1)

كان من نتائج المرحلة الجديدة - مرحلة ما بعد أوسلو - أن تخلخت القواسم المشتركة التي كانت تعتبر في المرحلة السابقة من الثوابت الفلسطينية على الرغم من حالات الصراع والخلاف التي مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، كالخلاف العميق حول تجربة البرنامج المرهلي الذي عرف بمشروع النقاط العشر،* والصراع حول ما عرف باسم الدولة العلمانية الديمقراطية الواحدة. (2) بعد الاتفاق وقف الفلسطينيون عند منعطف تاريخي حاد، فقد انتهت مرحلة وحدة التوجه في الفكر الوطني الفلسطيني - على اختلاف العقائد والأيديولوجيات - القائم على تحرير كافة التراب الفلسطيني، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وحق العودة، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

بعد اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية ظهرت إشكاليات العلاقة بين القوى المختلفة الفاعلة على الساحة الفلسطينية، سواء في الداخل أو الخارج. نجمت هذه الإشكاليات عن تعارض وتضارب المواقف حول طبيعة الاتفاق ومضمونه ونتائجه، حيث سادت حالات من التوتر والاحتقان السياسي شملت كافة الأطراف، السلطة الوطنية والفصائل والشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

كانت الإشكاليات الناجمة عن اتفاق أوسلو ودخوله مرحلة التنفيذ إشكاليات معقدة ومركبة ومتداخلة، فكل طرف إشكاليته في علاقاته ومواقفه وتصرفاته تجاه الأطراف الأخرى. ولا شك

(1) منير شفيق: اتفاق أوسلو وتداعياته. عمان-الأردن: منشورات فلسطين المسلمة. 1994. ص 142-143
* برنامج النقاط العشر: برنامج تبنته منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، ينص على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية. وتشكلت بناء على ذلك جبهة رفض من فصائل المعارضة الفلسطينية مضادة لهذا البرنامج. أنظر: هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 1998. ص 66.

(2) منير شفيق: من اتفاق أوسلو إلى " الدولة ثنائية القومية"، ص 96.

أن إسرائيل لعبت دورا كبيرا في خلق هذه الإشكاليات، فالاستراتيجية الإسرائيلية في إدارتها للصراع تعمل على استغلال وتوظيف اتفاق أوسلو لتحقيق أهدافها، ولعل أهمها تصفية القضية الفلسطينية وكل ما يرتبط بها من قضايا. إن ما يساعد على تحقيق إسرائيل لأهدافها هو تغذيتها للصراع المجتمعي الفلسطيني، وبث بذور الفرقة والانقسام وتغذية الفتنة والافتتال الداخلي.

2.1.3.1.4 السلطة الفلسطينية والصراع الديمقراطي

إن الصراع المجتمعي مع الديمقراطية في وجود السلطة الفلسطينية يندرج في إطار استمرارية الصراع الناجم عن اتفاق أوسلو. إن إشكالية الصراع المطروحة في ظل السلطة يندرج في إطار وجود سلطة حكم ذاتي فلسطينية تتبنى الديمقراطية منهاجا، يراد لها أن تتحول إلى دولة من خلال المفاوضات. ذلك مع وجود مقاومة تتبنى الوطنية منهاجا، لم تؤمن ولم تعد تؤمن بمسار أوسلو الذي تتبناه السلطة الفلسطينية. مثل ما آل إليه الوضع الفلسطيني إشكالية حادة عززت عوامل الصراع المجتمعي ما بين السلطة الفلسطينية والقوى الوطنية على اختلاف توجهاتها وأيديولوجياتها. ذلك يعود لأسباب عديدة منها: عدم الالتزام الإسرائيلي بتطبيق اتفاق أوسلو، وتراجع الجانب الإسرائيلي عن التزاماته، وعدم الوصول إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، وبقاء القضايا الجوهرية كقضية القدس واللاجئين وغيرهما من القضايا المهمة دون أي إشارة أو بادرة لحلها، ثم إعادة احتلال أراضي السلطة الفلسطينية.⁽¹⁾

مما عزز عوامل الصراع إضافة إلى الأسباب السابقة، أنه بعد انطلاق العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتولي السلطة الفلسطينية مهامها الإشرافية على شؤون الشعب الفلسطيني وفقا لاتفاق أوسلو، شهدت عملية التحول نحو الديمقراطية تراجعاً في بعض المجالات إذ كانت أولويات وسياسات وبرامج السلطة الفلسطينية والدول المانحة موجهة نحو إنجاح عملية السلام على حساب الأهداف الأخرى والتي أهمها عملية البناء الوطني والتحول الديمقراطي.⁽²⁾

(1) <http://www.aljabriabed.net/irakg12.htm> Visited at(291/2007)

(2) خليل الشفاقي: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات. نابلس - فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تشرين ثاني(نوفمبر) 1996. ص 20.

تركت العملية السلمية آثارا سلبية على عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، فهي من ناحية أضعفت مؤسسات المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى أدت إلى تبني السلطة الفلسطينية لسياسات وإجراءات غير ديموقراطية من أجل حماية العملية السلمية، وتعزيز قدرتها وسيطرتها مثل: تشكيل محاكم أمنية عسكرية تحكم بقوانين الطوارئ، وقيامها بحملة اعتقالات ضد قادة وأعضاء المعارضة إثر حدوث عمليات ضد أهداف إسرائيلية. واللجوء إلى منع توزيع صحف المعارضة وإقفالها، بل أن المنع شمل صحفا معتدلة ومؤيدة للعملية السلمية كجريدة القدس. إضافة إلى اللجوء إلى إصدار القوانين ومشاريع القوانين التي تعزز دور السلطة الوطنية وسلطتها التنفيذية على حساب دور الأحزاب والصحافة ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني.⁽¹⁾ مما زاد من حدة الآثار السلبية للتحول الديمقراطي هو التعاون الأمني القائم بين السلطة وإسرائيل، الذي فرضه اتفاق أوسلو. يقوم الجانب الفلسطيني بتزويد الإسرائيليين بالمعلومات الأمنية التي تفيد الإسرائيليين، وبالطبع تسبب ضررا للفلسطينيين.⁽²⁾

الوضع الفلسطيني وضع إشكالي بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، الذي من شأنه أن يعزز الصراع المجتمعي مع الديمقراطية ويزيد من حدته. فهو من ناحية وضع يجمع بين سلطة تقوم على هياكل ديموقراطية، تقوم بتسيير الشأن الفلسطيني، وفي مقدمته مفاوضات الاستقلال. وبين قوى الوطنية تتبنى الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال.⁽³⁾

إن ما يزيد من حدة إشكالية الوضع الفلسطيني، وبالتالي زيادة حدة الصراع المجتمعي هو اختلاف الرؤية بين القوى الوطنية نفسها حول سبل تحقيق الاستقلال، فمنها من يتفق مع رؤية السلطة في انتهاج الوسائل السلمية لتحقيق الاستقلال. ومنها من يرى في الكفاح المسلح وسيلة رئيسة لتحقيقه. وحتى القوى التي تتبنى الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال تختلف رؤيتها وتوجهاتها حول الحيز الجغرافي الذي ينبغي تحريره. منها من يطالب بتحرير كافة كامل التراب الفلسطيني - فلسطين الانتدابية -، ومنها من يكتفي بالأراضي المحتلة بعد عام 1967.

(1) خليل الشقاقي: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات. ص ص 20-23.

(2) عبد الستار قاسم: هموم الأمن الفلسطيني. (د.ن). تشرين أول 2003. ص 23.

(3) مرجع انترنت سابق. http://www.aljabriabed.net/irakg12.htm Visited at (29/1/2007)

من ناحية أخرى فإن السلطة التي تتبنى الديمقراطية منها لها، نجد أن سلطتها التنفيذية لا تلتزم بمتطلبات العمل الديمقراطي. ذلك يتضح من خلال المماثلة في إقرار وتنفيذ بعض القوانين الهامة والقرارات والتوصيات التي يتخذها المجلس التشريعي التي تؤكد على مبدأ الفصل بين السلطات، ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بالسياسة المالية والتنفيذية للحكومة. كما وأخفق المجلس التشريعي في استخدام آلياته في الرقابة والمساءلة، مما أدى لضرب مصداقية المجلس أمام جمهوره. إن تغييب عمل المجلس التشريعي، في ظل غياب الوعي والإدراك الجماهيري حول دور ومهام المؤسسة البرلمانية وسيطرة اللون السياسي الواحد وتعدد الوضع السياسي، وغياب الشفافية والمساءلة الأفقية والعمودية، يولد عدم ثقة في النظام السياسي بمجمله، ويؤثر على نمو وتطور العملية الديمقراطية.⁽¹⁾

لم تعد وحدة الظروف تجمع كافة أبناء الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة. فالسلطة الفلسطينية التي استمدت شرعيتها من اتفاق أوسلو تفرض عليها التزاماتها المحافظة على الأمن الداخلي، وأمن المستوطنات والمستوطنين وقوات الاحتلال. من ناحية أخرى فإن بعض قوى المعارضة مستمرة في رفض الاتفاق، وعدم منح الشرعية للنتائج المترتبة عليه. وهنا تبرز إشكالية موقف قوى المعارضة من السلطة، فهي لا تستطيع مقاومتها، وإن حاولت، فذلك يعني الفتنة والاقتيال الداخلي من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو دعوة لتدخل قوات الاحتلال بشكل مباشر تحت غطاء فلسطيني لتحقيق هدفها في القضاء على المقاومة.

ظهر في الآونة الأخيرة حالة من التنافر والتضاد السياسي في الساحة الفلسطينية، وتبنت نخب المجتمع السياسي الفلسطيني خطاباً إقصائياً، مما خلخل القواسم المشتركة بين جميع القوى السياسية، وظهر حالة من الاستقطاب والتشردم التي طفتت تسد الطريق على أي تحول ديمقراطي فلسطيني حقيقي. مع أن طبيعة المرحلة والوضع الفلسطيني يقتضي أن تحدد كافة الأطراف التزامها بشكل واضح بالحلول الديمقراطية لكل خلافاتها.

(1) (3/2/2007) <http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=174> Visited at

ظهرت عملية صراع المجتمع الفلسطيني مع الديمقراطية جلية من خلال ما أفرزته نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة، شهد من خلالها الشعب الفلسطيني حالة ديمقراطية يمكن وصفها بأنها غريبة. انتخب الشعب الفلسطيني رئيسا للسلطة ينتمي إلى حركة فتح ينبنى برنامجا سياسيا واضحا ينص على أن المفاوضات السياسية مع الإسرائيليين هي الخيار الوحيد لنيل الحقوق الفلسطينية وتحقيق الاستقلال الوطني. في نفس الوقت، تم انتخاب حكومة تقودها حركة حماس، ترفض الاعتراف بإسرائيل وترفض المفاوضات معها، وتطرح المقاومة المسلحة خيارا لنيل الحقوق. هذا الصراع، والتناقض في البرامج والتوجهات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة يفرغ المؤسسات "الديموقراطية"، من مضمونها الأصلي والمفترض أن تكون حامية للحرية، وللحكم الديمقراطي. وفي ظل إصرار كل طرف على موقفه وبرنامجه سيقود حتما إلى التصادم. وهذا ما حدث فعلا في وقت مبكر من عمر الحكومة التي تقودها حركة حماس، إلى أن جاء اتفاق مكة ليتفق الأطراف على وضع حد لحالة الاقتتال الداخلي، والاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

تمر الساحة السياسية الفلسطينية بعد فوز حركة حماس في الانتخابات وتوليها شؤون الحكم بمأزق سياسي على المستويين الداخلي والخارجي، كلاهما له انعكاساته ومؤثراته في تأجيج عوامل الصراع المجتمعي، الذي يؤثر على النهج الديمقراطي، وعلى مسيرة التحول الديمقراطي.

إن ما تواجهه حركة حماس من إشكاليات وتحديات أثناء ممارستها وإدارتها للعملية السياسية، يعود داخليا إلى تنوع المشهد السياسي الفلسطيني، فرئيس السلطة الفلسطينية ينتمي إلى حركة فتح، والحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي بأغلبية من حركة حماس، والناحية الأمنية تسيطر عليها حركة فتح. ذلك ما يفتح المجال أمام بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالإضافة إلى إسرائيل لمحاولة إثارة القلاقل على الساحة الفلسطينية. كما أن حركة فتح ما زالت تشكل ثقلا سياسيا لا يستهان به في الساحة الفلسطينية، وبإمكان بعض قطاعاتها وضع العراقيل أمام الحكومة الحالية.

واجهت الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس إشكاليات عديدة نتيجة لتعرضها لضغوط داخلية وخارجية، انعكس أثرها على المستوى الشعبي، خاصة عندما لم تستطع الحكومة أن تفي بالتزاماتها المالية، وعدم قدرتها على دفع رواتب موظفيها. نجم عن ذلك إضراب الموظفين في كافة الوزارات والدوائر، وأهمها وزارتي التربية والتعليم والصحة، وكان أن تعطلت المدارس الحكومية لفترة زمنية امتدت لثلاثة شهور. تطورت الأحداث إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث وصل إلى حد الاقتتال الداخلي بين حركتي فتح وحماس، وسقط العديد من القتلى من كلا الطرفين، الأمر الذي يهدد وجود الكيان الفلسطيني برمته. إن جنوح التنظيمات السياسية نحو المواجهة المسلحة وتصدير الأزمات إلى الشارع الفلسطيني يعتبر تراجعاً خطيراً للعملية الديمقراطية، وللسلم الأهلي، ولمبادئ العمل العام التي من المفترض أن تستخدم الأساليب الحوارية في مواقفها السياسية.⁽¹⁾ إن ما آل إليه الوضع الفلسطيني، وضبابية المشهد السياسي، دعا إلى تدخل عربي في محاولة لإصلاح ذات البين، والذي توج باتفاق مكة الذي رعته المملكة العربية السعودية، وكانت أهم نتائجه الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، والتي مازالت المباحثات جارية بين الفصائل الفلسطينية لتشكيلها.

إن ما سيتمخض عنه الحراك السياسي الدائر في الساحة الفلسطينية في المستقبل القريب، بعد توقيع اتفاق مكة، سينعكس أثره على الوحدة الوطنية الفلسطينية إما بالإيجاب أو بالسلب، وبالتالي على الصراع المجتمعي مع الديمقراطية إما بتعزيزها بما يحدث بين الأطراف من توافقات، أو بتعطيلها بما يحدث بينهم من تناقضات ومشاحنات. إذا ما تم تشكيل حكومة وحدة وطنية قابلة للحياة والاستمرار، فإن ذلك سيعزز التوجهات الديمقراطية التي تدعم الوحدة الفلسطينية. وسيعزز موقفها أمام العالم كحكومة ديمقراطية قائمة على التعددية والتنوع، قادرة على إرساء سيادة القانون، بما يحقق الاستقرار السياسي والأمني. كما سيمثل ذلك اصطفاً فلسطينياً مقاوماً للتعنت الإسرائيلي وللإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تعمل على خلق واقع جديد. أما في حالة عدم التوافق على تشكيل حكومة الوحدة، أو عدم قدرتها على الاستمرار بعد تشكيلها، أو فشلها في حل مشكلات الشعب الفلسطيني وتحقيق طموحاته إذا ما

(1) خليل الشقاقي: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين. مرجع سابق. ص 137.

استمرت فإن ذلك سيضع الشعب الفلسطيني أمام تحديات صعبة. أهمها حالة ازدواجية الصلاحيات في السلطة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الحكومة، والتي ينعكس أثرها على حالة التعايش والانسجام المجتمعي.

إن فشل أو إفشال حكومة الوحدة الفلسطينية المرتقبة قد يترتب عليه انعكاسات خطيرة على الساحة الفلسطينية تطال الحركة الوطنية والوحدة الوطنية والقضية الفلسطينية. فمن ناحية يؤدي ذلك إلى حالة من عدم الثقة والصدمات والاتهامات المتبادلة بين المؤسسات السياسية وبين الفصائل، والتي ستؤدي بدورها إلى توسيع هوة الخلاف والانقسام وانتشار الفتنة المغذية للاقتتال الداخلي. من ناحية ثانية فإن ذلك يعني فشل التجربة الديمقراطية للشعب الفلسطيني بما جسده الانتخابات ونتائجها، التي رسمت في حينه صورة ديمقراطية للشعب الفلسطيني. ذلك يؤدي إلى التشكيك في مستوى وعي الشعب الفلسطيني وقدرته على استيعاب العملية الديمقراطية وممارستها. من ناحية أخرى سيؤدي ذلك إلى مزيد من التعنت الإسرائيلي، وتعزيز مقولته بعدم وجود الشريك الفلسطيني، هذا إضافة إلى زيادة تراجع وضمور الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية.

ليس العامل السياسي هو العامل الوحيد في الساحة الفلسطينية الذي يوجب حالة الصراع المجتمعي مع الديمقراطية. إنما هناك عوامل أخرى مرتبطة بالعامل السياسي وعلى رأسها الفساد، والذي اتخذ شكل الفساد البنوي. حيث يمكن القول أن الفساد المالي والإداري قد أصبح ظاهرة بعد قدوم السلطة الفلسطينية، وتوليها مهام إدارة شؤون الشعب الفلسطيني، حيث كانت حركة فتح مستأثرة بالسلطة نتيجة امتناع الفصائل الإسلامية وعلى رأسها حركة حماس عن خوض الانتخابات الأولى عام 1996، نظرا لمعارضتها لاتفاق أوسلو.

يأتي الفساد الاقتصادي والإداري نتيجة حتمية للفساد السياسي. بدأ الفساد البنوي يظهر جليا بعد قدوم السلطة الفلسطينية، وتفشت ظاهرة الفساد - التي أفرزتها طبيعة المرحلة السياسية والاقتصادية- منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد توقيع اتفاق أوسلو، وفرض سيادتها السياسية والإدارية على المناطق الفلسطينية المحررة.

يؤدي الفساد بكافة أشكاله إلى إفرازات ومردودات متعددة تشمل مختلف نواحي الحياة في المجتمع: الاقتصادية والاجتماعية والقانونية. فهو يدل على ضعف المؤسسات الحكومية وعدم الشفافية في الإدارة الحكومية نتيجة لانتهاك السلوك الاجتماعي الطبيعي،⁽¹⁾ والممارسات الخاطئة، كاستغلال المركز الوظيفي لتحقيق مآرب خاصة، عن طريق الرشاوي (Bribery) والمحسوبية (Favoritism)، والمحاباة (Nepotism)، والواسطة (Wasta). ذلك ما ينعكس أثره سلبا على الخطط والبرامج التنموية، وعلى رضا المواطنين، وفقدانهم الثقة بالنظام السياسي والإداري وأجهزتهما.

يؤثر الفساد سلبا على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، حيث يؤدي إلى إضعاف المؤسسات العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، ويقلل من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية لانعدام ثقتهم بنزاهة المسؤولين وفقدانهم الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة. هذا إضافة إلى أن الفساد يسيء إلى سمعة الدولة ويؤثر في علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية.⁽²⁾

ساهمت السلطة الفلسطينية منذ قدومها في وجود الفساد. قامت السلطة بتسليم قيادة المؤسسات العامة لأناس بناء على ولائهم السياسي وليس بناء على ولائهم الوطني. التعيين بناء على الولاء السياسي يأتي بالمنافق والفاقد الذي يكون همه الأكبر تحقيق منافع ذاتية على حساب المصلحة الوطنية.⁽³⁾ كان للفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية مردودات سلبية عديدة على مختلف الجوانب الحياتية والمعيشية، والذي يؤدي إلى تفسخ الكيان الإداري وضعف المؤسسات الحكومية وانعدام الشفافية (Transparency) في الإدارة الحكومية، مما يتسبب في ضعف الأداء الوظيفي وشيوع السلبيات البيروقراطية.

(1) إبراهيم القصاب: دور الحكومة والقوى السياسية في مكافحة الفساد المالي والإداري. <http://www.iraqcp.org/members3/0050818kasab.htm> Visited at (3/8/2006)

(2) احمد أبو دية. الفساد أسبابه وطرق مكافحته. سلسلة مكافحة الفساد 3. القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. 2004. ص ص 20-22.

(3) عبد الستار قاسم: هموم الأمن الفلسطيني. مرجع سابق. ص 21.

3.1.3.1.4 مؤسسات المجتمع المدني والصراع الديمقراطي

يعتبر بناء مؤسسات المجتمع المدني ضرورة حضارية في العصر الحديث، بحيث يصعب على أي مجتمع أن ينمو ويتطور دونها. فهي تقوم بعمل إرادي حر ومنظم يفسح مجالاً رحباً للاختلاف والتنوع على قاعدة التعايش السلمي، وبذ الخلافات والصراعات اللاسلمية وغير الديمقراطية. إن مؤسسات المجتمع المدني تؤسس لبناء قاعدة مجتمعية تقوم على أساس التسامح والتنافس السلمي والديموقراطي لحل الإشكاليات المجتمعية ما بين هذه المنظمات والمؤسسات من جهة وبين سلطة الدولة من جهة أخرى على قاعدة صيانة السلم الأهلي والمجتمعي، وتحقيق الأمن الاجتماعي. إن مؤسسات المجتمع المدني بهذا المعنى تعتبر عاملاً رديفاً لمؤسسات السلطة الرسمية.⁽¹⁾

إن المفهوم السابق لا يمكن تطبيقه موضوعياً على مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية في المجتمع الفلسطيني. إن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تنمو وتتفاعل إذا لم تتوفر لها البيئة القانونية المستقلة، القائمة على أساس الفصل بين السلطات، وتؤمن نظاماً للمحاسبة يتمتع بالشفافية والنزاهة ويحول دون الاستخدام السيء والمفرط للسلطة. بنظرة للواقع الفلسطيني الراهن، الذي يتطلع فيه الشعب الفلسطيني نحو التحول الديمقراطي، ويطمح إلى بناء مجتمع مدني ديمقراطي تتجسد فيه سيادة القانون في إطار كفاحه من أجل الاستقلال الوطني، وتجسيد السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية نجد أن السلطة الفلسطينية، تعمل في إطار واقع تشريعي ودستوري موروث يعيق عمل مؤسسات المجتمع المدني.⁽²⁾

تعتبر خصوصية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية عاملاً من عوامل الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية، ذلك لما طرأ من تغييرات على بنيتها ووظائفها بعد قيام السلطة الفلسطينية. رصد البحث الاجتماعي خلال سنوات الاحتلال الأخيرة ظاهرة تنامي دور هذه المؤسسات كأحد مكونات الحقل الاجتماعي- السياسي الفلسطيني. فقد كانت تؤدي وظائف

(1) مرجع انترنت سابق (27/12/2006) <http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=174> htm Visited at

(2) نفس المرجع

عديدة من بينها وظائف تـؤديها الدولة في الظروف العادية. تلقت هذه المؤسسات دعماً وتأييداً كبيراً من منظمة التحرير الفلسطينية التي رأت فيها لبنات تأسيسية نحو بناء الدولة المنشودة. إلا أن هذه المؤسسات فقدت كثيراً من امتيازاتها وأسباب وجودها بعد قيام السلطة الفلسطينية. كما وجهت السلطة الفلسطينية ضربة قوية لهذه المؤسسات بضم بعضها والعاملين الرئيسيين فيها إلى أجهزتها ومؤسساتها الرسمية عند قيامها خلال عامي 1994، 1995.⁽¹⁾

تعمل هذه المؤسسات على نشر الوعي الديمقراطي، وتسويق الديمقراطية بما تقوم به من أبحاث ودراسات في هذا المجال، وهي تركز بشكل كبير على المسألة الديمقراطية والإصلاح السياسي والإداري، ويمكن ببساطة ملاحظة تبنيها للخطاب الليبرالي الديمقراطي الجديد الوافد مع الدعم المالي. كما أنها تسعى لتأسيس حركة اجتماعية ببرنامج ديمقراطي عام، وهذه ظاهرة جديدة في الساحة الفلسطينية.⁽²⁾

تعتمد مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في نشاطها على التمويل الخارجي الأمريكي والأوروبي. هؤلاء الممولون هم أنفسهم الذين يتبنون مواقف معادية للشعب الفلسطيني بتأييدهم لإسرائيل التي تمارس عمليات الظلم والقهر والقمع والإذلال ضد الفلسطينيين.⁽³⁾ ذلك ما يشكك في مدى استقلالية هذه المؤسسات وقدرتها على توطين النشاط المدني بصورة تضمن مشاركة واسعة من قبل قطاعات المجتمع المختلفة.

في هذا الإطار لا يمكن تجاهل الخصوصية الفلسطينية، والتي ستبقى تلقي بظلالها على عمل وأنشطة المنظمات غير الحكومية كحركات اجتماعية، فالوطن لا يزال يبرز تحت الاحتلال الإسرائيلي، والسيادة الوطنية تصل إلى درجة العدم، مما يعني أن المهام لا زالت وطنية في المقام الأول. إذن وانطلاقاً من الخصوصية الفلسطينية يثور تساؤل مهم حول إمكانية النجاح في

(1) خليل الشقاقي: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات. ص 2 .

(2) <http://www.pcrp.org/arabnews10.html> htm Visited at (2/2/2007)

(3) عبد الستار قاسم: قبور المثقفين العرب. مرجع سابق. ص ص 33-34

بناء حركة اجتماعية فلسطينية، وفق معايير اجتماعية ومطلبية عامة، تتجاوز الانقسام الطبقي، وتكون مظلة للوفاق الاجتماعي، قادرة على التوفيق بين المهام الوطنية والمهام الديمقراطية.⁽¹⁾

إن إمكانات قيام المنظمات غير الحكومية في بناء حركة اجتماعية فلسطينية ناجحة، تكون مانعا لصراع المجتمع الفلسطيني مع الديمقراطية، تكمن في التخلص من الاعتماد على التمويل الخارجي الذي يخدم الجهات المانحة ويروج لفكرها. وأن تجمع في عملها بين المهام الديمقراطية والمهام الوطنية وتكف عن الفصل بين المهمتين. وأخيرا صياغة المهام الديمقراطية والمجتمعية بما يخدم الهدف الأساس، وهو التحرر من الاحتلال. ذلك ما يضيف على عملها مصداقية تمكنها من بناء قاعدة شعبية صلبة ومنظمة قادرة على حمل أعباء البرنامج المزدوج، الديمقراطية- الوطنية، في مواجهة القمع الاحتلالي أو السلطوي.⁽²⁾

إن استمرار الأوضاع الفلسطينية الراهنة، بما يلزمها من مؤثرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية، يمكن أن تقضي إلى تعميق الصراع المجتمعي مع الديمقراطية، والذي قد يؤدي في بعض أشكاله، في ظل غياب آليات سلمية فاعلة، إلى إثارة أشكال من الاحتجاج العنيف تتزايد معه فرص الاقتتال الداخلي. وقد يفضي ذلك إلى تداول غير سلمي للسلطة، بما ينطوي عليه ذلك من خسارة إنسانية لا تحمد عقباه، وما ينجم عنها من تنظيمات سياسية قد تزيد من حدة الصراع المجتمعي بكافة أشكاله.⁽³⁾

2.3.1.4 البعد الخارجي للخصوصية الفلسطينية

تأسست السلطة الفلسطينية في ظل تحولات عالمية جذرية، أصبحت فيها قيم الديمقراطية والتعددية، والمجتمع المدني هي الهوية الأكثر انتشارا وتعبيرا عن حضارة الشعوب، ومعيارا معبرا عن مستوى التطور والقدرة على التفاعل مع المجتمع الدولي. ويبدو أن عدم امتلاك هذه الهوية يعني عدم التواء مع روح العصر ومتطلباته وتطلعاته المستقبلية.⁽⁴⁾

(1) <http://www.pcrp.org/arabnews10.html> htm Visited at (2/2/2007)

(2) نفس المرجع

(3) <http://www.daralhayat.net/actions/print.php> htm Visited at (2/2/2007)

(4) مرجع انترنت سابق <http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=174>

على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من تبني السلطة الفلسطينية الديمقراطية منهجا، وأنها تقوم على هياكل ديمقراطية، إلا أن الحديث عن الديمقراطية الفلسطينية والتحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني لا يستقيم بمعزل عن الخصوصية الفلسطينية بعدها الخارجي. الديمقراطية الفلسطينية لم تتجسد بالممارسة العملية نظرا للعوامل الخارجية- الدولية والإقليمية- التي أثرت على بنية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني، وبذلك كانت عاملا معطلا للممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني. هذه العوامل خلقت صراعا مجتمعيا مع الديمقراطية، نظرا لحالة الاستبداد والطغيان التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من دول خارجية "ديموقراطية"، والتي عطلت عمل الديمقراطية كمشروع اجتماعي سياسي يهدف إلى تطوير المجتمع.

إن أهم العوامل المؤثرة على الممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، والتي ساهمت في تجسيد الصراع المجتمعي مع الديمقراطية تكمن في عاملين رئيسيين هما: الاحتلال الإسرائيلي، والموقف الدولي من القضية الفلسطينية، ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية.

1.2.3.1.4 الاحتلال الإسرائيلي

عانى الفلسطينيون من آثار ومرارة الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلال معظم الأراضي الفلسطينية عام 1948، تمثلت أهم حالات المعاناة في تشتت معظم أبناء الشعب الفلسطيني بين عدة دول تختلف في أنظمة حكمها، ومن بقي منهم متمسكا بأرضه تحت الحكم الإسرائيلي عانى من تمييز عنصري وأوضاع معيشية قاسية.

باستكمال الاحتلال الإسرائيلي لبقية فلسطين التاريخية عام 1967، ازدادت وتوسعت حدة معاناة الشعب الفلسطيني بحيث شملت كافة المناحي والمجالات الحياتية دون استثناء، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية. مما يمكن معه القول أن الاحتلال الإسرائيلي بممارساته القمعية قد رسخ أسس الصراع المجتمعي مع الديمقراطية بين أبناء الشعب الفلسطيني. ذلك يعود إلى العديد من الأسباب التي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي مصدرا لها ومنها:

- إن إسرائيل "الدولة الديمقراطية"، تقوم بممارسات "لا ديمقراطية" تتمثل بما يقوم به جيشها المحتل من عمليات قمعية لا إنسانية ضد شعب أعزل.
- عدم وجود بنية سياسية وإدارية فلسطينية، في ظل وجود الاحتلال، تدير الشأن الفلسطيني وتضمن الرقابة والمحاسبة والمساءلة للذين يتولون المسؤوليات العامة.
- عدم توفر الحريات للمشاركة في الحياة العامة.
- الإشراف الإداري العسكري الإسرائيلي على كافة المؤسسات الفلسطينية غيب دورها في إرساء الأسس الديمقراطية.
- تغييب سيادة القانون في فلسطين، فقد شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق قوانين الاحتلال العسكرية بهدف تعديل التشريعات المدنية العثمانية، والأردنية والمصرية، وأبقت على الأسوأ من قوانين الطوارئ التي شرعها الانتداب البريطاني من أجل إعطاء صبغة قانونية لإجراءاتها القمعية، مثل الاعتقال الإداري والإبعاد وهدم البيوت. ومع حلول عام 1994 كانت سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلي قد أصدرت ما يزيد عن 1400 أمر عسكري في الضفة الغربية، و1200 أمر عسكري في قطاع غزة. وبذلك تكون إسرائيل قد غيرت هيكلية النظام القانوني الأردني والمصري اللذين طبقا سابقا في المناطق الفلسطينية المحتلة. كان الاحتلال الإسرائيلي يضع القوانين والتشريعات للحفاظ على مصالحه دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعب الفلسطيني.⁽¹⁾

الأسباب السابقة شكلت عملية تعطيل لأي نوع من الممارسة الديمقراطية بمفهومها الشامل. فالديموقراطية لا تختص بالنواحي السياسية وبمبدأ تداول السلطة فحسب، بل إنها تتعدى ذلك إلى الديمقراطية الاجتماعية والتي تشير إلى الإقرار بالحقوق الأساسية للفرد، كحق العمل والانتقال والمأوى والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، إضافة إلى أهمية أن تشمل الديمقراطية المجال الاقتصادي كما ترى النظريات الاجتماعية. كما تعتبر الديمقراطية وسيلة

(1) مرجع انترنت سابق <http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=174>

للإدارة تشير إلى نمط معين من البنية السياسية الاجتماعية الاقتصادية.⁽¹⁾ إن تغييب الاحتلال للممارسة الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني يأتي من واقع الاستهداف الإسرائيلي للإنسان الفلسطيني بكافة مكوناته المادية والمعنوية. والخلاصة أن الديمقراطية في ظل الاحتلال لم تكن خيارا فلسطينيا لتسهم في عملية البناء الوطني.

2.2.3.1.4 الموقف الدولي

يعتبر الموقف الدولي عموما، والموقف الأوروبي - الأمريكي خصوصا مساهما فاعلا في زيادة حدة الصراع في المجتمع الفلسطيني مع الديمقراطية. إن تناقض المواقف الأوروبية والأمريكية ما بين النظرية والتطبيق يبدو جليا في دعوتها السلطة الفلسطينية - شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الغربية والإسلامية- إلى التحول الديمقراطي، يناقض ذلك موقفها الداعم بشدة لإسرائيل التي تحتل الأراضي الفلسطينية.

تعرض الفلسطينيون إلى حالة من الظلم البين بسبب التواطؤ الأمريكي - الإسرائيلي. لقد مكنت السياسة الأمريكية إسرائيل من إلحاق الهزيمة بالفلسطينيين والعرب عدة مرات عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا. كما مكنتها من التوسع على حساب الشعب الفلسطيني وتشريده، والوقوف في وجه المحاولات الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. إضافة إلى ممارستها الضغط على كثير من الدول للسماح بهجرة اليهود إلى فلسطين ومنها الاتحاد السوفييتي. في ظل المواقف الأمريكية والأوضاع الدولية الراهنة، أصبح التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية مطلباً يتسم بصعوبة شديدة تصل إلى حد الاستحالة. ذلك ما يدفع بالكثير من أبناء المنطقة إلى فقدان الأمل في عدالة الحكم على الصعيد العالمي، وفي قدرته على الإنصاف وتحقيق العدالة، وقد يؤدي ذلك كله إلى تغذية دوامة العنف والعنف المضاد.

إضافة إلى السبب الخاص والمتعلق بشكل مباشر بالموقف الأمريكي الظالم من القضية الفلسطينية، هناك سبب أعم يؤدي إلى مزيد من الصراع المجتمعي مع الديمقراطية. هذا السبب يتعلق بأمريكا، الدولة الديمقراطية، والتي تنصب نفسها راعية للديموقراطية في العالم،

(1) مطر قسيس، فيصل عورتاني، خليل الشقاقي: مرجع سابق. ص ص 22-24.

وموقفها الراض لكثير من القوانين والعهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي قلما تصدق عليها. هذا إضافة لانتهاكها الصارخ للحقوق الإنسانية والشعبية لبعض الشعوب، كما حدث مع الهنود الحمر والسود.⁽¹⁾

لم يقتصر الدور الأمريكي عند هذا الحد في تنمية الصراع المجتمعي مع الديمقراطية، بل أن الأمر ازداد سوءاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001. إذ بدأت أمريكا في تضيق الخناق على الحركات الديمقراطية العربية، والحركات الإسلامية، والقوى والحركات الوطنية، ووضعها في قائمة الإرهاب الدولي.

إن إعلان الحرب على الإرهاب من قبل الدول الكبرى وعلى رأسها أمريكا، أدت إلى شن الحروب على دول أخرى مثل أفغانستان والعراق، وإلى قمع الحريات. على الرغم من تصريحات المسؤولين في الغرب التي تؤكد أن نشر الحرية والديموقراطية تعتبر الحل الأمثل للتصدي لظاهرة الإرهاب في الأجل الطويل، إلا أن واقع الممارسة الفعلية دل على تشدد مبالغ فيه من جانب كثير من البلدان الغربية في تشريعاتها الأمنية. انعكس أثر ذلك بشكل مباشر على العرب والمسلمين، فقد أصبحوا ضحايا للتنميط، والمضايقة أو الاحتجاز غير المبررين. في نفس الوقت، فإن عدداً من الحكومات في العالم العربي تدرعت بالخوف من الإرهاب لاتخاذ إجراءات فرضت بموجبها قيوداً أكثر تشدداً على مواطنيها.⁽²⁾

2.4 التنشئة الديمقراطية الفلسطينية والصراع المجتمعي مع الديمقراطية

يقول علماء الاجتماع والمربون وعلماء النفس أن الصراع المجتمعي، بما فيه الصراع حول الديمقراطية، بين الأفراد والأحزاب والفئات هو جزء طبيعي وأساسي من الحياة اليومية.⁽³⁾ يكون الصراع المجتمعي ظاهرة سلبية، ومعمل هدم في المجتمع إذا سيطرت القيم السلبية، ونقائض الديمقراطية على الفكر المجتمعي، والتي من أسبابها الانقسام بين الفكر والواقع،

(1) حسني عايش: مرجع سابق. ص ص 298-304.

(2) مرجع انترنت سابق <http://www.daralhayat.net/actions/print.php>

(3) حسني عايش: مرجع سابق. ص ص 89.

ورفض حقيقة التعدد وعدم القبول بالآخر، سواء على مستوى الفكر أو النظم والجماعات،⁽¹⁾ وغياب التسامح الفكري، وتفسير الاختلاف على أنه خيانة، وتصور أن ثمة نموذجين متناقضين لا يجتمعان أبداً كالشورى والديموقراطية مثلاً. يعتبر الصراع المجتمعي ظاهرة صحية إذا ما تمت تسويته بالسبل السلمية بعيداً عن التشنجات والعصبيات، أي عن طريق الحوار البناء. فعندئذ يتحول إلى فرصة للنمو والتقدم.

يعاني المجتمع الفلسطيني في الوقت الحالي حالة صراع مجتمعي مع الديموقراطية، تمثلت أهم أسباب هذا الصراع في حرمان المواطن الفلسطيني من حقوقه الأساسية وحرياته العامة التي أسهم الاحتلال الإسرائيلي في وجودها، وحالة الانفلات الأمني التي يعيشها المجتمع، والقوانين الاستثنائية التي فرضت لتعزز قبضة السلطة، بما تنطوي عليه من تقييد للحريات يكون الاحتلال هو المستفيد الأول من نتائجها.

تطور هذا الصراع بما يمكن وصفه بأنه صراع حاد ذو أبعاد متشعبة ومتداخلة يلقي بظلاله على منظومة العلاقات المجتمعية. زادت حدة هذا الصراع نتيجة للتطورات السياسية التي أفرزها التغيير السياسي الحادث بعد نتائج انتخابات عام 2006، والتي أوصلت حركة حماس إلى سدة الحكم وأقصت حركة فتح عنه بعد تفردا فيه لعقد من الزمن. إن الصراع الموصوف أعلاه لا يعني بأي حال الانعدام المطلق للديموقراطية الفلسطينية. لا شك في وجود هامش فعلي من الممارسة الديموقراطية في الساحة الفلسطينية على صعيد التفكير والتطبيق. إن ما هو مهم في هذا المجال هو مدى إمكانية توفير السبل والإمكانيات للحفاظ على هذا الهامش وتطويره، لقيام بنية اجتماعية سليمة ذات ديمومة، تقاوم سلبيات الصراع المجتمعي وما قد ينجم عنها من تحلل اجتماعي.

1.2.4 دور التعليم في حل الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديموقراطية

إن أهم سبل حل الصراع المجتمعي مع الديموقراطية تكمن في استئصال والقضاء على المظاهر والممارسات والقيم السلبية المسببة له، وأن تسهم كافة منظمات ومؤسسات المجتمع

(1) ثناء فؤاد عبد الله: مرجع سابق. ص 332.

المدني، والمؤسسات السياسية في ذلك، وأن تعمل على التحول به من صراع سلبي إلى صراع ايجابي.

يعتبر النظام التعليمي بكافة عناصره ومؤسساته من أهم وأنجح وسائل حل وضبط الصراع المجتمعي بما تملكه المؤسسات التعليمية، وأهمها المدارس والجامعات، من قدرات وإمكانيات تسهم في بناء الإنسان الديمقراطي، وفي تقويم القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع.

أشار فلاسفة الديمقراطية ابتداء من جون ستيوارت مل إلى سبينوزا إلى جون ديوي، إلى دور التعليم وأهميته في خلق الوعي المجتمعي لإقامة الديمقراطية وترسيخها، وبالتالي ترسيخ القيم الإيجابية للصراع وتحويله إلى وسيلة تنموية في المجتمع. التعليم أداة رئيسة وفاعلة في عملية البناء الإنساني، وهو جوهر عملية التنشئة الديمقراطية، بما يسهم به في خلق وعي لدى الأفراد لتحمل مسؤولياتهم المجتمعية. حتى يتحقق هذا الهدف، لا بد من استثمار العملية التعليمية بكافة عناصرها لتعليم الطلاب، في كافة المراحل الدراسية وفي كافة المؤسسات التعليمية، المهارات اللازمة لنشر ثقافة الحوار، والمهارات اللازمة للتعامل مع الصراع المجتمعي وتسويته بشكل بناء.⁽¹⁾ هنا يبرز أهمية دور المدرسة في التنشئة الديمقراطية، من خلال قدرتها على التأثير في سلوك الأفراد، ليكون الصراع المجتمعي وسيلة للتقدم والبناء ورفي المجتمع.

النظام التعليمي ركن مهم من أركان البنية التحتية للتحول نحو الديمقراطية. التعليم يفتح الآفاق لخلق سياق ديمقراطي وترسيخ القيم الديمقراطية، وتزويد الحركة الديمقراطية بقوة دفع حقيقية. العملية التربوية بكافة عناصرها هي المجال الرحب الرئيس للتنشئة الديمقراطية السليمة، وتنمية الثقافة الديمقراطية التي هي جزء من الآليات الضرورية لإتاحة الديمقراطية.⁽²⁾

إن الصراع المجتمعي مع الديمقراطية الذي يسود الساحة الفلسطينية يلقي عبئا كبيرا على العملية التعليمية والقائمين عليها، ويضعها أمام تحديات مضاعفة التحديات الناجمة عن الاحتلال

(1) حسني عايش: مرجع سابق. ص ص 89، 141.

(2) مطر قسيس، فيصل عورتاني، خليل الشقاقي: مرجع سابق. ص 23.

الإسرائيلي، والتحديات الناجمة عن الوضع الفلسطيني بكافة أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية منذ وجود السلطة الفلسطينية وحتى اللحظة. لذلك فإن المعول عليه من التعليم الفلسطيني والمطلوب منه أن يواجه تلك الأعباء والتحديات بقدر عال من المسؤولية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وأن يكون مفهوم التنشئة الديمقراطية هدفا واضحا تسعى العملية التعليمية لتحقيقه من خلال المنهاج الدراسي.

منذ أن تولت وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية إشرافها على العملية التعليمية في ظل السلطة الفلسطينية باشرت في إعداد مناهج دراسية فلسطينية خاصة غير تلك التي كانت سائدة تحت الاحتلال الإسرائيلي. كانت أهم التحولات في المنهاج الدراسي أنه أضاف موادا دراسية جديدة لم تكن موجودة في السابق منها منهاج التربية المدنية والموجه لطلاب المرحلة الدراسة الأساسية.

عالج منهاج التربية المدنية الفلسطيني الديمقراطية بأسلوب مبسط مركزا على التنشئة الديمقراطية الاجتماعية، هادفا إلى تعامل النشء مع الديمقراطية كأسلوب حياة. أما الديمقراطية السياسية فقد تناولها بشكل موجز جدا في منهجي الصفين الثامن والتاسع، كما سبق بيانه في الفصل الثالث.

بعد العرض السابق، في هذه الدراسة، لموضوع التنشئة الديمقراطية في منهاج التربية الوطنية الفلسطينية، وبعد التعرض لموضوع الصراع المجتمعي الفلسطيني مع الديمقراطية في هذا الفصل، فإن الباحث يرى أن هناك قصورا في منهاج التربية المدنية في معالجته للديمقراطية بمفهومها الشامل، وبالتالي في معالجته لموضوع التنشئة الديمقراطية. يعود ذلك لأسباب عديدة أهمها: حداثة المنهاج الدراسي، وأنه التجربة الفلسطينية الأولى، وعدم توافر الخبرة الكافية في وضع المناهج الدراسية، وعدم وجود خبرة فلسطينية في مجال الممارسة الديمقراطية الحقيقية. هذا يقتضي العمل دوما على تطوير المنهاج الدراسي وتحديثه لتتلاقى أوجه القصور فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

- أن يسهم منهاج التربية المدنية إسهاما واضحا في توضيح المفاهيم الديمقراطية الحقيقية،

وتصحيح مفاهيمها الخاطئة، وأن يتناولها بما يتناسب مع قيم وعقائد المجتمع الفلسطيني. يعضده في ذلك وجود إدارة مدرسية ديمقراطية ومعلم ديمقراطي.

• أن يعالج المنهاج التنشئة الديمقراطية على أساس أنها عملية إعداد تراكمي للأجيال من أجل الممارسة الديمقراطية بكافة تطبيقاتها العملية.⁽¹⁾ وأنها وسيلة لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي السلمي في المجتمع. يتركز دورها في تنمية وعي النشء بمشكلات الحكم والقضايا العامة التي تواجه المجتمع، وتعريفه بالحقوق والواجبات، ووسائل المشاركة السياسية، والتدريب على طرق الحوار. وتعزيز القيم الإيجابية مثل تشجيع روح التعاون، والشراكة والتكامل والتواصل مع الآخر. وتعزيز المكونات الثقافية الديمقراطية مثل قيم الانفتاح على الآخر، ومقاومة التوجهات الإقصائية، والمساهمة في العمل العام، وقبول الرأي الآخر والقدرة على المراجعة والنقد والتعبير عن وجهة النظر.

• أن يتم تناول التنشئة الديمقراطية الفلسطينية بخصوصيتها الفلسطينية، سواء الخصوصية المتعلقة بالجوانب الثقافية، والتراثية، والاقتصادية، أو الخصوصية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. من هذا المنطلق لا بد للتنشئة الديمقراطية الفلسطينية أن تعنى بإيجاد السبل المنهجية المستنيرة الخالية من التعصب للرأي الواحد أو الفكر الواحد. وأن تركز التنشئة على احترام التعدد والتنوع الاجتماعي والثقافي في المجتمع. كل ذلك يكون في إطار الربط بين الفكر والممارسة.

• أن تراعي التنشئة الديمقراطية أن يكون النموذج الديمقراطي المستهدف تطبيقه في المجتمع نابع من واقع المجتمع وقيمه وتقاليد وتراثه وظروفه الخاصة، مع الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى.⁽²⁾

• أن يراعي المنهاج توضيح أن الديمقراطية لا تحمل الخير المطلق، فمن رحمها نشأت نظم دكتاتورية كالنازية والفاشية. كما إنها ليست نموذجا جاهزا يمكن تطبيقه في أي مجتمع، وإنما

(1) مطر قسيس، فيصل عورتاني، خليل الشقاقي: مرجع سابق. ص 25.

(2) عبد الرؤوف الروابدة: التربية والمستقبل. وجهة نظر أردنية. رسالة المعلم. عمان. 1996. ص ص 23-24

هي متعددة النماذج تبعا للزمان والمكان والظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها كل شعب من الشعوب. وأن الديمقراطية الحديثة بمختلف صورها وأشكالها، ليست نتاج دولة أو حضارة بعينها، إنما هي حصيلة الفكر والخبرة الإنسانية على مر العصور، ذلك يقتضي أن نأخذ من نظرياتها وتطبيقاتها ما يناسب قيم المجتمع وعقيدته، وأن نطور منها نموذجا مناسباً لمجتمعنا.⁽¹⁾

• ينبغي أن تقوم التنشئة الديمقراطية الفلسطينية على تحديد المفهوم الديمقراطي من منظور واقعي يستلهم الممارسة الديمقراطية من معطيات العصر الحاضر بحيث لا يتعارض ذلك مع المفاهيم والقناعات المجتمعية المستلهمة من العروبة والدين الإسلامي. أي أن ينظر للديمقراطية على أنها نظام سياسي اجتماعي اقتصادي أركانه الرئيسية: حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها من حقوق، ودولة المؤسسات، والتداول السلمي للسلطة.⁽²⁾

على الرغم من أهمية دور منهاج التربية المدنية في التنشئة الديمقراطية من أجل تأسيس نظام ديمقراطي فلسطيني، إلا أن ما يعزز هذا الدور هو وجود مستوى معين من التطور الاجتماعي-الاقتصادي المصحوب بدرجة عالية من التعليم، ووجود ثقافة ديمقراطية، أو وجود تراث ديمقراطي، أو وجود قيادة تؤمن بالديمقراطية.⁽³⁾ إضافة إلى تبني السبل التي تتابع نتائج التنشئة الديمقراطية.

حتى تحقق عملية التنشئة أهدافها، وتكون وسيلة لاستئصال المظاهر السلبية للصراع المجتمعي، ووسيلة نحو التحول الديمقراطي في المجتمع، لا بد من مراعاة الأسس التربوية التي تنهض بها والمتمثلة في الجوانب التالية:

أولاً: الجانب المعرفي: من خلاله يتم التعريف بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بالديمقراطية.

(1) نفس المرجع. ص 29.

(2) محمد عابد الجابري: مرجع سابق. ص 86.

(3) زياد ابو عمرو. مرجع سابق. ص 122

ثانيا: الجانب الثقافي: يتناول البعد الثقافي المعلومات الأساسية المتعلقة بالديموقراطية، وما يرتبط بها من معلومات سياسية واجتماعية واقتصادية. كما يتناول دور البعد الثقافي في التحول الديموقراطي. وأن القيم الثقافية تجعل من عملية التغيير أمرا سهلا. وأن الصراع المجتمعي الفلسطيني بقيمه السلبية ما هو إلا ظاهرة عارضة فرضتها ظروف الشعب الفلسطيني الخاصة، وإن الرقي المجتمعي يتطلب نبذ الصراع السلبي والتحول به نحو الصراع الإيجابي.

ثالثا: الجانب الوجداني والقيمي: ويتناول توجيه السلوك نحو تبنى القيم الايجابية، والإيمان بالعدالة، واحترام الآخر، واحترام حقوق الإنسان، وتبني الديموقراطية كفكر وتطبيق.

رابعا: الجانب السلوكي: وهو الذي يعكس الأثر التعليمي في زرع المفاهيم التي يظهر أثرها على مستوى التطبيق العملي، أي أن يتحول المفهوم إلى سلوك مستدام من خلال تولد القناعة لدى المتعلم بالديموقراطية كمنهج وأسلوب حياة.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج والتوصيات

1.1.5 نتائج الدراسة

2.1.5 توصيات الدراسة

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

المجتمع الفلسطيني مجتمع نام، وهو في نفس الوقت له خصوصيته التي تميزه عن غيره من المجتمعات النامية الأخرى، والتي ينعكس أثرها على عملية التطوير والبناء المجتمعي التي يسعى إلى تحقيقها. إن الخصوصية الفلسطينية التي كانت من أهم نتائج الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية جعلت عملية التنمية الشاملة بكافة أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية عملية متسمة بالصعوبة، ذلك لأنها لا تسير وفق نسق زمني مبرمج تتحقق من خلاله الأهداف المتوخاة خلال فترات محددة سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى.

إن الحالة الفلسطينية بوضعها الراهن ينبغي أن تكون دافعا لتوظيف العملية التعليمية واستثمارها استثمارا بناء لتحقيق التطوير المجتمعي الذي يعزز مسيرة المرحلة النضالية للوصول إلى التحرير، وتكون في نفس الوقت أساسا لبنية تحتية تساعد الدولة الفلسطينية المستقبلية في سرعة اللحاق بالدول الأخرى الأكثر تقدما.

من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة محاولة أن تلقي الضوء على ما تسهم به العملية التعليمية في تحقيق التطوير المجتمعي بتناولها لموضوع التنشئة الديمقراطية من خلال بيان ما يسهم به منهاج التربية المدنية الفلسطيني في هذا المجال. ذلك ينبثق مما تتمتع به العملية الديمقراطية من أهمية خاصة في العصر الحاضر، عبرت عنه التوجهات والتحولات الديمقراطية في السواد الأعظم من دول العالم.

نظرا لطبيعة الوضع الفلسطيني وخصوصيته، والظروف الفلسطينية الخاصة التي تعاني منها الساحة الفلسطينية حاليا، وما تتطلبه طبيعة المرحلة من تكاتف رسمي وشعبي، مؤسسي وفردى، فإن هذه الدراسة - وقبل عرض نتائجها وتوصياتها- تطلق دعوة جادة نحو مزيد من الدراسات العلمية المنهجية التي تتناول الديمقراطية في كافة المجالات، وتتناول موضوعات حيوية ذات صلة مباشرة بالواقع الفلسطيني، لتكون هذه الدراسات وسيلة لخلق وعي ديمقراطي

وثقافة مجتمعية ديموقراطية فلسطينية. من مثال هذه الدراسات:

- دور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي الديموقراطي والممارسة الديموقراطية.
- أثر الديموقراطية في التداول السلمي للسلطة.
- وظائف ومهام المجتمع الديموقراطي الفلسطيني.
- دور المدرسة الفلسطينية في إعداد الطلاب للممارسة الديموقراطية.
- معوقات توظيف مهارات المعلم في التنشئة الديموقراطية.
- دور التربية المدنية في إحداث تحولات مجتمعية ديموقراطية.
- دور الأنشطة اللامنهجية في تعزيز الممارسة الديموقراطية في المدرسة.
- وسائل تفعيل دور التربية المدنية في المدرسة الفلسطينية.

لا تتعلق أهمية إعداد الدراسات الديموقراطية في ذاتها، إنما تكمن أهميتها فيما تتمخض عنه من نتائج وتوصيات تلقي الضوء على الإيجابيات والعمل على تعزيزها، وعلى السلبيات للعمل على تجاوزها وتلافيها من أجل الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني وبمسيرته التنموية.

1.5 مناقشة النتائج والتوصيات:

يمكن تناول مناقشة نتائج وتوصيات الدراسة، وكلاهما يتعلق بمنهاج التربية المدنية الفلسطينية، وبالتنشئة الديموقراطية نظرا لعلاقة التربية المدنية بالعديد من المجالات المعرفية بشكل عام، ونظرا للترابط الذي فرضته طبيعة هذه الدراسة بين التربية المدنية الفلسطينية والتنشئة الديموقراطية والإعداد الديموقراطي في المدارس وما يرتبط بها من عناصر العملية التعليمية المختلفة والتي يتمثل أهمها بالمنهاج الدراسي والمعلم والطالب.

1.1.5 نتائج الدراسة:

عاشت العملية التعليمية الفلسطينية وعلى مدى سنوات عديدة واقعا مريرا بسبب سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مقدرات الشعب الفلسطيني. باستهداف الاحتلال للإنسان الفلسطيني عانى التعليم من تمييز عنصري، وحرمت العملية التعليمية من تناول مقررات دراسية تتعلق بالتنمية البشرية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص. كان مقرر التربية المدنية من أهم المقررات التي حرم منها الطالب الفلسطيني في ظل الاحتلال، ذلك لإدراك المحتل لأهمية التربية المدنية الفلسطينية في بناء الإنسان القادر على المساهمة بفعالية في بناء المجتمع من خلال ما تكسبه للطالب من مهارات واتجاهات منها: مهارات الاتصال، وتحمل المسؤولية، وحل المشكلات، والتسامح والانتماء، والشفافية، واحترام الآخر، والعدل، والمساواة، وغير ذلك من القيم المجتمعية الإيجابية.

بعد قدوم السلطة الفلسطينية وتولي وزارة التربية والتعليم الفلسطينية مسؤولياتها تم طرح مناهج دراسية جديدة منها مناهج التربية المدنية الذي انطوى على أبعاد وغايات من شأنها أن ترسخ الثقافة المدنية ومفهوم المواطنة والفكر الديمقراطي. لذلك جاءت هذه الدراسة لتستكشف دور مناهج التربية المدنية الفلسطيني في التنشئة الديمقراطية والإعداد للممارسة الديمقراطية. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعتبر التربية المدنية من حيث أنها أحد مكونات العملية التعليمية رافدا من روافد التنمية السياسية التي تعتبر من أهم مدارات التنمية الشاملة، ذلك لما تملكه من إمكانيات تسهم في تأهيل الفرد وتطوير إدراكه ووعيه ليكون شريكا فاعلا في بناء وطنه.
- الهدف العام للتربية المدنية هو إعداد المواطن الصالح المتمتع بالقيم الفاضلة. في إطار تحقيق هذا الهدف فهي تسعى إلى تكييف الفرد مع محيطه الاجتماعي بما يتفق مع احتياجات العصر ومتطلباته.

- يركز منهاج التربية المدنية الفلسطيني للمرحلة الأساسية على ثلاث قضايا أساسية هي على التوالي: العلاقات مع الآخرين، وحقوق الإنسان، والهوية ومعرفة الذات.
- تعتبر التربية المدنية والتعليم بكافة أشكاله عاملا مهما في مجال التنشئة الديمقراطية. فالتربية المدنية تعمل على إكساب المتعلم الخبرات والمهارات والمفاهيم والقيم التي تعدّه للمواطنة الصالحة، وتجعل منه إنسانا مدركا لحقوقه واجباته.
- هناك قصور في دور المدرسة الفلسطينية التربوي والتنقيفي والتطبيقي في التعامل مع التربية المدنية كوسيلة للتنشئة الديمقراطية، يعود هذا القصور للعديد من الأسباب أهمها:
 - تعامل المدرسة مع مقرر التربية المدنية كمادة غير أساسية.
 - قصور الإمكانيات المدرسية في تطبيق الأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تعزز دور التربية المدنية في التنشئة المدرسية.
 - نقص الخبرة المدرسية في مجال استثمار الأنشطة المدرسية المختلفة نحو التنشئة الديمقراطية ونشر الثقافة الديمقراطية.
 - عدم الاهتمام الكافي بتشكيل التنظيمات واللجان الطلابية المعززة للتنشئة الديمقراطية.
- اقتصر تدريس منهاج التربية المدنية الفلسطيني في المرحلة الأساسية على الصفوف التسع الأولى، واستبعد هذا المنهاج من مقررات الصف العاشر الأساسي، وهذا -في رأي الباحث- استبعاد غير مبرر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أهمية المرحلة العمرية لطلبة الصف العاشر من حيث كونها مرحلة انتقالية ما بين مرحلة الطفولة ومرحلة الشباب، يكون فيها الطالب أكثر استيعابا وأكثر قدرة على النقد لما يدور حوله، وفيها تتم تشكيل الشخصية المستقلة للفرد تلقى فيها عملية التوجيه والتنشئة تجاوبا أكبر.
- هناك قصور في الأداء التدريسي لمادة التربية المدنية في المدرسة الفلسطينية مما يحد من دور المعلم وتأثيره في مجال التنشئة الديمقراطية. إن أهم أسباب ذلك هي:

- نقص الكادر التعليمي المؤهل لتدريس مقرر التربية المدنية.
- عدم استخدام المعلمين للأساليب التدريسية المناسبة لتحقيق أهداف المقرر.
- عدم التوافق بين النظرية والتطبيق، أي التعارض بين مضمون المادة التعليمية وسلوك المعلم غير الديمقراطي الذي يتعارض مع التنشئة الديمقراطية.
- لاقت الديمقراطية في الوطن العربي والمجتمع الفلسطيني اهتماما على مستوى التنظير والشعارات والاهتمام بالمظاهر الخارجية، ولكنها لم تحظ بنفس الاهتمام على مستوى التطبيق العملي.
- يحاول منهاج التربية المدنية الفلسطيني تنشئة التلاميذ تنشئة ديمقراطية من خلال إكساب التلاميذ مفاهيم وسلوكيات تسهم في إعدادهم للممارسة الديمقراطية.
- يسيطر على منهاج التربية المدنية الخطاب العلماني في توجهاته الديمقراطية. فهو لا يحاول الارتقاء بالقيم الأخلاقية من خلال تعميق دور الدين الإسلامي، بل إنه اكتفى بإشارات متناثرة وغير كافية لتعميق دور الدين في البناء المجتمعي. تركزت أكثر هذه الإشارات في مقرر الصف الرابع الأساسي.
- تعتبر التربية المدنية أحد مقومات تحقيق الأمن في المجتمعات، مع وجود هذا الاعتبار، إلا أن منهاج التربية المدنية الفلسطيني لم يهتم في إبراز الارتباط بين التربية المدنية والأمن الاجتماعي، إذا ما أخذنا بالاعتبار الحالة الفلسطينية الراهنة، ومدى حاجة المجتمع الفلسطيني للعيش الآمن.
- تعاني التربية المدنية الفلسطينية من معوقات وإشكاليات تؤثر سلبا على عملية التنشئة الديمقراطية والإعداد الديمقراطي للأجيال. تتمثل أهم هذه الإشكاليات في عدم وضوح الإطار المفاهيمي للمقرر الدراسي، والمناخ الاجتماعي الفلسطيني السائد.

2.1.5 توصيات الدراسة

يعتبر التعليم من أهم العوامل والأبعاد التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات الإنسانية، لذلك نجد أن الدول بكافة توجهاتها وأيديولوجياتها تولي اهتماما خاصا بالعملية التعليمية بكافة عناصرها، وتعمل على تحديثها وتطويرها لتساير التطورات المستجدة على الدوام. إن الدول في سعيها لتحقيق التقدم وديمومته تعمل على تبني سياسات تعليمية عصرية ومتجددة حتى تتلاءم مع تطورات العصر ومتغيراته.

يندرج تدريس التربية المدنية في إطار حداثة وعصرنة العملية التعليمية كمادة فاعلة ذات نهج قويم يهدف إلى المحافظة على الفرد كعنصر اجتماعي فاعل يسهم في تطوير المجتمع وتقدمه. فهي بذلك ذات ارتباط وثيق الصلة بالتنمية السياسية التي هي من أهم مدارات التنمية المستدامة.

تعتبر الديمقراطية من أهم سمات هذا العصر، حيث انتشر الاهتمام بالديمقراطية والمجتمع المدني في السواد الأعظم من دول العالم، فقد أخذت التربية المدنية تحتل أولوية مهمة في الفكر والوعي العالمي من ناحية المفهوم والسلوك الفردي والجماعي. كان التعليم من أهم المجالات التي احتلت فيها التربية المدنية اهتماما خاصا نظرا لاستيعابه الناشئين الذين هم البنية الاجتماعية الأساسية التي تسهم بفعالية في التطوير المجتمعي.

لذلك، جاءت هذه الدراسة لتستكشف الدور الذي يمكن أن تلعبه التربية المدنية الفلسطينية في تحقيق التنشئة الديمقراطية والإعداد الديمقراطي. بناء على حيثيات البحث فقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- ضرورة أن ينبثق منهاج التربية المدنية الفلسطيني من فلسفة تربوية فلسطينية تأخذ بالاعتبار معالجة إشكاليات التربية المدنية المتمثلة في إشكالية الإطار القيمي والمفاهيمي للتربية المدنية، وإشكالية المناخ الاجتماعي السائد في فلسطين.
- ضرورة ربط منهاج التربية المدنية الفلسطيني بالمناهج الدراسية الأخرى بأسلوب يحقق التكامل بينها، وربطه كذلك بخطط التنمية البشرية الفلسطينية.

- ضرورة الاهتمام بالتدريب المتواصل لمعلمي التربية المدنية والمشرفين التربويين من أجل إعداد كادر تربوي يمتلك المهارات والقدرات اللازمة لنشر المفاهيم الديمقراطية وممارستها في الوسط الطلابي وتطبيقها في حصص التربية المدنية والأنشطة المصاحبة لها. إن التطبيق السليم لمنهاج التربية المدنية، والذي يربط النظرية بالتطبيق، والمفهوم بدلالاته السلوكية يؤدي إلى مخرجات تساعد على تحقيق الأهداف المرسومة.
- أن تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير معلمين مختصين بتدريس مادة التربية المدنية، وأن يتم فصلها عن مادة الاجتماعيات. حيث أن هذا الفصل يؤدي إلى مزيد من الاهتمام بمادة التربية المدنية وأنشطتها وأهدافها.
- أن تعد وزارة التربية والتعليم دليل معلم موحد لمادة التربية المدنية الفلسطينية، بحيث يكون مرجعا شاملا لكافة معلمي المادة، وأن يتضمن أساليب التدريس المختلفة، والأنشطة المقترحة التي تتناسب هذه المادة وتسهم في تحقيق أهدافها، وتعريف لكافة المصطلحات الأساسية المتداولة في المنهاج الدراسي. تكمن أهمية الدليل المقترح في أنه يوحد الرؤية العامة لمدرسي المادة حول أهداف التربية المدنية، كما أنه يسهم في وجود تنشئة ديموقراطية فلسطينية للأجيال ذات نسق تربوي موحد، مما يحد من التناقضات الفكرية التي قد يتعرض لها الطالب خلال انتقاله من صف دراسي إلى آخر، أو من مرحلة دراسية إلى أخرى.
- أن يكون هناك اهتمام كاف من إدارة الإشراف التربوي في وزارة التربية والتعليم العالي بمتابعة تدريس هذه المادة وفق الأسس والأساليب التربوية السليمة، وأن تأخذ حقا في هذا المجال أسوة بالمواد الدراسية الأخرى.
- ضرورة اهتمام الإدارات المدرسية ومعلمي مادة التربية المدنية بشكل خاص بتنفيذ الأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تعزز المفاهيم الديمقراطية لدى الطلاب. إضافة إلى الاهتمام بتنمية علاقات التعاون والتنسيق بين المدرسة ومؤسسات المجتمع المدني.

- ضرورة مساهمة المدارس في رفع مستوى الوعي الشعبي حول القضايا الديمقراطية، من خلال استثمار وتفعيل دور مجالس الأباء والامهات والمجالس الطلابية، وتفعيل العلاقات بين الأسرة والمدرسة.
- عقد ورشات عمل ومؤتمرات تربوية على مستوى مديريات التربية يكون من ضمن أهدافها تطوير وتحديث منهاج التربية المدنية، وتوضيح الإطار المفاهيمي لمنهاجها الدراسي، وسبل تمكين المدرسين من التعامل مع ما يواجهونه من إشكاليات في التطبيق والتي يقتضي عرضها في صورة اقتراحات وتوصيات.
- ضرورة الاهتمام بتنمية عملية الاتصال والتواصل بين المدارس من جهة، وبين معلمي التربية المدنية من جهة أخرى، بما يمكن من تبادل الخبرات المختلفة عن طريق تعميم التجارب الناجحة، وعرض إبداعات المعلمين والطلاب.
- ضرورة أن تتضمن عملية التنشئة الديمقراطية في كافة مؤسسات التنشئة الاجتماعية محاربة القيم والاتجاهات والأنماط السلوكية التي تعرقل عملية البناء الديمقراطي.
- ضرورة أن تنطلق عملية التنشئة الديمقراطية في منهاج التربية المدنية الفلسطيني من سياسة تعليمية واضحة المعالم، تعزز وتنمي القيم المجتمعية التي تناسب عقيدة ومبادئ وقيم وثوابت الشعب الفلسطيني بما تتضمنه من أبعاد عربية وإسلامية. وأن تؤخذ الحالة الفلسطينية والخصوصية الفلسطينية بالاعتبار عند وضع المنهاج.
- أن يشرف على تأليف منهاج التربية المدنية الفلسطيني مختصون تربويون في مجال التربية المدنية، وأن يتم تطوير وتحديث المنهاج بشكل مستمر حتى يتم تجاوز ما قد يوجد في المنهاج الدراسي من ثغرات، وحتى يساير التطورات العالمية من خلال تناوله لموضوعات مستحدثة فرضتها التطورات التقنية والمعرفية والاتصالية.
- نظرا لما تحدته التطورات العالمية المختلفة من تغيرات سريعة في نسق الحياة، وما تدخله من أساليب حياتية تؤثر على القيم والعادات والتوجهات المجتمعية، فلا بد أن تدرس وزارة

التربية والتعليم العالي إمكانية زيادة عدد حصص التربية المدنية، وتوسيعها لتشمل باقي الصفوف الدراسية (العاشر، الحادي عشر، الثاني عشر)، وأن تكون متطلبا جامعيًا في الجامعات الفلسطينية. مع ضرورة الاهتمام بمرحلة ما قبل التعليم الرسمي، أي مرحلة رياض الأطفال.

- ضرورة أن يبدي منهاج التربية المدنية الفلسطيني اهتماما واضحا بالارتباط القائم بين التربية المدنية والأمن الاجتماعي، ودورها في الوقاية من الانحراف والانفلات الأمني، مما يسهم في تنمية الشعور بالمواطنة والانتماء لدى التلاميذ. يتعزز ذلك من خلال تناول المنهاج لمقومات الأمن الاجتماعي، ووسائل المحافظة عليه وتطويره.
- ضرورة إسهام كافة المؤسسات المجتمعية الفلسطينية في نشر الثقافة الديمقراطية والثقافة السياسية المعززة لقيم المجتمع الفلسطيني بأبعادها العربية والإسلامية، بحيث تصبح هذه الثقافة عاملا مساعدا على بناء الديمقراطية، والابتعاد في نفس الوقت عن المفهوم الغربي للديموقراطية والذي يتعارض في كثير من جوانبه مع قيم المجتمع الفلسطيني العربية الإسلامية.
- للوصول إلى مخرجات تعليمية تحقق أهداف التربية المدنية المنشودة لا بد من العمل على ربط النظرية بالتطبيق، والتعليم بالسلوك، والقول بالفعل على مستوى الإدارة المدرسية والمعلم. كما إنه من الضروري أن تقوم العلاقات المدرسية المتمثلة في الإدارة المدرسية والمعلم والطالب على المشاركة الفاعلة في الأنشطة المدرسية والمجتمعية المختلفة.
- ضرورة توسع منهاج التربية المدنية الفلسطيني في طرح القضايا الديمقراطية المرتبطة بالمجتمع الفلسطيني، كأن يتناول بعمق مفهوم الديمقراطية التي يحتاج المجتمع الفلسطيني إلى تطبيقها. وأن يتم التركيز على ديموقراطية الحياة الاجتماعية وديموقراطية الحياة السياسية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

إبراهيم بشارات، إبراهيم شعبان وآخرون: **المدنيات**، ط2، مركز الدراسات والبحوث- نابلس، 1999.

إبراهيم زيد الكيلاني وآخرون: **دراسات في الفكر العربي الإسلامي**. عمان: دار الفكر للنشر. 1988.

إبراهيم ناصر: **التربية المدنية (المواطن)** ط1، الأردن-عمان: مكتبة الرائد. 1994.

أحمد أبو دية: **الفساد أسبابه وطرق مكافحته**. سلسلة مكافحة الفساد 3. القدس: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان. 2004.

أحمد رأفت، أحمد عياطرة وآخرون: **التربية المدنية، قضايا وإشكاليات**، الشبكة العربية للتربية المدنية، 2002.

أحمد على الحاج محمد: **في فلسفة التربية**. ط1. عمان: دار المناهج. 2002.

الإعلان العالمي للديموقراطية، الصادر عن مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في القاهرة. أيلول 1997.

التحول الديموقراطي في فلسطين: تقرير عن حالة الديموقراطية في فلسطين عام 2005. التقرير السنوي (8). القدس: الملتقى الفكري العربي. تموز 2006.

السيد عليوه: **التعليم المدني والمشاركة السياسية للشباب**. المواطنة والديموقراطية. القاهرة: مركز القرار للاستشارات. 2001.

المجالس القومية المتخصصة: **التربية والعولمة**، تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا. الدورة السابعة والعشرون. أيلول/سبتمبر 1999 - تموز/يوليو 2000.

إلهام عبد الحميد: المنهج الموازي وتنمية ثقافة التربية المدنية . المؤتمر الأول للشبكة العربية للتربية المدنية. تحرير: كمال غيث ومنى درويش. عمان- الأردن. 1-4 تشرين ثان/نوفمبر 2002.

ثناء فؤاد عبد الله: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي. ط1. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/يناير. 1997.

جان توشار آخرون: تاريخ الفكر السياسي. ترجمة علي مقلد. بيروت: الدار العالمية للنشر والتوزيع. 1997.

حامد عمار: دراسات في التربية والثقافة في التوظيف الاجتماعي للتعليم. ط1. بيروت: مكتبة الدار العربية للكتاب. 1996.

حسني عايش: الديمقراطية هي الحل. ط1. عمان: المكتبة الوطنية. 1992.

خليل الشقائي: التحول نحو الديمقراطية في فلسطين: عملية السلام، والبناء الوطني، والانتخابات. نابلس - فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. تشرين ثاني(نوفمبر) 1996.

خليل الشقائي: الضفة الغربية وقطاع غزة، العلاقات السياسية والإدارية المستقبلية. القدس الشريف: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية. (د.ت)

داعس أبو كشك: الأوضاع التربوية والأكاديمية في الأرض المحتلة. (د.م): منشورات الوحدة. 1983.

رسمي عبد الملك رستم: دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية. 2001.

رفعت الصباح: لماذا التربية المدنية في فلسطين. المؤتمر الأول للشبكة العربية للتربية المدنية. تحرير: كمال غيث ومنى درويش. عمان- الأردن. 1-4 تشرين ثان/نوفمبر 2002.

- زهيرة كمال"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الأول الأساسي**، ج1، ط3، رام الله- فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2004م/1425هـ.
- زهيرة كمال"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الأول الأساسي**، ج2، ط3، رام الله- فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2003م/1424هـ.
- زياد أبو عمرو: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**. (د.م): منشورات مؤسسة مواطن، (د.ت)
- سعاد القدومي"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الثاني الأساسي**، ج1، ط2، رام الله- فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. أيلول 2002.
- سعاد القدومي"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الثاني الأساسي**، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. كانون الثاني 2003.
- سعاد القدومي"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الثالث الأساسي**، ج1، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005.
- سعاد القدومي"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الثالث الأساسي**، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005.
- سعاد القدومي"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الثالث الأساسي**، ج1، ط2، التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005. المقدمة.
- سعاد القدومي"منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الخامس الأساسي**، ط1 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. المقدمة.
- عبد الرؤوف الروابده: **التربية والمستقبل**. وجهة نظر أردنية. رسالة المعلم. عمان. 1996.
- عبد الستار قاسم: **حرية الفرد والجماعة في الإسلام**. ط1. الخليل-فلسطين: دار المستقبل للدراسات والنشر والاعلام. 1998.

- عبد الستار قاسم: **قبور المثقفين العرب**. نابلس، فلسطين: (د.ن). أيار، (مايو) 2006.
- عبد الستار قاسم: **هموم الأمن الفلسطيني**. (د.ن). تشرين أول 2003.
- عبد المنعم المشاط: **التربية والسياسة**. القاهرة: دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1992.
- عاطف أبو العلا: **التربية السياسية للشباب**. القاهرة: دار النهضة. (د.ت).
- عبد العزيز قباني، **العصبية بيئة المجتمع العربي**، ط1، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1997.
- عبد الله عبد الدائم: **الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية**. ط1. بيروت: دار العلم للملايين . 2000.
- عبد القديم زلوم: **الديموقراطية نظام كفر يحرم أخذها أو تطبيقها أو الدعوة إليها**. (د.م): منشورات حزب التحرير. 1990.
- عبد الكريم عثمان: **معالم الثقافة الإسلامية**. ط 6. بيروت: مؤسسة الرسالة. 1981.
- عبد المنعم المشاط: **التعليم والتنشئة السياسية. مستقبل التربية العربية**. المجلد الأول. العدد2. نيسان/ابريل 1995. القاهرة: نركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالتعاون مع جامعة حلوان. 1995.
- عزة فتحي علي، **نموذج مستقبلي لمنهج التربية المدنية، المدرسة الثانوية، ط1، اتيراك للنشر، مصر - القاهرة، 2003.**
- عطية أبو سرحان، **دراسات في أساليب تدريس التربية الاجتماعية والوطنية، ط1، دار الحلم للنشر - عمان، 2000.**
- فرانز روزنتال. **مفهوم الحرية في الإسلام**. ترجمة: د. زيادة، د. رضوان السيد. بيروت: معهد الإنماء العربي. 1978.
- فريد النجار، **المعجم الموسوعي لمصطلحات التربية (إنجليزي - عربي)** مكتبة لبنان.

- كاترين اوسبيتز: الفضيلة المدنية- المواطنون المصلحيون واللامصلحيون. السلوك الحضاري والمواطنة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية، تحرير: إدوارد س. بانفيلد، ترجمة سمير عزت نصار. الأردن- عمان: دار النسر للنشر والتوزيع. 1994.
- لطف زغول، تمكين الشباب، مفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان، (د.م): مركز المنهل الثقافي والمركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة. دورة 1998/4-1999/4.
- مجدي زامل، خليل عطية، مفاهيم التربية المدنية وحقوق الإنسان في عمليتي التعليم والتعلم، ط1، مركز الإعلام والتنسيق التربوي، 2004.
- محمد السكران، أساليب تدريس الاجتماعيات، ط1، دار الشروق، الأردن، 2000.
- محمد بن محمد أبو شهبه: السيرة النبوية في ضوء القرآن والسنة. ج2. دمشق: (د.ن). 1988.
- محمد حرب: الإدارة الجامعية. الأردن- عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. 1998.
- محمد خالد الأزعر: النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين. سلسلة أوراق بحثية. ط1. رام الله، فلسطين: مؤسسة مواطن. 1996.
- محمد عابد الجابري: التراث والحداثة، دراسات ومناقشات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1991.
- محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1994.
- مصطفى العوجي، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، ط1، المركز التربوي، الرياض، 1985.
- مصطفى الفيومي: التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. 1985.

مصطفى قاسم: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية. ط1. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. 2006.

مضر قسيس، فيصل عورتاني، خليل الشفاقي: المؤشر الديمقراطي الفلسطيني (1996-1997). نابلس-فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. دائرة الحكم والسياسة، شباط (فبراير) 1999.

منصف المرزوقي: عن أية ديمقراطية تتحدثون. ط1. باريس، دمشق: أوراب، اللجنة العربية لحقوق الإنسان. الأهالي 2005.

منير أبو عسلي وأسعد دياب وآخرون، الأهداف العامة والخاصة لمادة التربية الوطنية والتنشئة المدنية، جمهورية لبنان: (د.ن)، 1995.

منير شفيق: اتفاق أوسلو وتداعياته. عمان-الأردن: منشورات فلسطين المسلمة. 1994

منير شفيق: من اتفاق أوسلو إلى الدولة ثنائية القومية. عمان، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع. 1999.

ناصر السعافين "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الرابع الأساسي، ج1، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. كانون الثاني 2004.

ناصر السعافين "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف الرابع الأساسي، ج2، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. (د.ت).

ناصر السعافين "منسقا"، وآخرون: التربية المدنية للصف السابع الأساسي، ط3 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2006. ص 2

نبيل الصالح، وعزمي بشارة، ما هي المواطنة، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994.

نبيل الصالح، وعزمي بشارة، الحريات المدنية، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994.

نبيل الصالح، وعزمي بشارة، **الثقافية السياسية**، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994.

نبيل الصالح، وعزمي بشارة، **فصل السلطات**، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994.

نبيل الصالح، وعزمي بشارة، **سيادة القانون**، ط1، سلسلة مبادئ الديمقراطية، مؤسسة مواطنة، رام الله، 1994.

نظام بركات وعثمان الروان وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، ط3، دار الكرمل، عمان، 1989.
يوسف كرم: **تاريخ الفلسفة المدنية**، ط1، مصر: دار المعارف، 1985.

هديل القزاز "منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف السادس الأساسي**، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2006.

هديل رزق القزاز "منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف الثامن الأساسي**، ط2 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2003.

هديل رزق القزاز "منسقا"، وآخرون: **التربية المدنية للصف التاسع الأساسي**، ط3 التجريبية، رام الله-فلسطين: وزارة التربية والتعليم العالي/مركز المناهج. 2005.

الأطروحات الجامعية

عايدة الصعدي، **تقييم كتب التربية المدنية في سوريا ولبنان** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القديس يوسف، 1997.

فاروق حسن شرف: **آفاق التعليم الافتراضي الفلسطيني ودوره في التنمية السياسية (نحو جامعة افتراضية فلسطينية)**. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية. 2006.

مقابلات شفوية

أسامة صادق فالح نمريين: مدرس بمدرسة نعيم عبد الهادي بنابلس. 2006/11/30.

أسامة عبد الله محمد صوالحه: مدرس بمدرسة فدوى طوقان بنابلس. 2006/11/29.

أنوار علي عيد: مدرسة بمدرسة ناجي صبحة بنابلس 2006/11/28

تيسير كامل محمد عيسى: مدير مدرسة سعد صايل بنابلس. 2006/11/25.

رضوان شفيق داوود: مدرسة سعد صايل الأساسية(2006/11/25)

شاهر روجي حامد اشتية: مدرس بمدرسة سالم/دير الحطب. 2006/12/1

فاروق حسن شرف: مدير مدرسة ناجي صبحه الأساسية بنابلس. 2006/9/2

محمد شاكر علي حشاش: مدرس بمدرسة ابن حزم الأساسية بنابلس. 2006/11/30.

محمد هاني عبد ربه: مدرس بمدرسة قوصين الأساسية. 2006/11/5.

يعقوب يوسف حسن خياط: مدرس بمدرسة عورتا الأساسية للبنين. 2006/12/2.

يوسف عطا محمد شحاده: مدرس بمدرسة عورتا الثانوية. 2006/12/2.

مقالات وموضوعات منشورة في الإنترنت

<http://www.aljabriabed.net/irakg12.htm>

مؤتمر الديموقراطيات بالدوحة

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6EA61EE9-DEA4-47Ad-ACB3-89Dc3B351D61.htm>

محاصرة التعليم الديني بفلسطين

<http://www.islamonline.net/Arabic/news/2002-01/16/article17.shtml>

محمد بن سعيد الفطيسي: حتى لا نسقط جميعا في عالم الفوضى.

<http://www.arabvoice.com/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=4927>

نظريات التعلم.

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

<http://www.almuallem.net/maga/mostabalg76.htm> عبد الرحمن

نيشوري

ميخائيل براك: التربية المدنية في إسرائيل

<http://www.adalah.org/newsletter/ara/sep05/ar1.doc>

فاديه حطيط، الامتحانات الرسمية محنة سنوية، المستقبل، الأحد، 18 حزيران 2006 - عدد

<http://www.almustaqbal.com/Nawafez.aspx?pageid=27609> . 2298

خليل العناني: <http://www.alghad.jo/?news=851059>

فؤاد الصلاحي: دور مؤسسات المجتمع المدني في التربية المدنية. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الخاصة بالتعليم من اجل مواطنة ديمقراطية.

http://www.amanjordan.org/aman_studies

http://www.amanjordan.org/aman_studies دور المناهج في مواجهة العنف

عبد الله الفريجي: مجلة النبأ. العدد 43، ذو الحجة 1420 آذار 2000

<http://www.annabaa.org/nba43/democrateyah.htm>

عبد الله مجيدل: دراسة في أزمة الانتماء والمواطنة في التربية العربية. مجلة الفكر السياسي.

العدد 21. السنة الثامنة. شتاء 2005.

<http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-010htm>

محمد تقى مصباح اليزدي،. أبعاد الحرية في الرؤية الإسلامية

<http://www.cdhrap.net/text/bohoth/34.htm>

<http://www.daralhayat.net/actions/print.php>

<http://www.hvinfo.net/yemen/wfirt/sh>

دورة تدريس معلمين

إبراهيم القصاب: دور الحكومة والقوى السياسية في مكافحة الفساد المالي والإداري.

<http://www.iraqcp.org/members3/0050818kasab.htm>

ميرفت عوف، تحرير المناهج الفلسطينية.

http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article68.shtml

أبو زيد بن محمد مكي: ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية.

<http://www.islamtoday.net/islam/print.cfm?artid=2417>

<http://www.miftah.org/display.cfm?DocId=174>

http://www.mokarabat.com/s1997.htm#_ftn4

محمد زاهي المغربي: العرب بين ثقافة التسلط وثقافة الديمقراطية.

<http://www.kwtanweer.com/articles/readarticle.php?articleID=266>

الشيخ فتحي منصور: الإسلام والديموقراطية.

<http://www.passia.org/meetings/2003/June-25-Islam-Democracy.htm#>

<http://www.pcrp.org/arabnews10.html>

مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

www.rezger.com/rebat/show.art.asp?aid-7/868 عدنان الصباح، التربية المدنية

منذر خدام: الديمقراطية والشورى

<http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13>

http://www.sis.gov.ps/Arabic/royo/B/page4-htm#_ednref18

ورشات عمل حول الإطار المفاهيمي للتربية المدنية

[http://www.teachercc.org/prwrkshp2003.htm\(26/8/2006\)](http://www.teachercc.org/prwrkshp2003.htm(26/8/2006))

http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=2584

عيسى أبو زهيره: المنهاج الفلسطيني والتنشئة السياسية للطفل في فلسطين

<http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/8/page4.htm>

<http://www.wrft.net/cedy/research>

فؤاد

الصلاحى

<http://www.wikipedia.org>

الموسوعة الحرة ويكيبيديا الفلسفة

Butts, F, R. Education for Civitas: The lessons Americans Must Learn. A paper delivered at the Hanna Collection on the Role of Education. Institution. Stanford University. May. 1997.P.2. Hoover
<http://www.civiced.org>

Butts, F, R: **The Motality of Democratic Citizenship: Goals for Civic in Republics Third Century**.2000. P.6.
<http://www.civicedorg/morality/morality-toc.html>

Center for Civic Education. **The Role of Civic Education**: A Report of the Task Force on Civic Education, a paper delivered at the Second Annual White House Conference on Character Building for Democratic, Civil Society, Washington, DC: May, 19-20, 195 P.7.
<http://www.civiced.org>

Wright. V. D. From **Risk to Resiliency: the Role of law related Education**. Calabasas CA: Center for Civic Education. 1999. P. 5.
<http://www.civiced.org/cbframe.html>

- Barber, B. **Education for Democracy. The Public Purpose of Education and schooling.** San Francisco: Jossey-Bass publishers. 1997.
- Branson, M, S. **Making the Case of Civic Education, Education Young people for Responsible Citizenship.** A paper presented at the Conference for Professional Development of Program Trainers, Manhattan Beach. California , Feb. 25, 2001.
- Crick, B. **Essays on Citizenship.** London, New York Continuum. 2000.
- Davison, D. & Arthur, J. **Education and Citizenship.** Matheson. C. & Matheson. Educational Issues in the learning Age. London & New York, Continuum. 2000.
- Evans, K, **Beyond the Work-related Curriculum: Citizenship and Learning After Sixteen.** Richard Baily(9ED). Teaching Values and Citizenship across Curriculum. London: London & Sterling Kogan Page. 2000.
- Hodge. J. **Civic Education in Schools.** ERIC digest. ERIC Clearing house for Social Studies/ Social Education ED 301531. 10/8/2000.
- Nasru, Fathiyeh. **Preliminary Vision of a Palestinian Education System.** Birzeit: Birzeit University. Nov 1993.
- Skinner, G and McCollum, A. **Values Education, Citizenship and the Challenge of Cultural Diversity. Teaching Values and citizenship across curriculum.** London: London and Starling. Kogan Page.

Tooley, J. : **Reclaiming Education**. London and New York: . London and New York Cassell. 2000.

Wilkins, C.: **Citizenship Education Richard Bailey (ED)**. Teaching Values and Citizenship Across Curriculum. Kogan page. London: London & Starling.

الملحق رقم 1

أهم الكلمات المرتبطة بالمفاهيم الديمقراطية في منهج التربية المدنية للمرحلة الأساسية

المجموع	تعددية	تنشئة	مشاركة	حوار	انتخاب	ديموقراطية	أسرة	الكلمة الصف والمقرر
10	0	0	1	4	0	0	5	الأول ج/1/2
12	0	0	9	2	0	0	1	الثاني ج/1/2
15	0	0	7	3	0	0	5	الثالث ج/1/2
51	0	0	10	10	11	0	20	الرابع ج/1/2
23	0	0	18	1	1	0	3	الخامس
15	0	0	12	3	0	0	0	السادس
82	2	8	20	0	0	17	35	السابع
183	7	0	9	6	9	22	130	الثامن
81	11	0	47	3	5	10	5	التاسع
472	20	8	133	32	26	49	204	المجموع

المصدر: مقررات التربية المدنية لصفوف المرحلة الأساسية (الأول-التاسع)

الملحق رقم 2. أعداد الرسومات والمصورات في مقررات التربية المدنية لصفوف المرحلة الأساسية

المجموع	المصورات	الرسومات	الرسومات والمصورات الصف
120	9	111	الأول ج/1 ج/2
123	6	117	الثاني ج/1 ج/2
76	1	75	الثالث ج/1 ج/2
51	0	51	الرابع ج/1 ج/2
48	0	48	الخامس
25	0	25	السادس
17	4	13	السابع
16	0	16	الثامن
12	0	12	التاسع
488	20	468	المجموع

المصدر: مقررات التربية المدنية لصفوف المرحلة الأساسية (الأول-التاسع)

الملحق رقم 3. أسئلة المقابلات

- هل تعتقد أن هناك ضرورة لتدريس مادة التربية المدنية في المدارس الفلسطينية في المرحلة الحالية ولماذا؟
- أيهما من وجهك نظرك أفضل الاستمرار في تدريس منهج التربية المدنية أم تأجيله لما بعد الاستقلال، وما ميزات وجهك النظر التي تؤيدها؟
- ما إيجابيات وسلبيات تدريس مادة التربية المدنية في المرحلة الأساسية؟
- هل هناك ضرورة لتدريس التربية المدنية في الصفوف الأخرى (10-12)؟
- هل تعتقد أن مقرر التربية المدنية الحالي يسهم في إعداد الطالب للممارسة الديمقراطية؟
- ما المنطلقات والمفاهيم التي عالج من خلالها منهج التربية المدنية التوجهات الديمقراطية فيه؟
- هل عالج المنهج التوجهات الديمقراطية من خلال المفاهيم العربي الإسلامية، أم من خلال مفهومها الغربي، أم أن هناك دمج بين المفهومين؟
- هل راعى المنهج الخصوصية الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال والبيئة المجتمعية الفلسطينية؟
- هل تعتقد أن العملية التعليمية بكافة عناصرها مهيئة لتحقيق التنشئة الديمقراطية؟
- ما مدى المسؤولية التي تتحملها المدرسة في مجال التنشئة الديمقراطية؟
- هل تمتلك المدرسة الإمكانيات الكافية لإعداد طلبتها إعدادا ديمقراطيا؟
- هل تتعاون المدرسة مع معلمي التربية المدنية في تطبيق أنشطة المنهج؟
- كيف يمكن إعداد المدرسة لتأدية دورها في مجال التنشئة الديمقراطية؟
- هل تعتقد أن مدرسي التربية المدنية يملكون المهارات الكافية لتدريس المنهج؟
- ما أهم المهارات التي ينبغي توفرها في مدرس التربية المدنية.

ملحق رقم 4. سماء مدرسي التربية المدنية ومديري المدارس الذين تمت مقابلتهم في محافظة نابلس

م	الاسم	الوظيفة	المدرسة
1	فاروق حسن محمد شرف	مدير	ناجي صبحة الأساسية
2	تيسير كامل محمد عيسى	مدير	سعد صايل الأساسية
3	أسامة صادق فالح نميرين	مدرس	نعيم عبد الهادي
4	أسامة عبد الله صوالحه	مدرس	فدوى طوقان
5	أنوار علي عيد	مدرسة	ناجي صبحة الأساسية
6	رضوان شفيق داوود	مدرس	سعد صايل الأساسية
7	شاهر روجي اثنتيه	مدرس	سالم/دير الحطب
8	محمد شاكرا علي حشاش	مدرس	ابن حزم الأساسية
9	محمد هاني عبد ربه	مدرس	قوصين الأساسية
10	يعقوب يوسف حسن خياط	مدرس	عورتا الأساسية
11	يوسف عطا محمد شحاده	مدرس	عورتا الأساسية

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies
Political Planning and Development**

**Palestinian Civic Education curriculum and its role in
Democratic Upbringing of Basic Stage students in Palestine
(Case Study: Nablus Governorate 1994-2006)**

**Prepared by
Nazeer Ahmed Mostafa Husein**

**Supervised by
Professor Abdul Sattar Kassem**

**Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master of Political Planning and Development Program, Faculty of
Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

2007

**Palestinian Civic Education curriculum and its role in Democratic
Upbringing of Basic Stage students in Palestine
(Case Study: Nablus Governorate 1994-2006)**

Prepared by:

Nazeer Ahmed Mostafa Husein

Supervised by:

Professor Abdul Sattar Kassem

Abstract

This study aims to investigate the role of Palestinian Civic Education in democratic upbringing in basic stage classes. The motive of this study spring from the novelty of civic education aim sat reinforcing democratic concepts among students. It can also play a major role if its topics go in line with the ever going comprehensive development plans of which political developments occupies the front seat.

Civic education is seen as a Palestinian societal necessity in the domain of global tendency toward democratic transition. It is also a necessity in the unique Palestinian situation. This requires Palestinian tendency and preparedness to set up an infrastructure for civic education promising of democratic upbringing within the frame of an effective educational system that is comprehensive, systematic, and modern, where it caters for the structure and nature of the Palestinian society and its Arab-Islamic roots in the aspired state of Palestine.

Since its launch as an independent course in the Palestinian schools, civic education has been suffering from two obscurities: First, there is vagueness in the philosophical and conceptual frame. This leads to a lack of harmony between the educator and the teaching material which reflects on the students. The second obscurity is imposed by the predominant Palestinian social climate which is notoriously affected by the breakdown of the Israeli

occupation and the political situation in Palestine. Such obscurities form an obstacle to the democratic upbringing which might otherwise satisfy the needs of the nation.

Democracy in civic education here is offered from the standpoint that it is a quest to catch up with the contemporary needs. Hence, the democratic concepts in the curriculum look parallel to those in the West, not identifying what is close to them in the Arab-Islamic thought which is predominant in the Palestinian society. Such offering with the liberal and capitalist western influence is expected to generate conflict the Palestinian context due to the differences in concepts and grounds between two totally different societies, i.e. religion, culture, civilization, history, ideology, regime, and others.

This study concludes that Palestinian civic education should take into consideration the fact that democracy is not a ready-made model that can be applied blindly in Palestine. In other words, democratic upbringing in Palestine should adopt only what rhymes with Palestinian values, laws, history and the peculiar circumstances.